

دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

* إشراف الأستاذ :

- بلعربي علي

* إعداد الطالب :

- شليل خليل

أعضاء لجنة المناقشة

أعضاء لجنة المناقشة	
رئيسا	
مشرفا ومقرراً	
عضوا مناقشاً	

السنة الجامعية : 2017 / 2018

شكر وتقدير

بداية نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذه الدراسة
كامل أتقدم بأسمى العبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل
" بلعربي علي "

لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة

الذي خصنا بكرم العناية و بإرشاداته السديدة وتوجيهاته القيمة
إل كل أساتذتي بكلية الحقوق والعلوم السياسية بمستغانم
إلى أعضاء المناقشة

وإلى كل من قدم لنا يد العون في إتمام هذه الدراسة .

إهداء

إلى الوالدين الكريمين إحتراما وتقديرا

إلى الإخوة والأخوات شكرا وعرفانا

أخص بالذكر أخي الصغير " قصي "

إلى أصدقائي المقربين وزملائي في العمل

لكم جميعا ولقارئ هذه العبارات

أهدي عملي المتواضع

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: ظاهرة الإرهاب وتطورها في إفريقيا

المبحث الأول: في مفهوم الظاهرة الإرهابية وتطورها

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

المطلب الثاني: أسباب الظاهرة الإرهابية

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب وتطوره

المبحث الثاني: الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي تكامل الأدوار

المطلب الأول: أنطولوجيا الجماعات الإرهابية في إفريقيا

المطلب الثاني: الطوارق و أزمة الصراع المتجدد

المطلب الثالث: إنعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية

الفصل الثاني: الإستراتيجيات الجزائرية والإقليمية في مكافحة الارهاب في إفريقيا

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي الخيار الدبلوماسي هو الحل

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية

(CEMOC)المطلب الأول: لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة

(CEDEAO)المطلب الثاني: المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا)

المطلب الثالث: الإتحاد الإفريقي (ue)

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

لقد بدأ العنف مع بداية الحياة الاجتماعية للبشر، فالقاعدة الأساسية التي كانت تسير عليها الحياة في العصور البدائية هي قاعدة "البقاء للأقوى"، لكن بتطور الحياة الاجتماعية والمدنية عبر الزمن، ظهرت قيود على هذه القاعدة، ومع هذا وبالرغم مما وصل إليه الإنسان من تقدم علمي وتكنولوجي هائل، وبالرغم من الحياة المتحضرة والتمدنة التي أصبح يعيشها، إلا أننا نجد أن قاعدة "البقاء للأقوى" ما تزال موجودة بشكل أو بآخر، ولا يقتصر وجود هذه المظاهر على الأفراد فحسب بل نجده بين المجموعات وبين الدول، فقد اتسعت دائرة العنف في الآونة الأخيرة، وشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية، التي تتجاوز آثارها حدود الدولة لتمتد إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعا عالميا، والإرهاب كأحد صور العنف أصبح الهاجس الذي تعيشه الدول، ويتخوف منه الأفراد فقد أصبح الإرهاب جزءا من حياة الناس اليومية، ولا يكاد يمر يوما دون أن تقع عملية إرهابية في مكان ما من العالم، فهو ظاهرة خطيرة تهدد وجود المجتمع ذاته، ويعد نوع خطير من الإجرام، له وسائله الخاصة التي يهدف بها إلى تحقيق أغراضه، خاصة السياسية منها، كما أنه يشكل آفة فضيحة انتشرت في بلدان العالم كافة، المتقدم منها والمتأخر من الدول، الكبيرة والصغيرة على حد سواء.

ولعل أبرز تطور للظاهرة الإرهابية يعود إلى التنوع الثقافي والعرقى في منطقة ما معينة إلى الصراعات الإثنية بين الأقليات المشكلة لهذه الدولة ومازاد من حدة هذه الصراعات هو سياسة الإقصاء الذي تبنته الإثنيات التي وصلت إلى السلطة ضد الإثنيات الأخرى أدى ذلك إلى تبني العنف المسلح من طرف هذه الأخيرة ومطالبتها بحقوقها السياسية والاجتماعية.

وخير مثال على ذلك الأزمة المالية التي كان لها تأثيرات كبيرة على أمن دول منطقة شمال إفريقيا عموما والأمن الجزائري خصوصا حيث كانت هذه الأخيرة بؤرة تجمع للجماعات الإرهابية.

و الهجوم المسلح على القاعدة الغازية (تيقنتورين) بعين أمناس إلا دليل على ذلك، فبعد الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو هيا سانوغو في 2012، حدث انفلات أمني للحكومة المالية جعلها تفقد السيطرة على شمال البلاد أمام ضغط الجماعات المسلحة المتمثلة في

جماعات الطوارق المطالبة بالإستقلال التي تعتبر الازمة المزمنة في شمال مالي منذ الغستقلال والجماعات الإرهابية كحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا .
وحركة أنصار الدين(AD) وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQMI) الذي تغلغل إلى شمال مالي نظرا للضربات الموجعة التي تلقاها من طرف الجيش الجزائري من جهة و التضيق الذي تعرضت له بعد التدخل العسكري لحلف الناتو(NATO) في ليبيا ضد نظام العقيد الراحل معمر القذافي من جهة أخرى، كما نجد في الجانب الآخر جماعات تهريب السلاح و المخدرات عبر منطقة الساحل و الصحراء و شمال إفريقيا والتحالفات التي أقامتها مع جماعات تنظيم القاعدة وبعض الفصائل الطوارقية من أجل تأمين مسالك التهريب وتوفير الحماية لها، في المقابل توفير الأموال والسلاح والدعم اللوجيستي .

حدود الدراسة:

من خلال الموضوع المراد دراسته والذي يندرج تحت عنوان " دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا " .

ارتأينا ضرورة معالجته ضمن إطار زمكاني محدد كالتالي:

الإطار الزمني

ويشمل الفترة الممتدة ما بين (2010/2014) وهي الفترة التي شهدت تحولات في بنية العديد من الأنظمة العربية وما تبعها من انفلاتات أمنية خطيرة كان لها تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائري خصوصا بعد الانقلاب العسكري في مالي والعجز الذي تلاه في مواجهة الجماعات المسلحة في الشمال من طرف الحكومة المالية ، والمتمثلة أساسا في الحركات الطوارقية التي تتبنى، مطالب سياسية والتنظيمات الإرهابية كتنظيم القاعدة في

بلاد المغرب الإسلامي وجماعة انصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتحالفها مع جماعات الجريئة المنظمة عبر الساحل من أجل تأمين مسالك التهريب، باعتبارها مصدر تمويل ودعم لوجيستي للقاعدة وباقي الجماعات الإرهابية المسلحة .

الإطار المكاني:

ويشمل نطاق الإقليم الشمالي لدولة مالي مكان تمركز مختلف التنضيمات الإرهابية باعتبارها قاعدة غنطلاق للاعمال المسلحة التي تتبناها كما تشمل الدراسة أيضا المجال الجغرافي للحدود الوطنية الجزائرية باعتبارها مجال تأثر ونشاط لتلك التنضيمات .

أهمية الموضوع:

إن موضوع دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة نظر لإرتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة التي تعنى بمفهوم الأمن الموسع والتهديدات الاتماثلية التي لا ترتبط بمكان معين ولا بزمن محدد وتمس بصفة مباشرة أم الأفراد والجماعات وتهدد أمن الدول من دون سابق إنذار .

لإرتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة التي تُعنى بمفهوم الأمن الموسع والتهديدات الاتماثلية التي ترتبط بمكان معين ولا بزمن محدد تمس بصيغة مباشرة أمن الأفراد والجماعات وتهدد امن الدول من دون سابق إنذار.

هذه المنطقة التي عانت من لا استقرار دائم بسبب أزمة الطوارق وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي وجد له موطئ قدم في هذه المنطقة، بالإضافة إلى جماعات تهريب السلاح و المخدرات وتحالفاتها مع العديد من التنظيمات الإرهابية، كل ذلك كان له تأثير على الأمن الوطني الجزائري بشكل مباشر كهجوم عين أمناس أو بشكل غير مباشر مرتبط أساسا بقضية استقلال طوارق شمال مالي (دولة الأزواد) لذلك كان على الجزائر التدخل من أجل تجنب الوقوع في إنزلاقات خطيرة وحفض أمن ترابها تفاديا لانتقال عدوى الانفصال لطوارق الجزائر.

كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على تأثير هذه التنضيمات المتطرفة على الأمن الوطني الجزائري من خلال تقديم دراسة انطولوجية لأهم التنضيمات الفاعلة والمؤثرة، وإبراز جوانب تأثيرها على الأمن الجزائري (الأمني والاقتصادي...الخ). بالإضافة إلى الإستراتيجيات المتبعة للمواجهة من طرف الجزائر - المقاربة التعاونية، والجهود الإقليمية من خلال (جماعة الإيكواس، الإتحاد الإفريقي، الإتحاد الأوربي)

و بالتالي إعطاء دراسة متكاملة حول هذا الموضوع حتى تكون إضافة علمية يمكن أن يستفيد منها الطلبة الباحثين في هذا المجال.

إشكالية الدراسة:

في ظل الأزمة الأخيرة التي مست شمال مالي وما نتج عنها من تزايد لتأثير التنضيمات الإرهابية المسلحة التي اتخذت من المنطقة معقل لها والفسل المزدوج للحكومة المالية في التعامل مع الأزمة من خلال عدم تمكنها من تسوية الصراع المزمع مع الطوارق من جهة، وعدم قدرتها على تأمين حدودها ضد تغلغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى شمال البلاد من جهة أخرى، والتحالفات التي أقامها مع جماعات الجريمة المنظمة ومهربي السلاح .

و على هذا الأساس تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

في عصر يزداد فيه إرتفاع نسبة الجريمة وتتنوع فيه أنماطها وأشكالها بإزدياد إنفلات الأفراد إبتعادهم عن القيم الدينية والاجتماعية والإنسانية تشهد جرائم الإرهاب بعدا مقلقا في كافة مناطق العالم بفعل إتساعها وسرعة إنتشارها وهو ما فرض ضرورة التعاون وتنسيق الجهود الدولية للحد والقضاء على هذه الظاهرة حيث انه لم يعد بإمكان أي دولة مهما كانت درجة غناها ومستوى تطورها مجابهة هذا الخطر منفردة وتعد الجزائر أولى الدول التي عانت من ويلات الإرهاب ولازالت خطورته تتربص بامننا خاصة في خضم الحراك الدولي والإقليمي وإفرازاته المتسارعة وهذا ما يدعو الجزائر إلى ضرورة بلورة إستراتيجية شاملة متكاملة الأبعاد على جميع المستويات لمواجهة خطر الإرهاب وقطع الطريق أمام إحتتملات مزوالة نشاطاته.

وستحاول الدراسة تحديد معالم إستراتيجية الجزائر لمكافحة الإرهاب إنطلاقا من الإشكالية المركزية التالية :

ما هي أبعاد السياسة الجزائرية ونجاحاتها في بلورة إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب في إفريقيا ؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية بحسب محتوى كل فصل كالتالي :

1 - ماهي إيديولوجية الإرهاب أسبابه وأشكاله ؟

2- ما هي استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي إنتهجتها الجزائر في إفريقيا وتعاونها الإقليمي لمكافحة هذا الأخير .
فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: كلما تم تبني مفهوم موحد للإرهاب ، وكذا تغليب المصالح الإنسانية على السياسية للدول، كلما انعكس ذلك على نجاعة الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

- الفرضية الثانية : إذا أرادت الجزائر أن تواجه هذا التحدي بفعالية، فإنها مطالبة بمراجعة بعض المبادئ التقليدية الموجهة لعقيدتها الأمنية و تبني مقاربة أمنية إقليمية.

المقاربة المنهجية للدراسة:

لدراسة موضوع " دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا يتطلب استخدام مقاربة منهجية مركبة :

المنهج التاريخي : من خلال هذا المنهج يمكننا تتبع أهم المراحل التاريخية لصراع الطوارق مع الحكومة المالية والأسباب والعوامل التي أدت إلى تمركز التنظيمات الإرهابية في منطقة الشمال (كتتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الجهاد والتوحيد وتنظيم أنصار الدين) بعد إرتباط إسم دولة مالي بالفشل السياسي والأمني والإنتقال العسكري الذي تزامن مع التحولات الإقليمية التي مست العالم العربي وسقوط عدة أنظمة كالنظام الليبي وما ترتب عنه من دعم لوجيستي إستفادت منه تلك التنظيمات.

المقرب النسقي : وهو مقرب قائم على المدخلات (Inputs) والمخرجات (Outputs)

نستخدم هذا المقرب من أجل تتبع مدخلات للنظام السياسي الجزائري من البيئة الإقليمية، المرتبطة أساسا بظاهرة تهديد الجماعات المسلحة في شمال مالي من جهة وما طرحه من مخرجات في شكل سياسات و استراتيجيات وطنية وإقليمية ودولية لمواجهة هذا التحدي من جهة ثانية، ومن ثمة حدوث عملية استرجاع عكسي، تعكس نتائج تلك الإستراتيجيات.

دوافع الدراسة:

يعود سبب اختيار موضوع " دور الجزائر في مواجهة الإرهاب في إفريقيا و إستراتيجيات التصدي له للعديد من المبررات يمكن تلخيصها في:

- أسباب علمية موضوعية.

- أسباب ذاتية.

أسباب علمية موضوعية:

تتمثل في فهم الجريمة المنظمة، من جماعات تهريب السلاح و المخدرات و خريطة تحركاتها و التحالفات التي عقدتها مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي و بعض الفصائل الطوارقية، من خلال تكامل الأدوار و المصالح من توفير الحماية من قبل هذه الأخيرة، و ضمان التمويل و السلاح من طرف جماعات التهريب، بعد إستهداف المنشآت الحيوية و ما يخلفه من ضرر اقتصادي كبير.

مع محاولة توضيح كيفية تعامل الجزائر مع هذا التهديد بإعتبارها البلد الرائد في مكافحة هذه التنظيمات خلال العشرية السوداء بالإضافة إلى دور الدبلوماسية الجزائرية في إيجاد حلول لمعضلة الطوارق وفق مقاربة تعاونية تنموية، ما مكنها من التوصل لإتفاقات سلام خلال أطوار الصراع بين الطوارق و الحكومات المالية المتعاقبة. كما هو ضروري بما كان التطرق إلى العقيدة الأمنية الجزائرية ومدى ملائمتها للتحويلات الأمنية الجديدة ونجاحتها في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية المسلحة بعدما أصبح تأثيرها عابر للحدود.

أسباب ذاتية:

وتتمثل في ميولات الباحث إلى الدراسات الأمنية والقضايا المتعلقة بالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية وتأثيراتها على أمن الأفراد والمجتمعات والدول ومحاولة فهم الأسباب والمطلقات التي تركز عليها هذه التنظيمات في نشاطها المسلح .

ومن جهة أخرى الإلتفاء الوطني للباحث و اهتمامه بالقضايا السياسية والأمنية التي تمس بالأمن الوطني الجزائري والمجتمع الجزائري، في ظل التحويلات الأمنية التي تشهدها الساحة الإقليمية وهي منطقة شمال إفريقيا (أزمة مالي) ومنطقة الساحل الإفريقي والتحويلات القسرية التي تشهدها الأنظمة في العديد من الدول العربية .

أدبيات الدراسة:

بعد عملية المسح والإطلاع لمختلف المراجع باللغة العربية واللغات الأجنبية لم نجد دراسات أكاديمية بالصياغة التي تم اقتراحها " دور الجزائر في مكافحة الإرهاب في إفريقيا مع وجود إسهامات تناولت المتغيرات المختارة في الدراسة :

- مؤلف (عبد النور بن عنتر) : البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الجزائر - أوروبا والحلف الأطلسي " صدر عن المكتبة العصرية بالجزائر سنة 2005 تناول فيه محددات الأمن الوطني الجزائري وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه كما تناول بالتحليل تهديدات الإرهاب في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل كما ان التركيز من طرف المؤلف على مفهوم التهديدات الأمنية بصيغتها الصلبة (التهديد التقليدي) .
- (حسام حمزة) مذكرة ماجستير نحت عنوان : " الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري " سنة 2011 بجامعة باتنة تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول الاول جاء كإطار مفاهيمي والنضري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، أما الثاني تطرق فيه الى الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري، ليشمل في الأخير دراسة الدائرة المتوسطية للأمن القومي الجزائري بالإضافة إلى البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوروبية وأخيرا العلاقات الجزائرية الأطلسية .

- دراسة مقدمة من طرف الأستاذ (بوحنية قوي) تحت عنوان: "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، نشرت يوم: 03 جوان 2012، نقلا عن موقع الجزيرة (<http://studies.aljazeera.net>) .

حيث تطرق فيها إلى المقاربة الامنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية خصوصا بعد إنقلاب في مالي وسقوط النظم السياسية في كل مكان من ليبيا وتونس وتزايد دور الناتو في المنطقة (تدخل ليبيا) .

- مداخلة للأستاذ (دعاس عميور صالح) تحت عنوان : " التحولات الامنية الجديدة وتأثيرها على الامن الجزائري التحدي والإستراتيجية " في الملتقى الدولي : " الجزائر والامن في المتوسط " واقع وأفاق " المنعقد في جامعة قسنطينة أفريل 2008، والتي تناول فيها أهم المتغيرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن، ومحددات البيئة الأمنية في الجزائر.

- دراسة (توفيق المديني) بعنوان : الربيع العربي واليقضة العنيفة لمنطقة الساحل الإفريقي مجلة الوحدة الإسلامية العدد 128 يوليو 2012 .

تطرق فيها إلى التحولات الدرامتكية التي شهدتها منطقة شما مالي بحيث أصبحت نقطة إنطلاق " للجهاد الإسلامي " جديد كما تطرق إلى تدعيات الثورة الليبية على بلدان الساحل الغفريقي بالإضافة إلى الخريطة الجيوبولتكية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء ودورها في إسقاط النظام المالي وعودة تفجيرات الصراع القديم – الجديد بين الطوارق والولة المالية وإعلان الطوارق عن قيام دولة الأزود . وفي الأخير تطرق إلى التحالف الذي حدث مع الجهاديين وانقسام الطوارق الماليين، وما نتج عنه من تهديد للبلدان المجاورة .

دراسة ل (**LORI – ANNE**) : صادرة عن مركز الدراسات الامنية " بديكار " حيث ركز على دول الامم المتحدة والإتحاد الإفريقي ومجموعة (إيكواس) في حل الأزمة المالية كما ركز على ببطء ونقص الفعالية الذي ميز دور هذه المضمات إتجاه أزمة في مالي و تأكيده على ضرورة التنسيق الأمني بين دول الساحل على رأسها دول الميدان .

خطوة الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة وفحص الفروض المقترحة ونظرا للأهمية البالغة لهذا الموضوع تم الاعتماد على تقسيم بحثي من ثلاث فصول أساسية على النحو التالي:

في الفصل الأول :

تم فيه دراسة الإرهاب بشكل من التفصيل في مفهومه وأسبابه ، كذلك تمييزه عن المفاهيم المشابهة وذات الصلة، وكمبحث ثاني في حاولنا التركيز في هذا الفصل الى التطرق إلى أنطولوجيا التنظيمات الإرهابية المسلحة تطورها في أفريقيا بتطرق الى مختلف التنظيمات الإرهابية التي كانت معقلها في دولة مالي .
ومحاولة معرفة أسباب تمركزها في شمال مالي و أبرز التحالفات التي أقامتها مع بعض الفصائل الطوارقية في هذه المنطقة، والتحالفات التي عقدتها مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وبعض الفصائل الطوارقية، من خلال تكامل الادوار.

وفي الفصل الثاني :

والأخير نحاول التطرق إلى الإستراتيجيات المتبعة لمواجهة تهديد هذه الجماعات من خلال التركيز على الدور الفعال للجزائر في وقف العنف أثناء حلقات الصراع المسلح المزمع بين الطوارق والحكومات المالية المتعاقبة، مع التركيز على الإستراتيجية الجزائرية المزدوجة والتي تركز أساسا على المقاربات والمداخل التنموية والتعاونية لحل الأزمة في شمال مالي .

وذلك عن طريق محاولة إيجاد حلول سلمية دائمة لمشكلة الطوارق و إعادة إدماجهم في الحياة السياسية ومختلف القطاعات الحكومية في مالي، مع إقامة سياسات وبرامج تنموية لمنطقة الشمال التي يتمركز فيها مختلف الفصائل الطوارقية، مع توضيح دورها في الأزمة الأخيرة والحلول التي إقترحتها الدبلوماسية الجزائرية .

بالإضافة الى إستراتيجية الجزائر القائمة على أهمية العامل العسكري في مواجهة خطر الجماعات الإرهابية المسلحة والإرهاب العابر للحدود عن طريق سياسات أمنية مشتركة لدول المنطقة ، وهو ما أفرز اجتماع تامنراست و ما نتج عنه من(لجنة الأركان

المشركة) لمواجهة التهيدا الأمنية المختلفة بالإضافة إلى الجهود المبذولة من أجل إصدار قوانين دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات المسلحة التي تقوم باختطاف الأجانب. ونركز أيضا على الجهود الإقليمية من خلال التطرق إلى دور لجنة الأركان المشتركة كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية المختلفة على رأسها الجماعات الإرهابية المسلحة بالإضافة إلى دور الإتحاد الإفريقي ومجموعة الإكواس في إيجاد حل للأزمة في شمال مالي .

الفصل الأول ظاهرة الإرهاب وتطورها في افريقيا

عرفت البشرية منذ عصور صور مختلفة للإرهاب، إلا أن ما تتعرض إليه اليوم يفوق كل تصور، فقد أصبحت هذه الظاهرة هاجسا تقلق الأفراد لما تشيعه من رعب وخوف وذعر في نفوسهم، وكذا تؤرق كاهل الدول لما لهذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على اقتصاديات الدول وسياساتها، وقد استفاد الإرهاب في الآونة الأخيرة من التكنولوجيات الحديثة وسهولة المواصلات وانفتاح الحدود بين الدول، فتوسعت بذلك نشاطاته ليصبح الكل مستهدفا، وازدادت درجات وحجم الأعمال التخريبية وعدد الضحايا، أمام هذا الوضع تعالت أصوات الضمائر دولا وشعوبا في محاولة لبلورة إستراتيجية دولية تعبر عن آمال وتطلعات جميع الشعوب والدول في الأمن والاستقرار، وعليه صيغت وفي إطار المنظمة العالمية (الأمم المتحدة) إستراتيجية عالمية سعت من خلالها إلى محاولة التعرف على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استفحال هذه الظاهرة، وكذا حث جميع الدول على ضرورة تظافر الجهود الدولية وتسخير كافة إمكانياتها لإنجاح هذه الإستراتيجية بعيدا عن المصالح الضيقة للدول.

المبحث الأول :

في مفهوم الظاهرة الإرهابية وتطورها:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب

تعددت تعاريف الإرهاب من جهة لأخرى، ومن شخص لآخر، وهذا التعدد يعكس حقيقة مدى غموض الظاهرة التي لازالت تلقى العديد من الصعوبات والعوائق، في ظل تأويلات ومصالح الدول، وسنحاول في هذه الدراسة عرض بعض التعريفات المختلفة للإرهاب وعلى مستويات متعددة كالتالي :

أولاً- على المستوى اللغوي :

الإرهاب لغة :

في اللغة العربية، يعني الخوف والفرع، وهو مصدر للفعل أرهب مشتق من الجذر "رهب" وقد ذكرت المصادر اللغوية معنى الإرهاب فجاء في تلك المصادر اللغوية معنى الإرهاب فجاء في تلك المصادر أن رهب بالكسر يرهب رهبة ورهبا، بالتحريك أي خاف، ورهب الشيء رهبا ورهبة خافه فالرهبة هي الخوف والفرع وأرهبه واسترهبه، استدعى رهبته حتى رهبه الناس¹.

وفي الأدب الفرنسي فإن الأصل اللغوي لكلمة إرهاب Terreur فهو الفعل الستسكريتي Tras الذي يعني معنى رجف.²

وفي اللغة الإنجليزية فالمرادف لكلمة الإرهاب هي terror وهي الأكثر شيوعا، ويرجع أصلها إلى الكلمة اللاتينية terser أيضا وتعني الترويع أو الرعب أو الهول.³

¹ ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص 23.

² هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009)، ص 67.

³ نفس المرجع، ص 24.

ثانيا- على المستوى الاصطلاحي :

القواميس والموسوعات:

- قاموس أكسفورد: " يعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة، وهو كلمة فرنسية الأصل، دخلت اللغة الإنجليزية في العام 1794 ، وذلك بعد حكم الرعب Reignofterror، والإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من إستعملوه" ¹ .
- القاموس الفرنسي لاروس "la Rouse" يعرف الإرهاب بأنه: " إستعمال العنف لأغراض سياسية" ² .

- معجم الوسيط: " وصف يطلق على الذين يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية" ³ .

- موسوعة السياسة: "إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، أو كوسيلة من وسائل الحصول على المعلومات، أو مال، وبشكل عام إستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشئئة الجهة الإرهابية" ⁴ .

- موسوعة علم السياسة: " هو كل عمل أو وسيلة يستخدم القوة المادية والنفسية لإشاعة الذعر والهلع، وإزهاق أرواح الناس الأبرياء، وتجريدهم من أرضهم وممتلكاتهم، ويعرضهم للإبادة الجماعية بدون وجه حق، أو أي مسوغ قانوني أو شريعة سماوية يقوم به فرد أو جماعة أو دولة، بهدف تحقيق أغراض سياسية أو غير سياسية" ⁵ .

¹ Oxford world power dictionary (china: of Oxford university press, 2006), p416 .

la rousse 23,bords/her, 2000),p22.:² Dictionnaire de la pensee strategiqe, gere francoi (paris ³ المعجم الوسيط، منير البعلبكي (القاهرة: دار النهضة، 1994 ،) مادة "إرهاب"، ص 182، 183.

⁴ موسوعة السياسة، ج1(من أ إلى ث)، عبد الوهاب الكيلاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 3 ط ، ص 15)، 1990.

⁵ موسوعة علم السياسة ، ناظم عبد الواحد الجاسور (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1)، د.س.ن ، ص47.

- موسوعة الإستراتيجية: " هو حالة، إنه خوف مستثار، عندما يتحول الإرهاب إلى عمل ".¹

ثالثا- على مستوى بعض الهيئات والمنظمات :

1- تعريف عصبة الأمم 1937": عمل إجرامي موجه ضد حكومة معينة، لغرض خلق حالة من الرعب في نفوس أشخاص، أو عند مجموع من الأشخاص الساكنين في تلك الدولة"²

2- تعريف الاتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام 1977: تضمنت المادة الأولى من الاتفاقية تعريفا حصريا للإرهاب بمعنى أنها حصرت أفعالا بعينها وأوردتها من قبيل الأعمال الإرهابية كالتالي:

- الجرائم المنصوص عليها في إتفاقية "لاهاي" 1970 ،والخاصة بقمع الإستيلاء على الطائرات.

- الجرائم المنصوص عليها في إتفاقية "مونتريال" 1971 ، والخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة والموجهة ضد الطيران المدني.

- الجرائم الخطيرة ، التي تتضمن الإعتداء على الحياة والسلامة الجسدية أو الحرية للأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية ،والجرائم التي تضمن الخطف وأخذ الرهائن واحتجازهم غير المشروع.

- جرائم إستعمال المفرقات والقنابل والأسلحة النارية والمتفجرات والرسائل المفخخة، إذ ترتب على هذا الإستخدام تعريض الأشخاص للخطر، ومحاولة إرتكاب أي من هذه الجرائم السابقة أو الاشتراك فيها .³

¹ المعجم الوسيط، منير البعلبكي، مرجع سابق، ص 106.

² حسين سيتو، " ضاهرة الإرهاب " ، في : www.pydrojava.net/ara/index.php?option=com ، (10 ديسمبر 2013) .

³ عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 1999)، ص 147.

3- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998 " : كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، يهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم لإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الإستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر.¹

4- تعريف مؤتمر وزراء خارجية دول العالم الإسلامي الدوحة أكتوبر 2001 " :رسالة عنف عشوائية من مجهول بغير هدف مشروع أو قضية عادلة، وهو بهذا مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية ، كما لا يجوز الخلط الذريع بين الكفاح المسلح ،الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والإحتلال، كما يحدث في فلسطين ولبنان".²

رابعا- على المستوى الشخصي (مفكرين و سياسيين) :

- ولتر لاكير **Laqueur Walter** : " الإرهاب هو إستخدام أو التهديد باستخدام العنف، وهو أسلوب من القتال أو إستراتيجية لتحقيق أهداف معينة، لا تتفق مع القواعد الإنسانية، يهدف إلى إحداث حالة من الخوف في الضحية، وهو عامل أساسيا في الإستراتيجية الإرهابية ".³

- يونا ألكسندر **Alescander Yonah** : " الإرهاب هو استخدام العنف ضد أهداف مدنية عشوائية، من أجل تخويف أو لإنشاء الخوف المتفشي المعمم لغرض تحقيق أهداف سياسية ".⁴

- ميكولاس **Mickoulus** : " إستعمال القلق أو التهديد باستعماله، من قبل أي فرد أو أية جماعة".

¹ جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الداخلية و العدل العرب ، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة، ص 2.
² أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط1 2005)، ص 40.

³ transnational terrorism, security and rule of law, "Concepts of terrorism: analysis of decline, trends and risk" in : www.transnationalterrorism.eu.pdf , p12.

⁴ Ibid, p13.

- ووردلو **Wardlaw** : الإرهاب هو استعمال العنف أو التهديد باستعماله، من قبل فرد أو جماعة ما.¹
- أدامز **Adams** : هو فرد أو عضو في جماعة ما ترغب في تحقيق أهداف سياسية باستعمال وسائل عنيفة.¹
- **أمند برقوق** : "هو تهديد عالمي الانتشار بأساليب أو صيغ مختلفة التعابير والتوضيحات، وهو ظاهرة تاريخية، بالإضافة إلى كونه حادثة كلية الوجود تفوقت على الثقافة، الديانات، الاقتصاد، وكذلك المحيط أو السياق السياسي، وهو بذلك تهديد للإستقرار السياسي، والأمن الدولي والإنساني، كذلك تهديد لحقوق الإنسان الفردية والجماعية."²
- **أودنيس العكرة** : " منهج نزاع عنيف ، يرمي الفاعل بمقتضاه بواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة، من أجل المحافظة على العلاقات الإجتماعية، أو من أجل تغييرها أو تدميرها."³
- **عبد العزيز محمد سرحان** : "هو إعتداء على الأرواح، والأموال والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام قانون الدول."⁴
- **صلاح الدين عامر**: " هو إصطلاح يستخدم في الأزمنة المعاصرة للإشارة إلى الإستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي، وبصفة خاصة جميع أعمال العنف (حوادث الإعتداء الفردية، أو الجماعية، أو التخريب) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين وخلق جو من عدم الأمن."⁵

¹ محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة (بيروت: دار العلم للملايين، ط 1، 1991)، ص 107، 108.

² M'hand Berkouk "An etymo-Epistemolical analysis" in (Wafula Orumu and Anneli terrorism in Africa, Building Bridges and over coming the gaps (printed by Botha) Business print center, 2007), p3.

³ أودنيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية (بيروت: دار الطليعة، ط 1، 1993)، ص 24.

⁴ سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، دراسة في مفهوم الإرهاب وأنواعه وأسبابه والكفاح المسلح ضد الاحتلال (بيروت: دار الفكر العربي، ط 1، 2005)، ص 99.

⁵ حسين المحمدي بوادي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 45.

المطلب الثاني: أسباب الظاهرة الإرهابية

لكل ظاهرة من الظواهر أسبابها، ولا يخرج عن هذه القاعدة الإرهاب، بل أن الإرهاب بإعتباره ظاهرة قديمة حديثة أسبابا عديدة، جديرة بالبحث والدراسة، كما أنها الجريمة الأبرز لهذا القرن، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بشكل مضطرد حتى طالت الدول بأشكالها وأنظمتها الديمقراطية والدكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الإسلامية وغير الإسلامية.

وسنحاول حصر وتشخيص الظاهرة الإرهابية في الأسباب التالية :

1- الأسباب السياسية: يمكن إعتبارها واحدة من أبرز أسباب الظاهرة الإرهابية وتناميها، وتقسم بدورها إلى قسمين داخلية وخارجية :

أ- داخلية : تكمن في ظاهرة القهر السياسي الداخلي، نتيجة إضطهاد الأفراد والطوائف التي لا تجد سبيلا للتعبير عن آرائها، فيكون العنف سبيلا للتأثر لنفسها والنيل من عدوها¹ كما قد تكون الأعمال الإرهابية بغرض الحصول على حق تقرير المصير لشعب من الشعوب ، وقد يكون الدافع إنزال الضرر بمصالح دولة معينة ، أو برعايا نظرا لمواقفها السياسية المنحازة أو غير العادلة، كما أن ضعف الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وعدم فاعليتها في التعبير عن آراء الأفراد ، وإشراكهم في العمل الوطني ، ينتج عنه عزوف أبناء الشعب عن العمل السياسي بالدولة ، وما ينتج عنه من انعدام أو ضعف الشعور بالانتماء، كما توجد هناك دوافع تتعلق بعدم الشرعية وافتقار ممارسة الديمقراطية أيضا حيث أن غياب الحوار الديمقراطي وعدم المشاركة وعدم وجود بدائل للتعبير عن الآراء والأفكار، يؤدي إلى قيام بدائل غير مشروعة للقيام بذلك، وهذه البدائل تتجلى في مختلف صور الإرهاب.²

¹ شكري، مرجع سابق، ص 49.

² بسبيوني، مرجع سابق، ص 133، 132.

كما أن السيطرة الاستعمارية لبعض الدول ، وردود الفعل التي تتجسد في المقاومة والتفرقة العنصرية والتحولت السياسية، ومحاولة بعض المجموعات تنبيه الرأي العام ولفت أنظاره إلى قضية سياسية، أو محاولة الإفراج عن مجموعة من السجناء كلها من الدوافع السياسية التي تؤدي إلى ردود فعل إرهابية.¹

ب- خارجيا: فيمكن حصرها في بعض النقاط كالتالي :

- الأوضاع الدولية غير العادية، واستمرار السياسات التعسفية والعنصرية في محاولة لإبادة بعض العناصر والأجناس.

- عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أهدافها ومبادئها، والحد من كل أشكال السيطرة والإستعمار والظلم والاضطهاد، وهو ما انعكس سلبا على حقوق الإنسان، وأعطى الشرعية لبعض الحركات التي تمارس الإرهاب.

- عدم قدرة الأمم المتحدة على إيجاد سبيل التعاون الدولي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستوى أفضل من النمو لدى الشعوب.

- عدم قدرة الأمم المتحدة على تطبيق الحلول التي تتوصل إليها من خلال قراراتها بشأن فرض عقوبات ضد الدول المعتدية على دول أخرى ، مما شجع تلك الدول على التمادي في أعمالها العدوانية (إسرائيل نموذجا) .²

- رعاية بعض الدول والأنظمة السياسية للإرهاب مما نتج عنه إتساع نطاق الممارسات الإرهابية على المستوى العالمي، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور العديد من المنظمات الإرهابية التي تنفذ أهداف الدولة المستفيدة وتحقق مصالحها.

- وجود بؤر التوتر في مختلف مناطق العالم الناتج بعضها عن رواسب إستعمارية، أدى إلى ظهور جماعات ونشاطات إرهابية في محاولة التخلص من المشاكل وضع نهاية للمعاناة المرتبطة بها.³

Morris Eris et al, Terrorism: threat and response, (Hound Mills: MC Milan press, p31.32.¹ 1987),

² كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام (بيروت: 2003)، ص 85-86.

³ بسيوني، مرجع سابق، ص 141.

2- الأسباب الاقتصادية : يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ- داخليا: إن عجز الدولة وعدم قدرتها على إستيعاب جميع فئات المجتمع إستيعابا كاملا ، يؤدي بهذه الأخيرة إلى شعورها بالاغتراب وتوقعها في أماكن محددة ، وكرد فعل على الوضع المعاش تلجأ هذه الفئات إلى تشكيل المجموعات الإرهابية سعيا نحو تغيير تلك الأوضاع المتردية والتخلص منها، كالفقر والحرمان الإقتصادي، كما أن البطالة والتضخم وتدني مستوى المعيشة أو عدم التناسب في الأجور والأسعار وتفاقم مشكلات الإنسان والصحة والمواصلات قد تدفع قطاعات من الشباب إلى الدخول في عصابات الجريمة والإرهاب، وهذا كله ناتج عن عدم المساواة في توزيع الموارد والثروة توزيعا عادلا بين فئات المجتمع.¹

- إن التقلبات والتغيرات التي تمس الإقتصاد الدولي تنعكس سلبا على المجتمعات خاصة الفقيرة منها، وتعتبر من الأسباب القوية المحركة لموجات الإرهاب في العالم، إذ تبشر العولمة بمزيد من الأزمات الاقتصادية العالمية مما يؤدي إلى زيادة الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.²

- إخفاق البرامج التنموية وسيطرة السلطة على مفاصل النظام الاقتصادي ، خاصة إن جل إقتصاديات دول العالم الثالث ريعية مما يجعلها في عرضة دائمة للانهايار.³

ب- خارجيا : فيمكن فيما يلي:

- رغبة الدول الرأسمالية في السيطرة والتحكم في الموارد الطبيعية للدول الصغرى، أو دول العالم الثالث.

- يأتي الإرهاب الإقتصادي في إطار السعي الحثيث من قبل الدول الكبرى نحو اقتسام أسواق دول العالم الثالث، وجعلها أسواق إستهلاكية فقط.⁴

¹ كمال حماد، مرجع سابق، ص 133، 134.

² Eric , al, op.cit, p39.

³ العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 34.

⁴ إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2011)، ص 56.

3- الأسباب الاجتماعية والنفسية

كلما زادت سلبيات المجتمع ومشكلاته من غياب روح العدالة، وعدم المساواة، والإخلال بكرامة الإنسان وإهدار حقوقه العامة والخاصة، زادت إمكانية وقوع الجرائم الإرهابية في ذلك المجتمع¹، وكل ذلك يولد قوى هشة تعيش حالة الإغتراب وتشعر بعدم إكتراث السلطة لها، مما يولد أزمة مواطنة.²

كما أن التفكك الأسري والإحباط الاجتماعي وغياب الحوار وضعف الإنتماء للمجتمع وظروف الفقر، كلها أسباب تشكل أرضية لصناعة إرهابي³، وتتوحد الظروف والأسباب الاجتماعية مع النفسية في هذه الصناعة، حيث نجد أفراد لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصفة عامة، والجرائم الإرهابية بصفة خاصة، وقد ترجع هذه الميول إلى خلل في التكوين النفسي أو العقلي لهؤلاء الأفراد، وهي موجودة معهم منذ الميلاد نتيجة اكتسابهم لها بالوراثة، وقد يكتسب الطفل هذه الصفات النفسية من البيئة المحيطة به، خاصة في فترة الطفولة، وقد شددت الكثير من البحوث العلمية على أهمية الدوافع النفسية للأعمال الإرهابية منهم "جيرولد" حيث يقول "...هي التي تحرك الإرهابيين السياسيين، لإرتكاب أعمال العنف نتيجة لقوى نفسية... وترشيد أعمال مضطربون نفسيا لارتكابها".⁴ كما أن الكثير من العلماء يرون أن نشوء الظاهرة الإرهابية تعود في كثير من الحالات إلى الدوافع النفسية لممارسة العنف والإرهاب والانتقام، إذ يرجع ذلك إلى غريزة الموت والميل العدوانى المتأصل والضارب في جذور التكوين الإنساني.⁵

¹ بيسيوني، مرجع سابق، ص 136.

² وقاف، مرجع سابق، ص 37.

³ وقاف، مرجع سابق، ص 138.

⁴ United States Institute of peace "Teaching Guide International Terrorisme : definition and responses" in : www.usip.org causes.

⁵ محمد بوعشة، إدارة النزاعات الدولية في التصورات السيكلوجية المتضاربة للحكام (الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص 115.

4- الأسباب الدينية :

تؤثر العقيدة والمذهب والدين تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد، وهذا التأثير يولد مع ولادة الإنسان ولا ينتهي إلا بوفاة¹، وحيث يسود التعنت والتعصب الديني لدى بعض الأفراد أو الأقليات، تبرز الأنشطة الإرهابية في محاولة للدفاع عن كيانها ووجودها في ظل مفاهيمها الخاصة لما يجب أن يكون عليه المجتمع وقيمه وسلوكه.²

لقد ركزت السياسة الإستعمارية على العامل الديني كسبيل للنيل من الدول والشعوب، ولعل أبرزها ما أعقب حرب الخليج الثالثة 2003، حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الاستعمارية إذكاء الفتنة الطائفية بين الشيعة والسنة، مما أدى إلى بروز عنف و اغتياالات دائمة لم يسبق لها مثيل في بلاد الرافدين، طالحت حتى أبناء الديانات الأخرى وأماكن عبادتهم.³

كما أن الإرهابيين المنسوبين إلى الإرهاب العقائدي هم على أتم إستعداد للتضحية بحياتهم وحياة أقرب الناس إليهم، ويعتبرون الإستشهاد الجماعي واجبا مقدسا، وأنه سمة أساسية لردع ومنع العقل الغربي والقيم الغربية عما يقومون به.⁴

المطلب الثالث: أشكال الإرهاب وصوره

من أبرز الصعوبات التي تواجه القائمين على وضع تعريف محدد وشامل للإرهاب، هي تعدد وسائل العنف وتباين الأشكال والصور التي ينتهجها مرتكبوا الأعمال الإرهابية، ولذا فمحاولة الإحاطة بجميع الأشكال يعتبر من الأمور الصعبة وإن لم نقل المستحيلة، إذ أن هذه الأشكال والصور تتغير بتغير التطور العلمي، والتكنولوجي.

¹ شكري، مرجع سابق، ص 58.

² بسيوني، مرجع سابق، ص 138.

³ شكري، مرجع سابق، ص 59، 60.

⁴ بسيوني، مرجع سابق، ص 135.

أولا- أشكال الإرهاب

1- الإرهاب من حيث الموضوع والغاية التي تهدف إليها :

ينقسم الإرهاب حسب موضوعه والغاية التي يهدف إليها إلى الإرهاب العام، الإرهاب الإجتماعي، الإرهاب السياسي.

أ- الإرهاب العام: يهدف إلى غاية هي في حقيقتها جريمة من جرائم القانون العام، كالخطف واحتجاز الأشخاص، والقتل والتهديد وغيرها من الأعمال التي يجني من ورائها الإرهابيون مغنم أو فدية، أو مكاسب مادية أخرى، ويتميز هذا الشكل من الإرهاب بالعداء الشديد للسياسة العامة في المجتمع ومخالفته للقانون العام، ومن أمثله أعمال عصابات المافيا وغيرها.¹

ب- الإرهاب السياسي: يشمل الأعمال الإرهابية الموجهة ضد نظام الحكم أو رموز الدولة، ويستهدف عادة هذا النوع من الإرهاب الزعماء السياسيين أو رؤساء الدول بهدف إثارة الخوف والهلع في المجتمع وتحويل نظام الحكم، ويتصف بالعداء التام للسياسة، كما يوجه أنشطته العدائية ضد الدولة مباشرة سواء في شكلها الدستوري أو مؤسساتها السياسية والقانونية.²

ج- الإرهاب الاجتماعي: يقصد به مجموعة الأعمال التي يسعى مرتكبيها إلى التغيير الاجتماعي بالعنف واستخدام القوة، وهو لا يسعى فقط إلى تغيير نظام الحكم بل أيضا خلق إيديولوجية جديدة في المجتمع على مستوى جميع مؤسساته.³

2- الإرهاب من حيث النطاق:

أ- الإرهاب المحلي: وهو ذلك " الإرهاب الذي تكون جميع عناصره محلية سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط والإعداد للعمل الإرهابي، أو التمويل وكذلك الضحايا

¹ منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة 2006)، ص 122، 123.

² عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، د

س ن)، ص 222.

³ نفس المرجع.

والأهداف، والنتائج المترتبة عليه، ويستهدف هذا الشكل من الإرهاب تغيير نظام الحكم، كما قد تمارس الدولة هذا النوع من الإرهاب ضد معارضيه أو حتي مواطنيها، ويعرف بإرهاب الدولة الداخلي (الإرهاب القومي) " ¹.

ب- الإرهاب الدولي: هو أبرز صور العنف السياسي المسلح، وهو أحد الأعمال الخطيرة الموجهة ضد الدولة ويمكن أن نعرف الإرهاب الدولي بأنه " العنف السياسي المسلح الذي ينفذه الأفراد، ويتضمن عنصرا أجنبيا. " ²

ولا يختلف الإرهاب الدولي عن الإرهاب المحلي، من حيث ممارسة الإختصاصات التي تقوم بها الدولة، الخاصة بمعاينة الأشخاص الذين يقومون بالأعمال الإرهابية، ذلك أن كل من النوعين يخضع لإختصاص المحاكم الداخلية للدول التي تتخذ ضدها أعمال الإرهاب. ³

كما أنه يأخذ طابعا دوليا من حيث إختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي، أو تباين جنسية الضحايا عن جنسية الإرهابي، أو تعدد جنسيات الضحايا، كما قد يكون إقليم إرتكاب الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة، ليست هي الدولة التي تنتمي إليها المجموعة الإرهابية، كذلك وقوع الفعل الإرهابي ضد وسيلة نقل دولية كالطائرات أو السفن أو تجاوز الأثر المترتب عن الفعل الإرهابي نطاق الدولة الواحدة، كأن يكون موجها نحو دولة أخرى أو تجمع دولي. ⁴

ثانيا- صور الإرهاب: تتعدد وتختلف صور الإرهاب ولعل أشهرها:

¹ **خطف الطائرات :** المقصود بها قيام شخص أو أكثر وهو على متن الطائرة وبصورة غير قانونية بالسيطرة والإستيلاء عليها عن طريق القوة أو التهديد باستعمالها. ⁵

¹ جمال علي زهران، "التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب"، الملتقى الدولي الأول حول: إشكالية التحرير والتحديات الدولية الراهنة، (الأوراسي 6 -7- 8 فيفري 2005)، ص 4.

² الفتلاوي، مرجع سابق، ص 194.

³ نفس المرجع .

⁴ جمال علي زهران، مرجع سابق، ص 4،5.

⁵ محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي (الرياض: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2004)، ص 71.

و عملية الإختطاف بهذا المعنى تبدأ أو تنتهي في إقليم أو دولة واحدة، كما قد تمتد لتشمل أقاليم عدة دول¹، وقد شكلت جريمة خطف الطائرات وتغيير مسارها علامة ميزت ستينات القرن المنصرم، حيث بدت شبعا يهدد أمن المسافرين، و عليه طالب الفقه الدولي إلى إعتبار جريمة خطف الطائرة قرصنة جوية، وسعت المنظمات الدولية من جانبها كالأمم المتحدة إلى وضع تشريع دولي يعاقب على هذه الجريمة واتخاذ التدابير وقائية للتصدي لها والتخفيف من آثارها ونتائجها²، إن خطف الطائرات من قبل الإرهابيين وتفضيلها عن غيرها من وسائل النقل الأخرى يرجع إلى محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- شد إنتباه الرأي العام للقضية أو الهدف التي يهدف إليها الخاطفين أو الإرهابيين.
- التقدم الفني الذي لحق بوسائل الاتصال ووسائل الإعلام. مما يجعل من إختطاف الطائرات وسيلة لنشر القضية بالإعلام على أوسع نطاق.³
- 2- أخذ الرهائن:** تعتبر جريمة خطف وحجز الرهائن من أخطر صور الجرائم الإرهابية، ويكون الهدف منها سياسيا، وفي هذه الحالة يكون الضحايا من بين الشخصيات التي تشغل مناصب هامة في السياسة الحكومية أو البنكية أو المؤسسات الدولية⁴، وقد يكون الحجز بقصد الإبتزاز أو الحصول على المال إذا كانت الرهينة تنتمي إلى طبقة إجتماعية مميزة، ومع تراجع حوادث إختطاف الطائرات بفعل الإجراءات الأمنية المتبعة في أغلب المطارات العالمية لاسيما في أعقاب 11 سبتمبر 2011، برزت هذه الجريمة بشكل ملحوظ، وما زاد من تفشيها هو سهولة تنفيذها لاسيما في الدول التي تشهد أوضاعا أمنية غير مستقرة، والمشهد العراقي بعد سقوط نظام صدام حسين خير مثال على ذلك، إذ تجاوزت حالات خطف المواطنين والأجانب 25 حالة شهريا، وكانت أغلب حالات الإختطاف تنتهي بقتل الرهينة أو أخذ فدية مالية.

¹ بوادي، مرجع سابق، ص 29.

² شكري، مرجع سابق، ص 86.

³ أسامة مصطفى إبراهيم ماضي، جريمة اختطاف الطائرات المدنية في القانون الدولي والفقه الإسلامي (لبنان :

منشورات الجلي الحقوقي، 2003)، ص 11.

⁴ بوادي، مرجع سابق، ص 30.

وقد إتجهت التشريعات الوطنية إلى تجريم مثل هذا الفعل نظرا للأضرار الاقتصادية التي تلحق بالاقتصاد الوطني، خاصة الدول التي تعتمد في إقتصادها على مورد السياحة وفي هذه الحالة نجد أن العصابات الإرهابية تكثف من عملياتها في المواسم السياحية بقصد ضرب الاقتصاد الوطني وإلحاق الأذى به.¹

3- الإغتيالات: تعتبر جريمة الإغتيالات من أبرز وأبشع الجرائم، والإغتيال هو حادث إعتداء بصورة مفاجئة، يذهب ضحيته شخص أو أشخاص من قبل القائم على الإغتيال وقد عرفت المجتمعات هذا الأسلوب منذ القدم، كما طورت بعض الدول وسائل تنفيذ عمليات الإغتيال باستخدام الطائرات والصواريخ الموجهة، وهو ما تلجأ إليه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.²

وللإغتيالات بصفة عامة أسباب عديدة متنوعة تختلف تبعا للدوافع، وتختلف كذلك من حادث لآخر، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض الأسباب:

- الإغتيال الإرهابي، وهو ما تنفذه الجماعات الإرهابية ضد السلطة الحاكمة لإظهار عجزها عن تحقيق الأمن.

- الإغتيال السياسي الذي غالبا ما يهدف إلى إزاحة خصم سياسي.

- إغتيال الطغاة وهو ما يقوم به أحد أفراد الشعب.

- الإغتيال من أجل لفت النظر إلى قضية، أو إلى مولد منظمة.

- الإغتيال بدافع شخصي، كأن يكون بسبب ثأر شخص أو عائلي.³

¹ شكري، مرجع سابق، ص 95،96.

² هاني الخير، أشهر الاغتيالات السياسية في العالم (بيروت: دار أسامة ط 1، 1998)، ص 7.

³ فكري عطا الله عبد الله المهدي، الإرهاب الدولي المتفجرات (الكويت: دار الكتاب الحديث، د.ن.س)، ص 34.

ومن أشهر الإغتيالات في الجانب السياسي إغتيال الرئيس الأمريكي "جون كنيدي" في الستينات من القرن الماضي، إغتيال الرئيس المصري أنور السادات 1981، إغتيال الرئيس الجزائري محمد بوضياف 1993.¹

4- التخريب: من بين الأساليب الشائعة للإرهاب عمليات التخريب التي، تطال المنشآت العامة والمؤسسات ذات الأهمية، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية²، وقد يستهدف الإرهاب مواقع مدنية آمنة لا علاقة لها بالجانب العسكري أو الأمني، ولكن بقصد الإنتقام أو الإضرار بالمواطنين أو الإيحاء لهم بأن السلطة غير قادرة على توفير الأمن أو الخدمات لهم، وقد تطول العمليات التخريبية منشآت الدولة داخل إقليمها أو خارجه كالسفارات، ومقر البعثات الأجنبية، ويكون الهدف من وراء مثل هذه العمليات خلق نوع من العزلة للدولة المستهدفة، حتى تضطر الدول الأجنبية سحب سفرائها و ممثلها أو تخفيض بعثاتها.

بل إن التخريب يمتد ليشمل المنظمات الدولية والإقليمية، من ذلك إستهداف مقر الأمم المتحدة في بغداد بسيارة مفخخة سنة 2003، راح ضحيته المبعوث الشخصي للأمين العام البرازيلي (سيرجيو دي ميلو)، الأمر الذي اضطر الأمم المتحدة إلى إغلاق مكتبها في بغداد عدة أشهر.³

وعموما فإنه غالبا ما يكون الهدف من العمليات التخريبية زعزعة الكيان الأساسي للدولة، وإثارة الرعب والفرع بين مواطنيها للتأثير عليها لتغيير اتجاه الدولة، أو قراراتها في موضوع معين.⁴

¹ الخير، مرجع سابق، ص 07.

² بوادي، مرجع سابق، ص 31.

³ شكري، مرجع سابق، ص 104.

⁴ بوادي مرجع سابق، ص 31.

المبحث الثاني : الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي تكامل الأدوار:

لقد شكلت الأزمة المالية الأخيرة حلقة جديدة من حلقات الصراع المرضي، الدائر رحاه في القسم الشمالي للبلاد، فمنذ إستقلال دولة مالي عانت على غرار العديد من الدول الإفريقية من أزمات عرقية كانت في غالب الأحيان أكثر دموية بين الأطراف المتصارعة المتمثلة في حكومة باماكو والمتمردين الطوارق .

فبالرغم من الطابع الخصوصي لحياة البدو الطوارق في شمال البلاد، وما يميزها من عادات وتقاليد ضاربة في عمق التاريخ، عانت هذه المنطقة من التهميش المنهج من قبل الحكومات المتعاقبة في باماكو، بحيث لم يحظى سكانها بالتنمية في مختلف جوانبها الإقتصادية والإجتماعية والصحية.

المطلب الأول: أنطولوجيا الجماعات الإرهابية في إفريقيا :

بعد الهزيمة الساحقة التي تلقاها الجيش المالي أمام مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإندحار هذه الأخيرة أمام ضغط الجماعات الإرهابية، أضحت منطقة شمال مالي أرض خصبة لانتشار الجماعات الإرهابية على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالإضافة إلى حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وحركة أنصار الدين.

1- منشأ تنظيم القاعدة:

تختلف طبيعة منشأ تنظيم القاعدة عن تلك الصور التي عرفناها في سائر الجماعات والتنظيمات الإرهابية، فالقاعدة لم تتفرع عن غيرها لا من خلال إنتماء مسبق لقائدها لإحدى الجماعات ولا من خلال انفصال فصيل أو مجموعة من الأعضاء عن جماعة، وتكوين تنظيم آخر كما رأينا عند انفصال بعض أعضاء الإخوان المسلمين وتكوين تنظيم مستقل كتتنظيم الجهاد الإسلامي في مصر، أو كحالات التفرعات والتوالد التي جرت في العديد من البلدان.¹

ويعرف قائدها ومؤسسها بأسامة بن محمد عوض بن لادن نشأ في ظل أسرة محافظة فاحشة الثراء، وقد أكمل دراسته الابتدائية والثانوية والجامعية في المملكة العربية السعودية، وتبنى بن لادن الفكر الجهادي بسبب ما يعتبره غزو الكفار للأراضي الإسلامية المقدسة وبلاد الحرمين، لذلك تبنى مبدأ العداء والمواجهة ضد الدول العظمى بدءاً بالإتحاد السوفياتي سابقاً ثم إنتقل إلى مواجهة الحكام المحليين- عرباً ومسلمين - ، ذلك ما أكده بقوله " قتال المرتدين الممتنعين مقدم على قتال الكفار الأصليين" ويقصد هنا الحكام العرب والمسلمين.

¹ سعيد علي عبيد الجمحي، "تنظيم القاعدة: النشأة...الخلفية الفكرية...الإمتداد"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008)، ص 34.

كما قال أيضا "وكون جهاد هؤلاء الطواغيت فرض عين... ليعلم كل مسلم أنه مأمور شخصيا من ربه سبحانه بقتال هؤلاء " ويقصد هنا الغرب، كل ذلك جعل بن لادن يتبنى منهج تكفيرى، حيث إعتبر الغرب على رأسهم أمريكا بالكفار، وإعتبر إيران كافرة لأنهم رافضة شيعة و العراق بالكفار البعثيون الغادرون وأشباههم السوريون والنصارى الذين يريدون حكم المسلمون ويقصد لبنان وغيرها من البلدان كاليمن، وقد إستند في ذلك إلى فتاوى العديد من الشيوخ على رأسهم محمد بن صالح العثيمين والعديد من علماء باكستان وأفغانستان.¹

وقد إنظم إلى تنظيمه مقاتلين جهاديين من مختلف الجنسيات العربية والإسلامية ومختلف التنظيمات الجهادية المنتشرة في بقاع العالم على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أ_ القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

ينتشر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في مناطق جغرافية متعددة في المغرب العربي وشمال إفريقيا، بين الجزائر ومالي موريتانيا والنيجر والتشاد وصولا إلى نيجيريا والصومال، ويعود أصل هذا التنظيم إلى سنوات التسعينات أيام العشرية السوداء في الجزائر، حيث تشكل تنظيم إرهابي يحمل إسم الجماعة الإسلامية المسلحة أو ما يعرف إختصاراً بـ (GIA)، ثم تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالجماعة السلفية للدعوة والقتال .

وقد شكلت هذه الجماعة هيكل تنظيمي خاص بها ويعتبر مجلس الأعيان مؤسسة للقيادة يضم الأمراء والأعيان المشرفين على النواحي، بعده نجد مجلس الشورى التشريعي ويضم الأعضاء ورؤساء اللجان المختلفة (لجنة الإتصال، اللجنة العسكرية...²) كما قسمت التراب الجزائري إلى تسعة نواحي وتتمركز النواحي الأولى والثانية والثالثة في الوسط بالجزائر العاصمة ومنطقة القبائل والناحيتين الرابعة والثامنة في الغرب الجزائري، في حين تقع الناحية الخامسة والسادسة والسابعة في منطقة الجنوب الغربي حتى حدود المغرب، والمنطقة التاسعة تشمل ناحية الجنوب تحت قيادة مختار بلمختار، التي تحولت فيما بعد إلى قاعدة إنطلاق للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.³

¹ نفس المرجع، ص 42.

² Mohamed fall ould bah, « économie politique des conflits au nord-mali », rapport sur la paix et la sécurité dans l'espace CEDEAO, institut d'études de sécurité (IES), n°=02, Avril 2013, P02.

³ Ibid.

في 11 سبتمبر 2006 أعلن أيمن الظواهري رسمياً في رسالة متلفزة عن إنضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة الأم الذي يترأسه أسامة بن لادن، كما أكد على ضرورة مواصلة الجهاد في الجزائر، لتتحول رسمياً في جانفي 2007 إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي¹ تحت قيادة عبد المالك دروكدال الملقب بإسم أبو مصعب عبد الوود الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ 2004.

ب _ الهيكل التنظيمي للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

حافظ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على نفس التركيبة الموروثة عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث قسم الجزائر إلى أربعة إمارات تضم في المجموع حوالي 12 كتيبة مسلحة لتنفيذ العمليات ميدانياً، وهي الكتائب التي كانت تقوم عليها الجماعة السلفية للدعوة والقتال مع حفاظها على مجلس الشورى بقيادة عبد المالك دروكدال، ومجلس الأعيان الذي يترأسه أبو الحسن رشيد البليدي، كما تم وضع هيئة الجند إستحدثتها القاعدة لدمج السرايا والكتائب في هيكل واحد وتوزع الإمارات الأربعة على المناطق الجغرافية كالتالي:

إمارة منطقة الوسط: وتضم ثلاث هيئات للجند وهي :

جند الأهوال: تضم "كتائب الفتح" و "أبو بكر الصديق" و "الأرقم" وتنشط في ضواحي بومرداس شرقي العاصمة الجزائر .

جند الأنصار: تضم "كتيبة النور" و "كتيبة عثمان بن عفان" و "كتيبة علي بن أبي طالب" وتنشط بولاية تيزي وزو شرقي العاصمة الجزائر.

جند الإعتصام: تضم "كتيبة الفاروق" و "كتيبة الهدى" وتنشط بولايتي البويرة وبرج بو عريريج.

إمارة منطقة الشرق: تنشط بها سرايا ضعيفة في ولايات جيجل تبسة سكيكدة وقسنطينة وتعاني من قلة التجنيد وتضييق قوات الأمن الجزائرية .

إمارة منطقة الغرب: تميز هذه الإمارة بضعف التواجد حيث ينشط تنظيم آخر في هذه المنطقة، هو تنظيم حماة الدعوة السلفية بقيادة سليم الأفغاني .

إمارة منطقة الصحراء: أشرف عليها القيادي يحي جوادي حتى سنة 2007 ، ثم خلفه موسى أبو داود ثم حل محله جمال عكاشة².

¹ Simon pierre, « Les relations entre le maghreb et le sahel et les enjeux stratégiques du siècle », (Paris: institut de relations internationales et stratégiques, 2010), P 78. XXI°

Djallil lounnas, « Al Qaida au maghreb islamique et la crise malienne », sécurité globale, été 2012, p 45.² n°= 22,

وبإعلانها الجهاد في المغرب العربي تكون بذلك قد غيرت في المذهب والبعد وطريقة العمل لتخرج بذلك من الطابع الوطني إلى الإقليمي لتكون الجناح المسلح الرابع لتنظيم القاعدة ، بعد الجناح الأول في أفغانستان والثاني في العراق والجناح الثالث في السعودية¹.

ويعود تمدد هذا التنظيم إلى منطقة الساحل والصحراء أساساً إلى الضربات الحاسمة التي تلقاها من طرف مصالح الأمن الجزائرية بمختلف أنواعها، حيث تشير الإحصائيات إلى غاية 01 جويلية 2009 إلى أنه تم القضاء على حوالي 355 إرهابياً من هذا التنظيم من بينهم حوالي عشرون أميراً ، و تبقى الجزائر المستهدفة الأول من طرف هذا التنظيم حيث ساعدتها التحولات الإقليمية في نشاطها المسلح و مكنتها من كسب مناطق جغرافية واسعة في ليبيا ومالي وتشاد لبسطت نفوذها.²

1- حركة التوحيد والجهاد غرب إفريقيا:

تأسست حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا في أكتوبر 2011 ، وتعد ثاني الحركات السلفية بعد أنصار الدين التي تعلن سيطرتها على أجزاء من منطقة أزواد، وقد شارك مقاتلوا هذه الحركة مع مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد من أجل السيطرة على مدينة "غاو" ضد قوات الجيش المالي .

وقد نشبت خلافات حادة بين الحركتين، و جرت بينهما اشتباكات دامية خلفت العديد من القتلى في صفوف الحركة الأزوادية، لتطرد هذه الأخيرة خارج مدينة "غاو"، لتخلوا بذلك لحركة التوحيد والجهاد وتنظيم القاعدة الممثل بكتيبة الملتزمون التي يقودها مختار بلمختار بلعور.

ويقود هذه الحركة سلطان ولد بادي أحد النشطاء العرب سابقاً بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما يعد أحمد ولد عامر المعروف بأحمد التلمسي من أبرز قيادات حركة التوحيد والجهاد أمير كتيبة أسامة بن لادن، كما يتولى مسؤولية الإفتاء في الحركة حمادة ولد محمد خير ي .

¹ Mehdi taje, « la réalité de la menace d'AQMI à l'aune des révolutions démocratiques au maghreb », Géostratégiques, n°=32, 3=eme trimestre, 2011, p 281.

² Luis simon et autres, op.cit, p 17.

ويعد عدنان أبو وليد الناطق بإسم الحركة وهو من الصحراء الغربية¹، وينتمي الغالبية الساحقة من أعضاء الحركة إلى قبائل عرب لمهار في إقليم أزواد، وقد إنشقت هذه الحركة بالأصل عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بعد رفض هذه الأخيرة تشكيل كتيبة خاصة بالمقاتلين العرب² على غرار سرية الأنصار التابعة للتنظيم التي تضم في عضويتها بالأساس مقاتلين طوارق. وقد أثبتت حركة التوحيد والجهاد وجودها ضمن الجماعات الإرهابية المسلحة بإختطافها لثلاثة عمال الإغاثة الدولية إسبانيين وإيطالي في مخيمات تندوف للاجئين الصحراويين يوم 23 أكتوبر 2011.³

وإختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة "غاو" في أبريل 2012، بالإضافة إلى قتل 31 من الطوارق بينهم نساء وأطفال عند خروجهم من مركز تسوق في مدينة تامكوتات.⁴

وبهذا أعلنت كتابة الدولة الأمريكية في 30 ديسمبر 2012 حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ضمن قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية التي أصبح ينطبق عليها المرسوم الرئاسي الأمريكي رقم 13224، كما أدرجت أسماء قادتها على قائمتها السوداء على رأسهم حمادة خيرى وأحمد التلمسي.

وتجدر الإشارة إلى أن حركة التوحيد والجهاد تمتلك علاقات قوية مع شبكات تهريب المخدرات المنتشرة في منطقة الساحل بهدف ضمان التمويل، كما تعتمد على إستراتيجية الإختطاف مقابل الفدية وذلك ما نجحت فيه من خلال الحصول على فدية قدرها 15 مليون أورو) مقابل تحرير رهائن عمال الإغاثة الدولية (إسبانيين إيطالي)، ومطالبتها بفدية قدرها 30 مليون أورو من أجل إطلاق سراح الدبلوماسيين الجزائريين الشبيء الذي لم يحصل نظرا للعقيدة الجزائرية الراضة لدفع الفدية والساعية إلى تجريم دفعها.

¹ Mohamed Fall ould bah, op.cit, p 06.

² Père vilanova et paula de castro, op.cit .

³ Djallil lounnas, op.cit, p 48.

⁴ Bendjamine roger, « mail : le mujao suspecté d'avoir commis un massacre à tamkouta », jeune afrique, disponible sur: <http://www.jeune-afrique.com/165682/politique/mali-le-mujao-suspect-d-avoir-commis-unmassacre-tamkoutat>.

2- أنصار الدين :

تأسست حركة أنصار الدين في نوفمبر 2011 ويعتبرها مؤسسوها بأنها حركة شعبية جهادية سلفية، بقيادة الطارقي إياد آغ غالي الذي يعتبر إسلامي سلفي إستقلالي من أبناء أسر القيادات القبلية التاريخية لقبائل "الإيفوغاس Ifoghas" الطوارقية، قاد التمرد ضد حكومة مالي سنوات التسعينات وكان يتميز بفكره القومي الوطني قبل أن يتحول إلى شيخ سلفي تبنى الفكر الجهادي¹، وقد عملا قنصلاً عاماً لدولة مالي في السعودية بعد التوقيع على اتفاق السلام بين الطوارق والحكومة المالية سنة 1992، لكنه عرف بعلاقاته المشبوهة مع الإسلاميين المتشددين لذلك تم طرده من السعودية، وقد لعب إياد آغ غالي دوراً مهماً في عملية تحرير بيار كمامت ورهائن أرليت الثالث².

وبعد سقوط القذافي في ليبيا وبحكم علاقاته الجيدة مع القائد العسكري للحركة الوطنية لتحرير أزواد محمد آغ ناجم أراد شغل منصب السكرتير العام للحركة، ليشغل بذلك مكانة الشيخ طاهر أنتالا القائد الشعبي لمدينة كيدال، غير أن مجلس أعيان العشيرة إختاروا ابن طاهر أنتالا وهو الغابس أنتالا كل ذلك وبسبب مشاركته إلى جانب تنظيم القاعدة الطوارقي الذي يقوده عبد الكريم الترقى، أدى بإياد غالي إلى الإعلان في شريط فيديو يوم 10 مارس 2012 عن فصيله الجديد تحت إسم أنصار الدين وإعتبره لاعب أساسي في الصراع الدائر شمال مالي وأحد الفواعل التي ساهمت في طرد القوات المالية من مدن الشمال.

وقد إنضم المئات من المقاتلين إلى حركة أنصار الدين من أبناء قبائل إيفوغاس وبعض القبائل أخرى، وأعلنت نشاطها المسلح بهجوم عسكري على ثكنة عسكرية في مدينة أغلهوك في الشمال ثم قاعدة عسكرية أخرى في مدينة تيساليت، كما عملت على تطبيق الشريعة الإسلامية في المناطق التي سيطرت عليها وأسست مجالس محلية لتسيير البلدات والمدن.

وتعتبر ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي من أهداف الحركة من خلال العمل على تطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في إقليم أزواد ويتمركز مقاتليها في جبال "أغارغار" التي تعتبر القواعد الخلفية لنشاطه المسلح.

¹ سعيد علي عبيد الجمحي، مرجع سابق، ص 133.

² Mohamed fall ould bah, op.cit, p 05.

وقد شكلت هذه التنظيمات تهديداً حقيقياً للأمن الوطني الجزائري من جوانبه المختلفة، فمن الجانب الأمني تعرضت الجزائر للعديد من الإعتداءات المسلحة من خلال التفجيرات باستخدام القنابل والسيارات المفخخة، والإعتداءات المباشرة على المقرات الأمنية والقواعد الحيوية للدولة بالإضافة إلى الإختطافات مقابل الفدية مست الدبلوماسيين الجزائريين.

ومن الناحية الاقتصادية فكان لها تأثير مباشر بسبب إستهداف المنشآت الحيوية كقاعدة تيفنتورين بعين أمناس وما ترتب عنه من خسائر بملايين الدولارات، بالإضافة إلى ارتفاع ميزانية الدفاع والتسلح في الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014، وهو ارتفاع بلا شك ينعكس على ميزانية القطاعات الأخرى على رأسها قطاع التنمية والخدمات.

المطلب الثاني : الطوارق و أزمة الصراع المتجدد :

تحتل مالي موقع إستراتيجي في شمال غرب إفريقيا حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.241.000 كلم² ويبلغ عدد سكانها حوالي 5.14 مليون نسمة، في تنوع أنثروبولوجي شديد، ويعتبر نهر النيجر الخاصة الجيوبوليتيكية في الصراع الدائر حيث يفصل هذا النهر بين جنوب مالي الذي يضم العاصمة باماكو والشمال الذي يعرف بإقليم أزواد، حيث تبلغ مساحته 822 000 كلم² ويقطنه حوالي 1 مليون نسمة من قبائل الطوارق والعرب من مجموع سكان دولة مالي¹، ونالت مالي إستقلالها عن فرنسا سنة 1960. وتضم دولة مالي العديد من الإثنيات والقبائل، أكبرها إثنية الماندينغ التي تسيطر على مقاليد الحكم منذ الإستقلال وتضم تحتها العديد من القبائل مثل "البامبارا" و"المالنكي" و"السنونكيين"، كما نجد إلى جانب الماندينغ قبائل "السونغاي" و "الونينكيين" و"البوبو" و "المينيوناكا" وغيرها من الإثنيات المختلفة، وقد ولد سيطرة الماندينغ لدى الطوارق الشعور بعدم الإلتواء إلى الجنوب بعد التهميش المنهج من قبل الحكومات المتعاقبة على الحكم، ما أدى إلى إندلاع صراع طويل المدى.

¹ بقدي فاطمة، "المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لإحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قلمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

1- تطورات مسار الأزمة :

تعود قصة الطوارق في شمال إفريقيا إلى الحقبة الإستعمارية، فالحدود الجغرافية التي وضعتها فرنسا لمستعمراتها سنة 1895 لم تراعي التنوع العرقي والتجانس بين السكان، فالمعيار الأساسي التي إتبعته في التقسيم هو معيار الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة من المستعمرات الثمانية في غرب إفريقيا، وبهذا وجد الطوارق أنفسهم مقسمون بين خمسة دول هي الجزائر ليبيا النيجر بوركينا فاسو ومالي، و طالما أراد الطوارق الحصول على إستقلالهم لذلك قاموا بعدة ثورات أهمها كانت سنة 1916 وهي ثورة جاءت ردا على فرنسا التي خلفت و عدها بإعطائهم منطقة خاصة بهم ليحكموها تسمى منطقة أزواد.¹

وبعد نيل دولة مالي إستقلالها سنة 1960 لم يتوقف نضال الطوارق من أجل الحكم الذاتي وإستقلال دولة أزواد، حيث عرفت ثورتهم بإسم، لكن أجهضت محاولتهم منذ البداية من طرف حكومة موديبو كايتا الذي كان يتميز بعنصريته الشديدة إتجاه قبائل الشمال، حيث لم يكن متعاطفاً مع الثقافة الرعوية لبدو الصحراء الشمالية، فسنت حكومته سياسات وقوانين لإعادة تنظيم الأراضي التابعة للطوارق وهو ما اعتبروه تهديد لحياتهم وممتلكاتهم، فكان الرد بهجمات صغيرة على القوات الحكومية قابلها الجيش المالي المجهز بالأسلحة السوفياتية بضربات حاسمة وتم وضع مناطق الشمال تحت إدارة عسكرية نهاية سنة 1964، وإلى جانب ذلك وبسبب موجات الجفاف التي ضربت المنطقة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات فر العديد من الطوارق إلى دول مجاورة مثل ليبيا والجزائر وموريتانيا.

بعد ثلاثة عقود من التمرد الأول وتحت وطأة القهر والإستعباد من السلطة السياسية في باماكو، بقيت مجتمعات الطوارق متدمرة من تلك السياسات بسبب عدم إلتزام الحكومات بتنفيذ الإتفاقيات المبرمة وكذا إستمرار عزل الطوارق في صحراء الشمال المالي وإعتبارهم كقطاع طرق و إرهابيين، كل ذلك دفع بالطوارق للتمرد مرة ثانية سنة 1990 من خلال فصيلتين مسلحتين هما الجبهة الشعبية لتحرير أزواد تحت إمرة إباد آغ غالي، الذي تحول بعد ذلك من ثوري يساري إلى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين حيث يعتبر أكثر تطرفا في الأوساط الشعبية الطوارقية حالياً والجبهة العربية

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013. متوفر في <http://www.dohainstitute.org>.

الإسلامية للأزواد، وقد بدأ التمرد بالهجوم على الماليين من غير الطوارق في الحدود الجنوبية من مناطق الطوارق، ما أدى إلى الإشتباكات بين الطوارق والجيش المالي.¹ وقد خاضت الجزائر من منطلق حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991، حيث قادت دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتها مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات² منذ ديسمبر 1991 إلى غاية جانفي 1994، وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن إنتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996.³ أما التمرد الثالث فكان سنة 2006 عندما شنت فصائل الطوارق هجوما مباغتا على ثكنة عسكرية في منطقة كيدال حيث إستولوا على الأسلحة مطالبين بالحكم الذاتي، والمزيد من المشاريع التنموية والمساعدات من الرئيس أمادو توماني توري الذي جاء إلى السلطة في الإنتخابات الرئاسية لسنة 2002 .

وقد كان للجزائر ككل مرة الدور الفعّال في وقف الإقتتال والتوقيع على اتفاق السلام بالجزائر في جويلية 2006 تحت إسم " تحالف 23 مايو من أجل التغيير"⁴، وقد تعهدت ليبيا بإيواء الرافضين لهذا الاتفاق، وقامت بدمجهم في نسيجها العسكري من بين هؤلاء العقيد محمد آغ ناجم الذي أصبح فيما بعد أبرز القادة في فصائل القذافي، كما كان له الدور في نقل الأسلحة الليبية إلى شمال مالي إلى حليفه إبراهيم آغ باهنغا .

2- تمرد 2012 وإعلان دولة أزواد:

إنطلقت شرارة الحرب من مدن ميناكا وأغلهوك في السابع عشر من جانفي 2012 حيث قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بشن عمليات عسكرية خاطفة ضد معاقل وثكنات الجيش المالي، وكان ذلك بمساندة الحركات الإرهابية الجهادية المتمركزة في شمال مالي، وفي وقت قصير سيطرت الحركة على كبريات مدن الشمال مثل تومبوكتو وغاو وكيدال، وأحكمت قبضتها على مناطق الشمال من "مناكا" على حدود النيجر حتى "ليري" على الحدود الموريتانية على شريط ممتد لآلاف الكيلومترات.⁵

¹ عبد الله ممدو باه، "أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، ط 29 أغسطس 2012.

² بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، 3 يونيو 2012، 05.

³ بوحنية قوي، نفس المرجع .

⁴ بوحنية قوي، نفس المرجع .

⁵ بقدي فاطمة، مرجع سابق، ص 04.

وتعود أسباب إنتفاضة الطوارق إلى الإنتظار طويل الأمد للتنمية والمشاريع الحيوية لمناطق الشمال، التي تعتبر وعود أطلقتها حكومات مالي المتعاقبة، بالإضافة إلى عودة وحدات كاملة من مقاتلي الطوارق مدججة بالعتاد والسلاح، كانت تقاتل ضمن كتائب العقيد الراحل معمر القذافي، كل ذلك زاد من تقوية مواقفهم الانفصالية إتجاه الحكومة المركزية.¹

وبسبب الهزائم التي تلقاها الجيش المالي أمام الهجوم الكاسح للحركات المسلحة تم الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري، في إنقلاب عسكري قامت به مجموعة عسكرية من نخبة الجيش يترأسهم أمادو هيا سنوغو في 22 مارس 2012، معتبرين أن خيبة الأمل التي تعرض لها الجيش المالي ما هي إلا إنعكاس للسياسات المتماثلة للرئيس توماني توري، متهمين إياه بالتخاذل في تزويد الجيش بأحدث المعدات لمواجهة إرهاب الطوارق.

وفي غمرة الإنتصارات التي حققتها الحركات الانفصالية المسلحة المدعومة بالحركات الجهادية في الشمال أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن إستقلال دولة أزواد في السادس أفريل 2012،² متخدة غاو عاصمة لها، مع تشكيل مجلس إنتقالي يضم 28 عضواً تحت رئاسة بلال آغ الشريف المنتمي لقبيلة الإيفوقاس، وتنصيب آغ ناجم الضابط السابق في كتائب القذافي كوزير للدفاع، وقد وجدت الحركة نفسها في عزلة، حيث لم تعترف بها أي دولة في العالم³، للعديد من الإعتبارات الإقليمية والدولية.

3- أنطولوجيا الجماعات الانفصالية المسلحة:

أدى الصراع في شمال مالي إلى ظهور العديد من الحركات والجماعات المسلحة في صفوف الطوارق، حيث لم يكن الصراع ضد الحكومات المالية المتعاقبة السبب الوحيد لظهور تلك الحركات، بل أن الصراع والتناحر بين مختلف الجماعات المتقاتلة في الشمال و حدوث إنشقاكات بينها، أدى إلى ظهور حركات وجماعات تتبنى إيديولوجيات مختلفة منها ذات الطابع العلماني الراديكالي ومنها ذات الطابع الأصولي ومنها من تبنت الطابع الجهادي وعقدت تحالفات مع الجماعات الإرهابية المسلحة المتمركزة في شمال مالي بعد التمرد الأخير، على رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي .

¹ بقدي فاطمة، مرجع سابق، ص 07.

² Luis simon et autres, «une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel», parlement européen (PE), mai 2012, p20.

³ عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 04.

ومن خلال ذلك سوف نحاول التطرق إلى أهم الجماعات الانفصالية المسلحة في شمال مالي، التي تتبنى مطالب سياسية تنموية مشروعة نتيجة لسياسات اللاعدل واللامساواة التي إنتهجتها حكومات مالي ضد شعب الطوارق وأراضي أزواد في الشمال.

1- الحركة الشعبية لتحرير أزواد:

تعتبر الحركة الشعبية لتحرير أزواد التنظيم الرئيسي الأول الذي يمثل الإطار التاريخي بشقيه السياسي والعسكري لنضال الطوارق ضد الحكومة في باماكو، تأسست سنة 1990 ويعتبر إياد آغ غالي الزعيم الروحي والمؤثر لهذا التنظيم، وهو شخصية وطنية تحظى بالإحترام الواسع والمصداقية الكبيرة لدى مجتمع الطوارق وكذلك حكومات دول المنطقة وهو ينحدر من مدينة كيدال وقد تبني الفكر السلفي الجهادي بعدما عمل كممثل دبلوماسي لدولة مالي في السعودية، حيث شكل بعد عودته من ليبيا بعدما كان أحد ضباط كتائب القذافي حركة أنصار الدين أحد أدرع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وقد شهدت الحركة الشعبية لتحرير أزواد شروخ وإنقسامات داخلية، ما أدى إلى ظهور حركات جديدة منفصلة عنها:

الجبهة الشعبية لتحرير أزواد:

يقود الجبهة الشعبية لتحرير أزواد غيسي آغ محمد لم يشارك في إبرام أي إتفاقية مع الحكومة المالية، لذلك يحظى بإحترام كبير وسط مجتمع الطوارق، وقد إشتهر بعدائه ومهاجمته للجبهة العربية الإسلامية التي يعتبرها مجموعة قلة من ذوي الأصول العربية، ويعتبرهم مهاجرين إستوطنوا إقليم أزواد ولم يكونوا يوماً من السكان الأصليين للإقليم.

الجيش الثوري لتحرير أزواد:

يعتبر الجيش الثوري لتحرير أزواد فصيل مسلح، حمل السلاح في وجه الحكومة المركزية المالية، ويقود هذا التنظيم عبد الرحمان قلا وهو دبلوماسي سابق في المملكة العربية السعودية و له علاقات واسعة بالجالية الطوارقية في العالم العربي.

الجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد:

تعتبر حركة سياسية، أسسها الطوارق العرب المقيمين في شمال مالي، بهدف الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، تأسست سنة 1989 تحت قيادة أحمد ولد سيدي محمد المنحدر من مدينة "أر وان" في شمال مالي، كما يتميز بتوجهه الإسلامي تأثراً بفكر الإخوان المسلمين أيام دراسته في الأزهر في ستينيات القرن العشرين.

وتعتبر الجبهة العربية الإسلامية لتحرير الأزواد من بين الفصائل المشاركة في معاهدات السلام المبرمة مع الحكومة المالية تحت إسم الحركة العربية للأزواد، وتملك علاقات قوية مع قبائل العرب في منطقة الأزواد وقبائل الصحراء الغربية حيث يقيم العديد من نشطائها في مخيمات البوليساريو، وهي الآن تنتشط ضمن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد.

1- الحركة الوطنية لتحرير الأزواد:

تأسست الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في الفاتح من نوفمبر 2010، وقد أعلن عن بيان التأسيس اثناء المؤتمر الذي إنعقد في مدينة تومبوكتو، وتتشكل من البييرالين و العلمانيين و التوماسنيين وهم مستقلين ليس لهم أي توجه إيديولوجي، فالحركة تعتبر نفسها إطار يمثل كل سكان الإقليم بمن فيهم "العرب" و "الفولان" و "السونغاي" وتضم في صفوفها عناصر مختلفة من قبائل الطوارق، تقلد بعضهم مناصب قيادية فيها إلا أن السواد الأعظم من مقاتلي الحركة ينتمون إلى قبائل "الأيدينان"، وإليهم أسندت القيادة العسكرية التي تولاهما الضابط السابق في ميليشيا القذافي محمد آغ ناجم.¹

وقد شكلت الحركة مكتب تنفيذي حيث يشغل بلال آغ الشريف منصب الأمين العام ويشغل محمود آغ غالي منصب رئيس المكتب السياسي وبكاي آغ حامد كمسؤول للإعلام، وكما أسلفنا الذكر، فقد عين محمد آغ ناجم قائد للأركان العسكرية، وقد إنضم إلى الحركة، العديد من الفصائل المسلحة ممن كان لها صراع طويل مع الحكومات المالية أو الفصائل التي تشكلت أثناء الأزمة الأخيرة، على غرار الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد والفصيل العسكري المسلح لحركة آغ باهانغا المعروف بـ"تحالف 23 مايو لطوارق مالي والنيجر"، ويذكر أن آغ باهانغا لقي مصرعه في حادث سير أثناء عملية نقل الأسلحة من ليبيا إلى مالي في 1 أوت 2011.²

وقد تدعمت الحركة بالفصائل العائدة من ليبيا بعد سقوط القذافي، لتعلن هجومها على الجيش المالي في 17 جانفي 2012 .

2- الجبهة الوطنية لتحرير أزواد (الحركة العربية للأزواد) :

تشكلت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد في الفاتح أفريل 2012 في مدينة تومبوكتو بحيث تعتبر حركة معارضة لإستقلال أزواد وإقامة الشريعة، وتعمل على إحلال السلم

¹ محمود محمد أبو المعالي، "إمارة أزواد السلفية... هل أذفت ساعة الميلاد؟"، موقع الجزيرة للدراسات، متوفر في : <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/28/%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%AF>

² عبد الله ممدو باه، مرجع سابق، ص 04

وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى المنطقة، يتشكل تعدادها من حوالي 500 مقاتل و 800 مركبة، تحت قيادة العقيد حسين غلام أحد القادة الفارين من الجيش المالي. وقد سيطرت الحركة في أواخر شهر أبريل 2012 على جزء كبير من مدينة تومبكتو، قبل أن تنسحب أمام ضغط الحركات الجهادية من القاعدة وأنصار الدين، وبعد عدة أشهر من تشكيلها شهدت الجبهة الوطنية لتحرير أزواد إنقسامات داخلية، حيث تم تغيير إسمها إلى الحركة العربية للأزواد في أواخر 2012، تحت قيادة محمد ولد سيدي محمد كأمين عام للحركة، كما تم تشكيل مجلس تنفيذي وتعيين قائد للأركان العسكرية العقيد حسين غلام، وقد شهدت الحركة إنقسام داخلي أدى إلى ظهور حركة أخرى تحت إسم الحركة العربية الأزوادية المنشقة.

4- الحركة العربية الأزوادية:

خرجت هذه الحركة كما أسلفنا من رحم الحركة العربية للأزواد، بعد عملية إنشقاق قادها سيدي إبراهيم ولد سيداتي الرئيس السابق لمقاطعة بار وترفض هذه الحركة التعامل مع حكومة باماكو، متهمة بذلك الحركة العربية للأزواد جناح ولد سيدي محمد بالمتاجرة بحقوق الشعب الأزوادي والعمالة لحكومة مالي ويعتبر محمد المولود رمضان وحسين غلام من أبرز قادتها، وقد خاضت معارك طاحنة ضد حكومة مالي والحركة الوطنية لتحرير أزواد.

5- المجلس الأعلى لتوحيد أزواد:

يعتبر المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد من بين الفصائل المسلحة النشطة في شمال مالي، يقوده القابس آغ أنثالا أبرز قبائل الإيفوقاس الذي توفي في ديسمبر 2014 يتمركز هذا الفصيل في مدينة كيدال وقد تأسس في ماي 2013، و يعتبر أغلب عناصره منشقين عن حركة أنصار الدين الجهادية التي يقودها إباد آغ غالي ويتبنى المجلس القومية الطوارقية الأزوادية، كما ينادي بإسلام معتدل ويطالب بتقرير مصير شعب أزواد بالإستقلال عن مالي .

6 - تأثير المتغيرات الداخلية والإقليمية في إندلاع الأزمة المالية :

تعتبر الأزمة المالية واحدة من بين العديد من الأزمات التي تعاني منها دول العالم الثالث عموما والدول الإفريقية خصوصا، و قد إجتمعت العديد من المتغيرات أدت في مجملها إلى إنفجار الوضع الداخلي لدولة مالي، هذه الأخيرة تقوم على تنوع أنثروبولوجي كبير يقابله ضعف في الأداء السياسي للحكومات المالية المتعاقبة، مع إنتشار الفساد وغياب التنمية وبروز الصدمات و الصراعات الإثنية والطائفية على السطح في الحياة السياسية إلى جانب ضعف الأداء الديمقراطي.

كل ذلك ولد إحتجاجات داخل المجتمع المالي بمختلف طوائفه وإثنياته، في ظل غياب العدالة التوزيعية بين شرائح المجتمع من جهة و بين المناطق الجغرافية من جهة أخرى، صنف إلى ذلك دور المتغيرات الإقليمية بعد ما سمي بثورات الربيع العربي و التدخل عسكري لحلف الناتو في ليبيا وما نتج عنه من فوضى إنتشار السلاح، كل ذلك كان له تأثير في إندلاع وتأجيج الأزمة في شمال مالي.

1- المتغيرات الداخلية:

تعتبر الدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي لصراع المصالح بين قوى المجتمع في العالم العربي، لكن الدولة في إفريقيا تشهد إختلالات جوهرية تعود بالأساس إلى الطريقة التي ظهرت بها.

أ- إشكالية بناء الدولة في إفريقيا:

لقد ظهرت الدولة الحديثة في إفريقيا كنسخة مشوهة للدولة الحديثة في أوروبا، حيث عمد المستعمر الأوروبي إلى نقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا وقاصرا، من خلال تكوين نخب سياسية محلية تتبنى سياسته وفقا لمصالحه الخاصة، دون المراعاة في ذلك للخصوصيات المحلية والتركيبية البشرية الإثنية والثقافية والدينية والقبلية المعقدة للقارة الإفريقية¹.

ويظهر ذلك في نوعية الحكم والنخب الحاكمة، حيث تسيطر نخب معينة على الحكم في معظم الدول الإفريقية، وإتجاهها نحو شخصنة السلطة وعدم الفصل بين الحاكم والدولة وإنتشار الفساد المرتبط بالحكم، وسيطرة نظام الحزب الواحد على الحياة السياسية، كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من الأزمات السياسية والإقتصادية في إفريقيا. وقد حاولت العديد من الأطر النظرية تفسير ظاهرة إخفاق الدولة في إفريقيا، نجد منها نظرية فرنسوا بايار في كتابه "سياسة ملء البطون" حيث حاول فهم أسلوب الحكم في إفريقيا وسلوك الأفراد والجماعات فيها، وقد بين أن الوصول إلى السلطة هو السبيل الوحيد والأفضل للمشاركة في إقتسام الكعكة، بسبب طغيان الفساد وتفشيته في الدول الإفريقية²، كما أن التنوع الأنثروبولوجي ولد تجمعات سكانية إفريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا، وقد جمعت العديد من الإثنيات بطريقة قسرية من طرف المستعمر الأوروبي في دولة واحدة، وقسمت العديد من الإثنيات الكبيرة بين عدة دول خاصة بعد إعلان الدول المستقلة عن الإستعمار الحفاظ على الحدود الموروثة عن المستعمر وهذا

¹ الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، ص 60، 2013.

² نفس المرجع، ص 61.

ما يتجلى اليوم من محاولات للإنفصال المسلح للإثنيات التي ضمت قسريا في دولة واحدة، أو الإثنيات التي قسمت على العديد من الدول ومحاولاتها لإعادة لم شملها مع أجزائها المتفرقة.¹

كل ذلك ولد عدم الإستقرار والنزاعات المسلحة والإنقلابات العسكرية في القارة الإفريقية، مع انخفاض مؤشرات التنمية وغياب العدالة التوزيعية و المساواة الإجتماعية، جعل العديد من الدول الإفريقية تقبع تحت دائرة الفشل والعجز، حيث أصبحت فضاء مفتوح لظهور مختلف الصراعات والتهديدات الأمنية المختلفة.

ب - مالي: نموذج الدولة الفاشلة:

تعتبر الدولة كيان قائم بذاته يمارس العديد من الوظائف هذه الأخيرة تعتبر ضرورية لإستمرارها وبقائها، وبفقدان الدولة لهذه الوظائف وعجزها عن ممارستها أو القيام بها تدخل في مرحلة الفشل والفوضى التي تعرضها للأزمات المختلفة، فالدولة لا بد أن تقوم بوظائف التعليم الصحة القضاء و الأمن والرفاه وتوفير البنية التحتية الأساسية كالطرق والمواصلات و وسائل التكنولوجيا الحديثة وغيرها من إحتياجات الأفراد والمجتمع.² لكن الدولة الفاشلة لا تستطيع القيام بتلك الوظائف التي تعتبر ضرورية للأمن والطمأنينة، لذلك تسود الفوضى والتمردات المدنية والعسكرية، وتصبح الدولة عاجزة على فرض الأمن في مختلف مقاطعاتها الجغرافية وتفقد السيطرة على بعض الأقاليم أو معظمها كما حدث في مالي.

أما المؤشر الأساسي للفشل هو مؤشر الشرعية فالدولة الفاشلة تكون فاقدة للشرعية وتقابل بالرفض من قبل شرائح المجتمع، ويصبح التمثيل غير شرعي وتقل نسبة الولاء للدولة وبالتالي تدخل في مرحلة فراغ دستوري وإنعدام تام للسلطة داخل البلاد.

¹ Bakary sambe et autres, « crise malienne: origines, développements et répercussions, dans la sous-région », disponible sur: http://www.kas.de/wf/doc/kas_33096-1522-3-30.pdf?121213171402.

² الحافظ النويني، مرجع سابق، ص 64.

* مؤشرات الفشل في مالي:

إذا حاولنا قياس هذه المؤشرات في الواقع المالي، فسنجد أن القليل منها ما هو إيجابي والباقي فهي سلبية بامتياز.

- المؤشرات السياسية:

تشهد الحياة السياسية في مالي صراعات وتناحرات على السلطة، فهي كغيرها من الدول الإفريقية أين تعتبر الانقلابات العسكرية إحدى وسائل التحكيم المشروعة لفض النزاع بين شريكين في الحكم مما ينتج عنه اضطرابات أمنية لا تخدم مصلحة الطرفين، كما يمكن أن تعصف بمستقبل البلاد، وهذا هو حال دولة مالي، بعد الانقلاب على الرئيس أمادو توماني توري في مارس 2012 الذي فتح الباب على مصرعيه لظهور حركات التمرد المسلحة¹.

كما يعتبر الطوارق من أهم المشاكل السياسية التي ساهمت في تطور الأزمة خصوصا بعد إنشاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي إعتبرت أن الحكومة المالية هي حكومة الجنوب فقط نظرا لما يتعرض له الشمال من سياسات التهميش الممنهج، وبذلك فقدان الحكومة لشرعيتها لدى سكان الشمال من الطوارق وفقدانها السيطرة على هذه المنطقة في كل من تومبوكتو و كيدال و غاو.

كما أن غياب الدولة ساهم في تفعيل دور الإرهابيين لكسب السكان من خلال التكفل بمشاكلهم اليومية مستغلين في ذلك حالة الفقر وصعوبة المعيشة². وتعتبر الصراعات الإثنية من أهم المعايير لتقييم فشل أي دولة، فما هو معروف وكما أسلفنا فإن مالي عرفت أول تمرد للطوارق في سنوات الستينيات ثم جاء بعدها تمرد 1991 ثم تمرد 2006 وآخرها سنة 2012.

¹ بوازدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، (بسكرة: جامعة محمد خيضر)، العدد 09، 2013، ص 538.

² نفس المرجع، ص 540.

- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية:

تشير كل المؤشرات الكمية والنوعية لدولة مالي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي إلى حالة الفشل، نظرا لتردي قطاع الطرقات والنقص الواضح للمدارس والمستشفيات والعيادات الطبية كما يشهد الإقتصاد المالي نقص وإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الرضع كذلك بالنسبة للسكن فهو منعدم أو غير لائق إن وجد، ومحاولة منها لإصلاح هذا القطاع أطلقت حكومة مالي سنة 2010 بالشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية مشروع لبناء وحدات للسكن الاقتصادي (عشرون ألف وحدة سكنية) في العاصمة باماكو التي لا يزال ينقصها بنية تحتية ملائمة، وإذا كان هذا حال العاصمة فما بالك بحال باقي المناطق والمحافظات.¹

لذلك يمكن القول أن مالي دولة فاشلة من خلال كل مؤشرات الفشل فهي تفتقر للتنمية والبنية الأساسية، كما أنها غير مستقرة سياسيا، بالإضافة إلى الانقلابات العسكرية والتمردات المسلحة، و حاليا تعاني من فقدان السيطرة على مناطقها في الشمال لذلك أضحت هذه المناطق أوكارا للإرهاب والجريمة من تجارة السلاح والمخدرات، و تمركز للحركات الإسلامية المسلحة إضافة إلى عجزها عن حماية مواطنيها، وبذلك ينتقل تأثير الفشل في دولة مالي إلى دول الجوار، حيث تعتبر الدولة الفاشلة جار سوء لباقي دول الجوار، وتشير التقديرات أن 80% من تكاليف الفشل تتحمله الدول المجاورة.²

2- المتغيرات الإقليمية:

شهد العالم العربي عموما والمغرب العربي خصوصا مطلع 2010 موجة من التغيرات السياسية، حيث عرفت دول هذه المنطقة سقوط العديد من الأنظمة التي عمرت طويلا، غالبا ما وصفت بالدكتاتورية والإستبداد في حق شعوبها، ويقدر ما كان سقوط تلك الأنظمة نعمة على شعوبها، فقد كان نقمة على دول المنطقة، كما إعتبرت العديد من الدول أن ما يعرف بالربيع العربي هو سبب إنتشار الفوضى في منطقة المغرب العربي، وظهور العديد من الأزمات في منطقة الساحل الإفريقي .

¹ الحافظ النويني، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع، ص 68، 69.

الأزمة المالية تعتبر انعكاس مباشر للأزمة الليبية وما تبعها من تدخل أجنبي لإسقاط نظام القذافي.

أ- الربيع العربي وفوضى إسقاط الأنظمة:

إنطلقت شرارة الإحتجاجات الشعبية في تونس في ديسمبر 2012 ولم يكن من المتوقع أن تكون هذه الإحتجاجات بداية النهاية للعديد من الأنظمة العربية الإستبدادية، فبعدها تكللت الإحتجاجات الشعبية في تونس بإسقاط نظام زين العابدين بن علي، دخلت البلاد في مرحلة فوضى سياسية بعدما ظهرت خلافات بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه في، ظل إستقطاب سياسيين بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش تمديد فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدة عام آخر بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدة المحددة، بحيث لم تسلم تونس من حوادث العنف ما عجل بالإطاحة بالحكومة القائمة وما ترتب عنه من خلافات حول تشكيل الحكومة الجديدة، كما شهدت أعمال عنف وإغتيالات كإغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي المعارضين السياسيين في 2013 . هذه الفوضى أدخلت البلاد في مرحلة فراغ مؤسستي سمح بصعود التيار السلفي وظهور خلايا إرهابية أصبحت نشطة في ظل الفوضى المنتشرة.

كما شهدت مصر سنة 2011 موجة من الإحتجاجات والعنف بعدما يعرف بثورة 25 يناير، فبعد إسقاط النظام المصري شهدت المرحلة الإنتقالية تقلبات سياسية نتيجة سوء إدارة هذه المرحلة الحساسة فقد تم حل الغرفة الأولى للبرلمان بحكم قضائي، كما حدثت خلافات حول الدستور الجديد وتم عزل الرئيس مرسي بعد عام من إنتخابه، كل هذه الفوضى السياسية والفراغ المؤسستي أدى إلى ظهور تيارات سلفية متشددة بعد عزل الرئيس محمد مرسي، وظهور العديد من الجماعات الإرهابية التي إستغلت الفوضى السياسية في النظام المصري والفوضى الشعبية في الشارع وربطها لعلاقات مع باقي الجماعات الإرهابية في المغرب العربي ومنطقة الساحل.

أما ليبيا فتعتبر ذات طابع مختلف في ظل تجفيف تام قد أصاب جميع مؤسسات الدولة خلال فترة حكم العقيد وإنتشار الفوضى بعدما يعرف بثورة 17 فبراير 2011 وما لحقه من تدخل عسكري غربي، فإلى جانب غياب جيش ليبي نظامي عرفت ليبيا إنتشارا

¹ أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة 2012 – 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 414، 2013، ص 15.

² نفس المرجع، ص 15.

واسع للسلاح غير الشرعي والميليشيات المقاتلة كما شهدت إغتيالات سياسية عديدة كإغتيال السفير الأمريكي في ليبيا والعديد من التصفيات التي مست الشخصيات السياسية، وقد كان للفوضى في ليبيا انعكاسات كبيرة على إندلاع الأزمة في شمال مالي. وبذلك يمكن القول أن الفوضى المصاحبة لما يعرف بالربيع العربي، كان لها تأثير كبير على دول الجوار على رأسها دولة مالي التي تعاني من أزمة الطوارق منذ الإستقلال، وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الجماعات الإرهابية وما صاحبها من تهديدات لدول المنطقة، وقد إستفادت هذه الجماعات من الفوضى وضعف الرقابة على الحدود نتيجة الظروف التي كانت تتخبط فيها الدول التي مستها الإحتجاجات، كما أن إنهيار مؤسسات الدولة كما حدث في ليبيا أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي عرضها للضعف والشلل شبه التام كما حدث في مصر وتونس يتضمن أكثر من تهديد أمني، غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع هذه التحديات كما ينبغي.¹

المطلب الثالث: انعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية:

لقد شهدت ليبيا كباقي الدول التي عرفت أنظمتها تحولات هيكلية، تظاهرات سلمية تنادي برحيل نظام معمر القذافي بتاريخ 17 فبراير 2011 قوبلت بقمع عسكري من طرف النظام الليبي، ما تسبب في نشوب نزاع مسلح مع المتظاهرين حيث إستخدم القذافي مختلف أنواع الأسلحة الثقيلة ضد المتظاهرين المدنيين لقمعهم في مختلف المدن وإستمر في مطاردتهم حتى مشارف مدينة بنغازي التي إعتبرت آخر ملاذ للمتظاهرين، مرتكبا بذلك مجازر في صفوف المدنيين من شعبه، وهي النقطة التي رأى المجتمع الدولي أنها جرائم ضد الإنسانية تستوجب التدخل، وقد طلب مجلس التعاون الخليجي عقد إجتماع لمجلس جامعة الدول العربية للبحث في كيفية وضع حد لجرائم نظام القذافي، وقد أصدر قرار بعد إنعقاده في القاهرة بتاريخ (12 مارس 2011) تضمن عدد من التدابير والإجراءات منها دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا وإتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فورا، وإقامة مناطق آمنة كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية للشعب الليبي .

¹ يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 416، 2013، ص 25.

1- التدخل العسكري في ليبيا:

لقد لعبت فرنسا دور مركزي في التدخل العسكري لحلف الناتو في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وكان أمام الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ثلاثة خيارات الأول هو الإكتفاء بمنطقة حظر جوي أو تدمير كل الإمكانيات الجوية والبرية التي تهدد المدنيين أو شن عملية جوية - برية، هذا الأخير رفضه الثوار لأنهم يريدون التحرر بأنفسهم.¹

وقد تبنى مجلس الأمن في 17 مارس 2011 قرار تحت رقم (1973) يقضي بإتخاذ كل الإجراءات الضرورية لحماية المدنيين، كما دعا فيه إلى الوقف النهائي لأعمال العنف وإتخاذ التدابير للإستجابة للتطلعات المشروعة للشعب الليبي، وإعتبر أن الهجمات الواسعة والممنهجة التي حصلت في ليبيا ضد المدنيين يمكن أن ترقى إلى تصنيف الجرائم ضد الإنسانية ثم قام بإحالة الوضع في ليبيا منذ 15 فبراير 2011 على المدعي العام للمحكمة الجنائية.²

كما تضمن القرار حظر تصدير الأسلحة إلى ليبيا ومنع دخول القذافي وعائلته إلى الدول الأعضاء، كما تم تجميد أرصدة ليبيا وجميع الموجودات المالية الأخرى ليبدأ التدخل العسكري في 19 مارس 2011، حيث شاركت فيه العديد من الدول الغربية كان إلى جانبها من الدول العربية كل من قطر والإمارات.

2- تأثير التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة في مالي:

بقدر ما ساعد التدخل العسكري في ليبيا على التخلص من نظام القذافي ساعد أيضا على ظهور صراعات قديمة من جديد، فمن الناحية الداخلية ظهرت نزاعات قبلية طائفية بين الشعب الليبي لا تزال المعارك الطاحنة قائمة بينها إلى غاية اليوم، كما يبرز ذلك من الناحية الإقليمية من خلال وزن شخصية معمر القذافي الذي كان يملك اليد في تحريك النزاعات في الصحراء بإستخدام الأقليات في الإقليم لأغراض التهديد والإسكات مثلما كان الأمر مع الطوارق .

لذلك نجد أن صراعات قديمة تطفو على السطح بعد رحيل القذافي وغياب الدعم الذي كان يقدمه إلى جماعات إثنية وقبائل ومناطق مجاورة، كل ذلك يجعل من هذه الجماعات أكثر إستعدادا للتمردات والصراعات الإثنية وهو موقف يتعزز بفعل ما تواجهه هذه ما

¹ عبد النور بن عنتر، "الأزمة الليبية: معطى جيوبوليتيكي جديد"، مركز الجزيرة للدراسات، 27 يناير 2013، ص 03.

² بوازدية جمال، مرجع سابق، ص 54.

تسمى بالإثنيات من فقر وإنعدام أبسط مقومات الأمن الغذائي وإنخفاض مستوى المعيشة، بالإضافة إلى المخاطر والصعوبات المختلفة التي تواجهها.¹ وتعتبر الأزمة المالية من بين الإنعكاسات المباشرة للتدخل العسكري في ليبيا بسبب التدفقات الهائلة للطوارق اللذين كانوا ينشطون ضمن الكتائب المقاتلة للعقيد القذافي، محملين بمختلف أنواع الأسلحة إلى شمال مالي، إلى جانب الطوارق غير المقاتلين الذين كانوا يد عاملة في ليبيا.

أ- عودة المقاتلين الطوارق:

إنعكست الأزمة الليبية سلبا على منطقة الساحل عموما و شمال مالي خصوصا، فنقطة التأثير تحديدا تمثلت في عودة المقاتلين الطوارق الذين كانوا ينشطون ضمن كتائب القذافي المسلحة وهم أساسا مشكلون من الطوارق الذين فروا من إضطهاد الحكومة المالية، والطوارق الذين فروا من موجات الجفاف التي أصابت منطقة شمال مالي في السنوات الماضية متجهين إلى ليبيا القذافي بحثا عن ظروف معيشة أفضل بعد الإهمال والتهميش الممنهج الذي تتعرض له المنطقة، وقد لعب المقاتلين الطوارق دور هام في قوات الأمن والجيش الليبي مثل مقاتلي جبهة البوليزاريو²، والكتائب التي كانت تنشط تحت إمرة أبناء القذافي، لكن بعد سقوط النظام الليبي في خريف 2011 عاد المقاتلين الطوارق إلى مناطقهم الأصلية في صحراء الساحل وقدر عددهم بالآلاف، تمركز معظمهم في شمال مالي كما حملوا معهم خبراتهم العسكرية ومختلف الوسائل والأسلحة العسكرية التي غنموها من الأزمة الليبية.³

خلال شهر أكتوبر 2011 شكل هؤلاء المقاتلين الحركة الوطنية لتحرير أزواد كما أوردنا سلفا، بهدف تحرير شمال مالي وإعلان إستقلال دولة أزواد عن دولة مالي التي تعاني من فقدان السلطة على هذه المنطقة.

¹ يوسف محمد الصوّاني، مرجع سابق، ص 32.

² Luis simon et autres, op.cit, p19.

³ Ibid, p20

وتعتبر عودة المقاتلين الطوارق إلى مالي جرّاء الصراع الليبي جزء من قليل مقارنة مع السكان الماليين العائدين من ليبيا، وذلك حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة الذي نشر نهاية عام 2011، وقد بلغ عدد الذين فروا من ليبيا 209030 شخص إتحاء الدول المجاورة (95760 عادوا إلى النيجر، 82433 إلى التشاد، 11230 إلى مالي و780 شخص إلى موريتانيا) وتشير بعض التقديرات إلى أن العدد بلغ الضعف بسبب حركات الهجرة غير المعلن عنها ويعتبر أغلبية العائدين من ليبيا رجال بالغين يملكون مستوى تعليمي ضعيف، كان لهم دور كبير في الإقتصاد الليبي من خلال ممارستهم للأعمال المختلفة.¹

ويمكن تمييز العائدين من ليبيا الذين تمركزوا في شمال مالي كالتالي:

- المنخرطين في الجيش الليبي من أصول مالية الذين عادوا مدججين بالأسلحة والآليات العسكرية، أين عملوا في الجيش الليبي لأزيد من 35 سنة.
- المقاتلين المسرحين من الفيلق الإسلامي للنظام العقيد الراحل معمر القذافي أين كانوا يتقاضون رواتب وعلاوات نظير خدماتهم للنظام الليبي.
- السكان المتنقلون (المهاجرين) وهم الماليين الذين هاجروا وإستقر وا في ليبيا بعد التمردات المتكررة للطوارق في مالي، وكذلك موجات الجفاف التي أصابت المنطقة في السنوات الماضية أين عانوا من حالة اللأمن والنقص في الغذاء والشروط الضرورية لحفظ كرامة الإنسان.²

بعد عودة الأعداد الكبيرة من المقاتلين الطوارق والنازحين المدنيين بعد التمردات المتكررة وسنوات الجفاف والقحط إلى مالي، واجهوا الواقع المتردي لمنطقة الشمال ما أدى إلى إشعال فتيل الإحتجاجات قادت هذه الأخيرة إلى التمرد الرابع في تاريخ مالي الحديث منذ الإستقلال سنة 1960.

ب_ فوضى إنتشار السلاح:

لقد فتح إنهيار نظام القذافي نار الصراع على كامل منطقة الساحل الإفريقي من خلال كميات الأسلحة الهائلة المنتشرة في ليبيا، والتي يرجح أنها وقعت في يد الجماعات الإرهابية التي إستفادت كثيرا من هذه الفرصة لإعادة هيكلة وتطوير ترسانتها العسكرية الشيء الذي يمكنها من القيام بإعتداءات نوعية على المصالح الغربية وحلفائها في المنطقة.

¹ Luis simon et autres, op.cit, p21.

² Mamadou Lamine dombia, « la crise au Mali : Recueil de contributions », société malienne des sciences appliquées (SMSA), Décembre 2012, P 81.

ويجمع المختصين على أن عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في "مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة والإمدادات العسكرية الثقيلة لعناصر هذا التنظيم،¹ بحيث لم يكن هذا التنظيم المسلح يتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنيكوف، وأصبح يملك بعد نفاذه إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ، التي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن السلاح التي كانت في قبضة النظام الليبي².

وقد بلغ عدد الليبيين المسلحين في 2012 حوالي تسعون ألف 90.000 شخص، كما تشير الإحصائيات وجود حوالي عشرون مليون (20 مليون) قطعة سلاح تدور في ليبيا، وقد انعكست هذه الحالة على دول الجوار حيث حجزت قوات الجيش الجزائري في عملية نوعية 130 صاروخ غراد بالإضافة إلى الإشتباكات المتكررة بين الجماعات الإرهابية والقوات التونسية.

وقد إستفاد عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة ثقيلة متطورة كصواريخ (SA 24-SA Missiles) المحمولة التي تستعمل في نظام الدفاع الجوي وهو التحذير الذي أطلقته مصلحة الإستخبارات الأمريكية (CIA) سنة 2011 عن وجود شحنات من الصواريخ (sa 24) لدى الطوارق تم تسليمها إلى تنظيم القاعدة وجماعة بوكوحرام.

كما تأكد أيضا إستلام تنظيم القاعدة لوسائل عسكرية متطورة وتدريبات عسكرية على الأسلحة الجديدة التي تدعمت بها سنة 2012، وتمثلت الشحنات في أسلحة الكلاشنيكوف و صواريخ أرض- أرض و صواريخ مضادة للدبابات من نوع ميلان إلى جانب قاذفات الصواريخ (gard RBG7) بالإضافة إلى قنابل وشحنات معتبرة من مادة (Semtex) (التي صنفتها الأمم المتحدة كمادة شديدة الانفجار).

¹عمراني كربوسة، زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قلمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

² أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، عدد 06، سبتمبر 2001.

نحاول أن نتطرق في هذا الفصل إلى الإستراتيجيات المتبعة وطنياً وإقليمياً لمواجهة التهديدات الإرهابية المتأتية من شمال مالي، حيث نعمل على توضيح السياسات الداخلية المتبعة لتأمين الحدود، بدءاً برفع تعداد الجيش في المناطق الجنوبية، إلى إبرام صفقات للتسلح لتأمين الحدود وحماية الوطن، ثم السياسة الخارجية المتمثلة في الجهود الدولية التي تبذلها الجزائر من أجل إستصدار قرار أممي يجرم دفع الفدية للإرهابيين لتحرير الرهائن، ثم الجهود الداعية للحل السلمي للأزمة المالية ودور اللجنة الإستراتيجية الجزائرية المالية.

لنتطرق بعدها إلى الجهود الإقليمية من خلال دور لجنة قيادة الأركان المشتركة كآلية للتنسيق والتعاون الأمني بين دول الساحل الخمس على رأسهم الجزائر، ثم دور الإتحاد الإفريقي (UA) ومنظمة إيكواس في محاولة إيجاد حل للأزمة المالية من خلال إعادة الحكم المدني بعد التمرد الذي قاده "أمادو سانوغو"، وتشكيل بعثة الأفييسما (AFISMA) ثم (MINOSMA) لإعادة السلم إلى شمال مالي.

المبحث الأول: الإستراتيجية الجزائرية:

لعب العامل التاريخي دور مهم في صياغة السياسة الخارجية للجزائر بإعباره مراحل متعاقبة من الغزو والإحتلال الأجنبيين، فالموقع الذي تتربع عليه جعلها محل أطماع الدول الكبرى، ومنذ 1505 إلى غاية 1830 تعرّضت السواحل الجزائرية إلى أكثر من 100 حملة عسكرية، لتكون ثورة نوفمبر بما تحويه من أفكار أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية و سياستها الخارجية.

أثناء الثورة التحريرية سعت الجزائر إلى توظيف مصطلح الشرعية الثورية من أجل تزعم حركات التحرر في إفريقيا والعالم عموماً، وبعد نيل الإستقلال كانت قناعة القادة السياسيين الجزائريين على غرار الدول التي نالت إستقلالها حديثاً، قناعة قائمة على تقديس السيادة الوطنية وحماية الوطن والدفاع عن حدوده الجغرافية، وإتخذت مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كلغة في جميع علاقاتها الدبلوماسية، وقد عرفت أزمة حرب الرمال مع الجار المغرب بسبب الحدود التي تؤمن بها الجزائر كقضية لا نقاش فيها من خلال الحفاظ على الحدود الموروثة عن المستعمر.

كما أن التوجه الإيديولوجي للجزائر أثناء الحرب الباردة كان له دور أساسي في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية ومن ثمة عقيدتها الأمنية، فالإشتراكية ومبادئها المضادة للإستعمار والإستغلال كانت ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الجزائرية، وذلك ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976، 1989.¹

ومع نهاية الثمانينات وما صاحبها من تحولات عالمية وداخلية من إنهيار للمعسكر الإشتراكي دولياً والعصيان المدني داخلياً، كان لها تأثير في إعادة صياغة مبادئ العقيدة الأمنية لمسيرة التحولات المذكورة، بعد ظهور العنف المسلح المرتبط بظاهرة الإرهاب والجماعات الإرهابية.

*كلمة عقيدة (doctrine) من الكلمة اللاتينية (doctrina) وتعني تعاليم النظرية العلمية والفلسفة المتعلقة بفن الحرب والجوانب المرتبطة بها، والعقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمرتبطة، التي توجه سلوك الدولة الأمني (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي وهي غالباً تحدد نظرة القادة لبيئتهم الأمنية وكيفية إستخدامهم للقوة (العسكرية، الإقتصادية، السياسية...) لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة.
¹ صالح زباني، " تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، عدد 05، 2012، ص 291.

وإيماننا بأولوية العمل الدبلوماسي على العمل العسكري سعت الجزائر جاهدة لسن قوانين لإعادة اللحمة بين الفرقاء في الداخل بدءاً بقانون الرحمة ثم الوئام المدني وصولاً إلى المصالحة الوطنية حتى تستعيد الأمن المفقود منذ تسعينات القرن العشرين، وذلك ما أفلحت فيه إلى حد بعيد.

في نهاية العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، شهد العالم العربي تحولات مست العديده من الأنظمة العربية، وهي كلها تحولات حدثت في البيئة الإقليمية للجزائر، ما شكل تحدي كبير للسياسة الخارجية الجزائرية وعقيدتها الأمنية، نتيجة الإنكشافات الأمنية على طول الحدود الشرقية والجنوبية جعلت أمنها أمام تحديات حقيقية يتوجب إتخاذ إجراءات عاجلة وإعادة صياغة الأولويات الأمنية لمواجهة تلك التهديدات.

المطلب الأول: المقاربة الأمنية الجزائرية:

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ الثابتة التي تقوم عليها سياستها الخارجية، حيث تعتبر العقيدة الأمنية تلك الأفكار والمبادئ والمعتقدات التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة.

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية:

فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من المبادئ نصّ عليها الدستور في الفصل السابع من الباب الأول، وهي مبادئ أغلبها تضمنتها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي) وجامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز، حيث تضمنت علاقات حسن الجوار وإحترام سيادة الدول.

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

هو مبدأ نص عليه ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية، كما نصت عليه ميثاق المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية، فمن منطلق أن الدول تؤثر وتتأثر بما يدور حولها يفرض على الدول المجاورة التقيد بمبدأ عدم التدخل في الدول التي تعاني من ازيمات في الداخل لأن ذلك قد يؤدي إلى إتساع نطاق النزاع ونتائجه السلبية.

الحل السلمي للنزاعات بين الدول وعدم اللجوء إلى القوة:

وهو مبدأ تبنته السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال، حيث يقوم على أساس الحل السلمي للنزاعات بين الدول خصوصا المتجاورة منها في إقليم معين في إطار التفاوض المباشر أو عبر وساطة المنظمات الإقليمية والدولية، وقد نجحت دبلوماسيتها في إحتواء العديد من النزاعات، فالجزائر تسعى جاهدة لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية في الإطار الإفريقي من أجل إقصاء القوى الخارجية ومنعها من التدخل في الشؤون الداخلية للدول المتنازعة وتجنب إلحاق الضرر بها.

مبدأ التعاون مع دول الجوار:

يقوم هذا المبدأ أساسا على دفع التعاون الثنائي والإقليمي قصد تدعيم وتطوير علاقات الجوار بين الدول، وبذلك قامت الجزائر بتوقيع إتفاقيات إخاء وحسن الجوار والتعاون مع كل الدول المجاورة بإستثناء المغرب.

دعم حق تقرير مصير الشعوب المستعمرة:

يعتبر مبدأ ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية، وهو مستمد من تجربتها أثناء الثورة التحريرية و تمارسه الآن مع الدول التي مازالت تقبع تحت وطئة الإستعمار كالصحراء الغربية التي صنفتها الأمم المتحدة كقضية إستعمار.

2- العقيدة الأمنية الجزائرية:

لقد تعددت وتنوعت المرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية الجزائرية منذ الإستقلال، وقد كان شكل التهديدات والمخاطر دور كبير في تحديد هذه العقيدة كما أدت إلى الإعتماد على مفهوم الأمن بشقيه الصلب واللين، في ظل تحولات البيئة الداخلية والدولية خلال العقود المتتالية منذ الإستقلال إلى غاية وقتنا الحاضر. وبهدف توضيح أهم المرتكزات التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية، نحاول إجمالها في النقاط التالية:

- * إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية كمبدأ أساسي.
- * الحل السلمي للنزاعات الدولية والإقليمية بالطرق المباشرة وغير المباشرة بين الأطراف المتنازعة.

* التركيز على مفهوم الأمن بشقيه (الصلب، اللين) للحفاظ على السلم والإستقرار وفض النزاعات.

ينطلق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من العامل التاريخي حيث تعتبر الجزائر من بين الدول التي كافحت من أجل نيل إستقلالها، فبعد نهاية الثورة إتبع القادة السياسيين سياسة الإعتدال على النفس في بناء دولة الجزائر الحديثة ورسم سياستها المستقبلية كما عملوا على تقديس سيادة الدولة لأنها إن أخذت لن تسترجع إلا بالقوة والتضحية، لذلك إتخذته مبدأ يصون ويدافع عن سيادة الدول خاصة في الساحة الإقليمية التي تتواجد بها وعدم التدخل في شؤونها سواءاً على الصعيدين السياسي والعسكري، وهو ما يفسر عدم إبرامها لأي معاهدات أو إتفاقيات دفاعية مع القوى الأجنبية لأنها لا تتناسب مع الخطاب الرسمي والتوجهات السياسية الإستقلالية للبلاد، ووفق هذا التصور رفضت منح التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية أو قبول وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.¹

وتدعم الجزائر بقوة عملية المفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع بهدف تفادي أو إيقاف الأعمال العسكرية العدائية، كما تدعم مبدأ الوساطة والنوايا الحسنة في النزاعات التي يتعذر إقامة مفاوضات مباشرة بين أطرافها.

كما كان للدبلوماسية الجزائرية دور الوساطة في العديد من النزاعات والأزمات كالأزمة الإيرانية الأمريكية بسبب حادثة الرهائن، كما لعبت دور مهم في النزاع العراقي الإيراني وإستطاعت إنهاء النزاع الإثيوبي الإريثيري فضلاً عن إحتكامها للقوانين والمواثيق الدولية والإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الإنحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، وبعد التحولات الجديدة عملت جاهدة لإبراز دور الإتحاد الإفريقي في صيانة وحفظ امن إفريقيا وفض النزاعات القائمة فيها من مبدأ إفريقيا للإفريقيين.

وبعد ظهور التهديدات الجديدة المصاحبة للتحولات التي مست البيئة الإقليمية وجدت الجزائر نفسها أمام ساحل أزمتي تقبع معظم دوله تحت وطئة الفقر والنزاعات، لتجد نفسها مرة أخرى مجبرة على لعب دورها ومكانتها الريادية، حيث سعت جاهدة من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة المالية ومشكلة الطوارق، كما بدلت جهود حثيثة لجمع الفرقاء الليبيين من مبدأ حسن الجوار لإيجاد حل ينهي حالة الفوضى والإنقسام الذي تعاني منه دولة ليبيا، وهي الحالة التي كانت تحذر منها الجزائر قبل التدخل العسكري الذي أنهى حكم العقيد القذافي، ورفضها رفضاً قاطعاً أي عمل عسكري نظراً لدرايتها بأمور المنطقة وطبيعة الحلول التي يجب إتخاذها .

¹ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 120.

كما تقوم المقاربة الأمنية الجزائرية على مفهوم الأمن الشامل بحيث لا تركز على المفهوم التقليدي الصلب، بل تتبنى مقاربة تنموية في إطار مفهوم الأمن اللين بجوانبه الإجتماعية والإقتصادية والبيئية وغيرها من الجوانب التي تؤثر في أمن الدول والجماعات. ويعود التركيز على مقاربة الأمن الصلب لدى صناع القرار الجزائري إلى فترة حرب التحرير أين خاض جيش التحرير الوطني حرب شرسة طويلة المدى لنيل الإستقلال، وبعد إنضمام الجزائر إلى مجموع الدول المستقلة ظهرت العديد من المخاطر التي بإمكانها تهديد الأمن الوطني ورقعته الجغرافية، لترسم حرب الرمال مع الجار المغرب صفحة جديدة من التهديد التقليدي لا يمكن تجاهله، حيث أصبح عامل موجه للعقيدة الأمنية في شقها العسكري.

وقد إعتبرت المغرب تهديد لا بد من تطوير الترسانة العسكرية لمواجهة أي خطر نابع من الحدود الغربية، ذلك ما يفسر تمركز أغلبية القوات المسلحة على الحدود مع المغرب، وبالرغم من الحظر الذي فرض على الجزائر في مجال التسلح أثناء العشرية السوداء، إلا أنه بعد رفع ذلك الحظر واصلت سياسة التسلح وتطوير قدرات الجيش الشعبي وأدخلوه له مجال الإحترافية، وتبقى الجزائر تحتل مرتبة ضمن الدول العشرة الأوائل الأكثر شراء للأسلحة في العالم بهدف تعزيز قدراتها.¹

ومع بروز التهديدات الجديدة المتتالية من الساحل الإفريقي، حتم على الجزائر مواصلة سياسة التسلح النوعية لمواجهة تلك التهديدات على رأسها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث ركزت على ضرورة إمتلاك آليات وأجهزة للرصد لتأمين الحدود والإستطلاع، لإختراق الجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة وإبطال مفعولها وتهديداتها لأمن الوطن وحدوده، الأمر الذي يراه العديد من المحللين على أنه نوع من الإستنزاف لقدرات وإمكانيات الدولة في ظل الأزمات التي عصفت بأسعار البترول وإنعكاساتها على السياسات التنموية في الداخل.

أما المقاربة التنموية التي تتدرج في إطار الأمن الشامل فقد حاولت الجزائر تمرير رؤيتها على أن المشاكل التي تعاني منها إفريقيا هي نتاج لسياسات الإستعمار ونهب الثروات التي تعرضت لها أثناء الحقبة الإستعمارية، كما أكدت في العديد من المرات أن محاولة القضاء على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وإفريقيا لا يكون بالترسانة العسكرية، بل عن طريق معالجة الخلل البنيوي الذي تعانيه معظم الأنظمة الإفريقية.

¹ بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه إستراتيجي وعقيدة أمنية"، متوفر في:

فالدولة في إفريقيا تعاني من عدة معضلات أهمها:
صعوبة بناء الدولة في حد ذاتها .

• وتنامي الصراعات الإثنية والهوياتية .

• هشاشة البنى الاقتصادية .
ضعف الأداء السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية.
إنتشار جميع أشكال الجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة.

كل ذلك أوجد بيئة خصبة لتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحالفات بينها في المنطقة، وبذلك عملت الجزائر على إقامة سياسات تنمية كالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) و يعد الرئيس بوتفليقة أحد أبرز زعمائها وهي مبادرة جادة لإيجاد حلول لمشاكل الساحل و إفريقيا على العموم.

كما كانت الجزائر طرفا في البرامج التنموية التي تبنتها المنظمات الدولية والإقليمية الموجهة للدول الإفريقية على منها دول الجوار، كما تحافظ على تقديم مساعدات سنوية للعديد من الدول الإفريقية على رأسها مالي و النيجر من أجل إقامة مشاريع تنموية في المناطق التي يتواجد بها الطوارق، ومنعهم بذلك من التقارب مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

ويمثل تبني الإتحاد الإفريقي لمبادرة الجزائر حول التنمية في الساحل عقب دورته الـ49 بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بمثابة تأكيد على نجاعتها ورؤيتها الإستشرافية في التعاطي مع قضايا المنطقة.¹

ولعبت الجغرافيا دوراً كبيراً في صياغة وتوجيه العقيدة الأمنية الجزائرية، فالموقع الإستراتيجي الذي تحتله جعلها ذات بعد إستراتيجي مهم، فهي تعتبر بوابة المتوسط إلى إفريقيا، كما تعتبر من أكبر دول المغرب العربي وأكثرها تأثيراً في المنطقة، إلى جانب اعتبارها الحد الفاصل بين أوروبا الأكثر تطوراً وإفريقيا بخصوصياتها ومشاكلها.

فالدور الريادي الذي يتماشى مع موقعها الجيوبوليتيكي جعلها زعيمة حركات التحرر في العالم أثناء الحرب الباردة وهو عامل موجه لعقيدتها الأمنية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة و ظهور تحولات جديدة على المستوى العالمي ودخولها دوامة العنف المسلح وبروز ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، لم يكن موقعها الجغرافي كعامل إستراتيجي مهم فحسب بل جعلها أمام إنكشافات أمنية خطيرة وتهديدات غير معلومة الزمان والمكان، حيث لا تقتصر على الفواعل الدولاتية بل تتعداها إلى الأشخاص والجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة.

¹ مليكة. خ، "الإستراتيجية الأمنية للجزائر تعزز المقاربة التنموية، موقع جريدة المساء"، متوفر في:

كل ذلك كان عاملا في توجيه هذه العقيدة على رأسها القضايا المتعلقة بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، أي الانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل واضح في صياغتها¹، مع الحفاظ على مكانتها وريادتها كقوة إقليمية، فهو مسعى لا يتغير بتغير العوامل الموجهة لتلك العقيدة.

عملت الجزائر منذ إستقلالها على دعم مبدأ الحل السلمي للنزاعات الدولية سواء أكانت نزاعات بين الدول أو نزاعات داخلية، حيث عملت جاهدة على إستبعاد الحلول العسكرية لما تخلفه من نتائج كارثية على أطراف النزاع، وبذلك يمكن القول أن العوامل والمرتكزات التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر كانت متنوعة، حيث كان العامل الإيديولوجي الموجه لهذه العقيدة في السنوات الأولى من الإستقلال إلى غاية تسعينيات القرن العشرين أين ظهرت تحولات جديدة على المستوى العالمي والإقليمي وبرزت ظاهرة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، وزيادة حدتها في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل الإفريقي.

وبالرغم من تنوع العوامل المؤثرة والمحركة للعقيدة الأمنية للجزائر، فإن المبادئ الكبرى لهذه العقيدة لم تتغير بل يتم في كل مرة تكيف هذه المبادئ لتتماشى مع التحولات الداخلية والدولية لتبقى النخب الحاكمة تراهن على:

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإحترام سيادتها
دعم الحل السلمي للنزاعات الدولية وتجنب الحل العسكري

• وأخيرا الإعتقاد على مقاربة الأمن بشقيه (الصلب/اللين) في حل النزاعات وإرساء السلم

فالإستعانة بالمؤسسة العسكرية لتأمين البلاد وحدودها الجغرافية ضرورة قصوى، كما أن المشاريع التنموية في مختلف الجوانب تعمل على الحد من ظاهرة الإرهاب و الإنخراط في الجريمة المنظمة، وبالتالي الحد من النزاعات الداخلية والدولية في إفريقيا والساحل الإفريقي المجال الإقليمي للأمن الوطني الجزائري.

المطلب الثاني: السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية:

لقد أدت التحولات الإقليمية التي مست هيكل العديد من الأنظمة في شمال إفريقيا بالجزائر إلى إتباع سياسة أمنية وفق عقيدتها الأمنية وتوجهات سياستها الخارجية، من أجل مواجهة التهديدات المصاحبة لتلك التحولات مطلع 2010.

¹ صالح زباني، مرجع سابق، ص 291

فإلى جانب الخطر القديم الجديد المتمثل في الجار المغرب على الحدود الغربية حدثت إنكشافات أمنية خطيرة على طول الحدود الشرقية نتيجة لإنهيار النظام الليبي ودخول تونس في فوضى سياسية مصاحبة لسقوط نظام بن علي من جهة، كما أصبحت الحدود الجنوبية مفتوحة على مصرعيها نتيجة لهشاشة دولة النيجر وسقوط شمال مالي في يد الجماعات الطوارقية والجماعات الجهادية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من جهة أخرى.

كل ذلك أدى بالقادة السياسيين وصناع القرار في النظام الجزائري إلى إتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة تلك التهديدات، والعمل على تأمين الوطن وحماية حدوده الترابية بعد حدوث تحالفات بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة المنتشرة في شمال مالي ومنطقة الساحل ككل.

فرد الفعل على المستوى الداخلي تمثل في تدعيم القوات العسكرية المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات وكتائب عسكرية من مختلف القوات، مع إتباع سياسة التسلح من أجل الحصول على الأجهزة والأسلحة النوعية لحراسة الحدود والإستطلاع والمراقبة، وهي سياسة جاءت بعد رفع الحظر الذي كان مفروض على الجزائر في مجال إقتناء الأسلحة أثناء العشرية السوداء وإدراك العجز الناتج عن ذلك.

كما سعت الجزائر جاهدة على المستوى الخارجي لدى المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل إصدار قانون يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن، وهي عملية إبتزاز رضخت لها العديد من الدول الأوروبية على رأسها فرنسا وألمانيا وإسبانيا، حيث تعتبر الجزائر أن الفدية تمثل أكبر دخل للجماعات الإرهابية، تمكنها من التزود بالأسلحة والذخيرة ومختلف المؤن من الأسواق السوداء التي إنتشرت بكثرة نتيجة لكم الهائل من الأسلحة الدائرة في ليبيا و شمال مالي، كلها أسلحة تعتبرها الجزائر سبب في رفع القدرات القتالية لتلك الجماعات وتنفيذها لأعمال عدائية ضد مصالحها ومصالح دول المنطقة منها حادثة تيفنتورين، لذلك نحاول التطرق بالتفصيل إلى الإجراءات المتخذة لمواجهة هذه التهديدات.

1 - إستراتيجية عسكرية الحدود:

نظراً للتطورات التي شهدتها الساحة الإقليمية للجزائر المصاحبة لسقوط الأنظمة في كل من تونس وليبيا في 2011، وإنعكاساتها على الأزمة المالية سنة 2012 إتضح للقادة الجزائريين حجم التهديد الناتج عن ذلك وإدراك مدى شساعة الحدود الجنوبية وإنكشافها على جميع التهديدات المتأتية من الساحل الأزماتي، لذلك عمدت إلى تكثيف الحراسة والمراقبة على طول الحدود الشرقية والجنوبية والجنوبية الغربية للبلاد.

ونظرا لشساعة المساحة التي تميز الناحيتين العسكريتين الرابعة و السادسة عمدت وزارة الدفاع الوطني إلى إستحداث قطاعين عمليتين الأول شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة المتواجد مقرها في ولاية ورقلة التي تضم الحقول البترولية بحاسي مسعود، والثاني بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة الذي يتواجد مقرها في تمنراست التي تضم مقر لجنة قيادة الأركان المشتركة، ويبعد مقر الناحية العسكرية الرابعة بورقلة عن الحدود مع ليبيا بما لا يقل عن 1000 كلم، كما ان أقصى نقطة في الحدود تبعد عن مقر الناحية العسكرية بما لا يقل عن 1600 كلم، وهو نفس ما تعانيه الناحية العسكرية السادسة حيث وجدت قيادتا الناحيتين نفسيهما أمام صعوبات في قيادة وإدارة وحداتها العسكرية العاملة على الحدود، وقد كشف الصراع في شمال مالي والحرب الأهلية في ليبيا والإضطرابات الأمنية على طول الحدود عن مشكلات في التغطية الأمنية وقيادة القوات التي تراقب الحدود الطويلة، ذلك ما يراه البعض أنه خلل ناتج عن عدم مطابقة أقاليم النواحي العسكرية للمتطلبات الأمنية الجديدة بعد تمركز الجماعات الإرهابية في شمال مالي والحرب في ليبيا ثم في مالي.¹

كل تلك الإجراءات وتزامناً مع حادثة تيفنتورين في 2013 كانت تمهيدا لخلق ناحية عسكرية سابعة مقرها ولاية إليزي، حيث أنجزت العشرات من الثكنات ومراكز المراقبة وتهيئة مهابط للطائرات العمودية في إطار مخطط أمني دفاعي على محور برج باجي مختار و"تينزاواتين" في الحدود الجنوبية، ومحور "تينالكوم" بجانات على الحدود الشرقية.

وبهدف ضمان تواجد عسكري مكثف على طول الحدود عمدت القيادة العسكرية إلى تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية، بوحدات عسكرية جديدة من مختلف القوات البرية والجوية والدرك والقوات الخاصة، فمنذ سنة 2011 قامت الجزائر بتثبيت حوالي 7000 من قوات الدرك الوطني حراس الحدود (GGF) على الحدود الشرقية مع ليبيا كإستراتيجية دفاعية، كما قامت بتدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بحوالي عشرون ألف 20.000 من قوات الجيش الوطني الشعبي وتثبيتها على مختلف النقاط الحدودية.²

¹ بهاء الدين م، و إيمان ع، "قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة افضطرابات الأمنية على الحدود"، موقع جريدة البلاد، متوفر في: www.elbilad.net/article/detail?id=16425.

² Laurence aida ammour, « évolution de la politique de défense algérienne », centre français de recherche sur le renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013, p06.

وبمطلع 2012 على طول الحدود الليبية والنيجرية والمالية تم تثبيت أكثر من ثلاثون قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني، منها قاعدة جوية من أجل إستخدامها كغطاء جوي فعال لمراقبة الحدود الطويلة والمنطقة الصحراوية الشاسعة، كما تم تدعيم هذه القاعدة بثلاثة آلاف (3000) من قوات التدخل السريع المحمولة جواً عن طريق المروحيات. وفي جانب التعاون الأمني قامت القيادة العسكرية بخلق غرفة عملياتية من أجل تنسيق العمليات وتبادل المعلومات الإستخباراتية بين الضباط الجزائريين ونظرائهم من دول الساحل المجاورة، بعدما قررت الجزائر دعم وتسليح الميليشيات العربية من قبائل البدو الرحل من سكان شمال مالي والنيجر ودمجهم ضمن القوة الإفريقية التي شكّلت لمواجهة مختلف التهديدات.

وقد عملت الجزائر على التزود بنظام للمراقبة الإلكترونية التي تضم منظومة رادارات وأنظمة الإنذار قادرة على كشف وضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للعربات والأشخاص، حيث تكون هذه الأنظمة مصحوبة بمراقبة جوية مكثفة ودوريات أرضية للفرق المتخصصة في مكافحة الإرهاب.

وبمطلع ماي 2013 شهدت منطقة الشعابني التونسية على الحدود الجزائرية موجة من الأعمال الإرهابية أدت إلى إغتيال ثمانية جنود تونسيين، كل ذلك إعتبرته الجزائر تهديد مباشر لأنها بسبب قربها من حدودها الوطنية، لذلك قررت القيادتين الجزائرية والتونسية التنسيق الأمني الكامل فيما بينهم وتبادل المعلومات الإستخباراتية، حيث أقيمت أكثر من ثمانون (80) نقطة مراقبة على الحدود بينهما كما تم إنشاء عشرون (20) منطقة عسكرية مغلقة¹، بالإضافة إلى تدعيم القوات المرابطة على الحدود من كلا الجانبين حيث وصلت إلى حوالي ستون ألف 60.000 عسكري من الجيشين الجزائري والتونسي، بهدف التنسيق العمليتي ومحاصرة كل التحركات الإرهابية بالمنطقة.

من خلال ما سبق نرى مدى حجم التهديدات والمجهودات الجبارة التي تبذلها المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية من أجل تأمين الحدود والقضاء على يقايا الإرهاب الذي يتربص بالدولة .

2 - إستراتيجية التسلح:

بالنظر إلى حجم التهديدات التي تواجه الأمن الوطني الجزائري عمدت القيادة السياسية والعسكرية إلى إتباع سياسة التسلح بهدف تطوير القدرات الدفاعية للمؤسسة العسكرية وتزويدها بالعتاد والآليات والأنظمة الحديثة التي من شأنها تسهيل عملية مراقبة الحدود وتعقب الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والجريمة المنظمة.

¹ Laurence aida ammour, Ibid, p07.

ومن أجل تطوير الوسائل العسكرية وإعادة تجهيز الجيش الجزائري بما يتماشى مع التحولات الجديدة ومرحلة الإحترافية، إتبعته القيادة العليا للبلاد سياستين الأولى تتمثل في محاولة إقامة قاعدة صناعية عسكرية في الداخل، والثانية تعتمد أساساً على عملية شراء الأسلحة من الخارج بالإعتماد على الشركاء الدوليين.

أ - سياسة تطوير الصناعات العسكرية:

لطالما إعتبرت الصناعة العسكرية للجزائر ضعيفة مقارنة بحجم الدولة وإقتصادها وتعداد جيشها، وبالرغم من ذلك كان لها دور فعال في إعادة تجهيز الجيش وعصرنته حيث بلغت نسبتها سنة 2012 حوالي 4.9 مليار دولار كما يرتقب أن ترتفع نسبة نموها إلى 2.6 % مطلع 2018.

وتقوم الصناعة العسكرية الجزائرية حالياً على عملية التصنيع تحت الترخيص من طرف الشركات الأصلية للعتاد الخفيف الروسي والصيني، مثل البنادق الهجومية وقاذفات الصواريخ (Roquettes-Lance)، حيث تستهدف الجزائر في ذلك الدول التي تتميز بالصناعات العسكرية المتطورة والفعالة بهدف خلق مناصب شغل في القطاع العسكري لتدعيم الإقتصاد الداخلي ونقل التكنولوجيا إلى المجال العسكري الذي بإعتباره قطاع تنافسي في الأسواق الدولية، كما دخلت الجزائر في العديد من الشراكات صناعة تجارية، تكنولوجية بالتوقيع على إتفاقيات شراكة مع العديد من المؤسسات العسكرية الجزائرية و الدولية .

ب - سياسة التسلح:

بههدف تأمين الحدود ضد التهديد الإرهابية من القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وفروعها و عصابات الجريمة المنظمة، إتبعته الجزائر إستراتيجية ثانية تقوم على إبرام صفقات ضخمة لشراء الأسلحة المتطورة التي بإمكانها تغطية المتطلبات الجديدة المتماشية مع طبيعة التهديدات الأمنية.

وقد حلت الجزائر في المركز الحادي عشر (11) بين أكثر الدول تسليحاً في العالم خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 وفقاً لتصنيف معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، حيث إنفردت بنسبة 03% من مبيعات السلاح العالمية كما أشار التقرير إلى أن الجزائر تتصدر الدول الإفريقية في مجال إقتناء الأسلحة، بإقتنائها 30% من مشتريات الأسلحة الإفريقية خلال السنوات الأربعة الأخيرة لتتقدم بذلك على المغرب والسودان¹، وتأتي روسيا في مقدمة الدول المصدرة للجزائر ثم ألمانيا وإيطاليا والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

¹ حكيم، م، "الجزائر الأولى إفريقيا و 11 عالمياً في إستيراد الأسلحة: الجيش الوطني يواكب التحولات الأمنية وإلتزاماته في المنطقة"، موقع جريدة الموعد. متوفر في :

على المستوى الخارجي ومن أجل تدعيم مقاربتها الأمنية عملت الجزائر جاهدة على تحسيس المجتمع الدولي بخطر عمليات الإختطاف، التي تتبناها العديد من التنظيمات الإرهابية على رأسها تنظيم القاعدة في منطقة شمال مالي والساحل الإفريقي، وقد كرّست دبلوماسيتها من أجل إصدار قوانين تجرم دفع الفدية لتحرير الرهائن حيث تعتبر المبالغ المدفوعة في شكل فدية مصدر مالي للجماعات الإرهابية، يتم بواسطتها تجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة من الأسواق السوداء خصوصا بعد الأزمة الليبية وما صاحبها من الانتشار الواسع للسلاح في المنطقة.

وقد رضخت العديد من الدول الأوروبية لمطالب الخاطفين من أجل تحرير رهائنها على غرار فرنسا وألمانيا وإسبانيا، وهو ما يتعارض مع مبادئ السياسة الخارجية للجزائر وعقيدتها الأمنية التي تقوم على محاربة الإرهاب وعدم التفاوض مع الجماعات الإرهابية مهما كانت صفتها، وقد أثبتت الجزائر في العديد من المرات عدم رضوخها لمطالب الإرهابيين كعملية إختطاف دبلوماسيها في العراق، أين تم إعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، كما لم تخضع لمطالبهم عند إختطافهم لدبلوماسيها في مدينة "غاو" شمال مالي، حيث خاضت مفاوضات مرطونية لتحريرهم دون دفع الفدية الشيء الذي دفعها إلى إجلاء دبلوماسيها من ليبيا تفاديا لإختطافهم.

كما تعاملت بحزم مع كتيبة الموقعون بالدماء التي نفذت هجوما تيفنتورين و إختارت التدخل العسكري الذي نفذته القوات الخاصة الجزائرية بإحترافية عالية، لتؤكد مرة أخرى جاهزية وفعالية المؤسسة العسكرية في هذا المجال دون إعطاء أي أمل للحصول على الفدية.

وقد نجحت الجزائر في الضغط من أجل إصدار قانون يجرم عملية دفع الفدية، حيث أصدر مجلس الأمن القرار رقم (2133) في جلسته 7101 المنعقدة في 27 جانفي 2014 الملحق رقم 05، أين إعتبر عملية دفع الفدية للإرهابيين عمل محرم دوليا يجرم صاحبه، كما إعتبر القرار مكمل للقرارات السابقة كالقرار رقم (1373) لسنة 2001 الذي يمنع تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بالإضافة إلى القرار رقم (1904) لسنة 2009 والقرار رقم (1989) لسنة 2011 و القرار (2083) لسنة 2012، حيث يجرم دفع الفدية للأشخاص المذكورة أسمائهم في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة من أفراد او جماعات أو مؤسسات أو كيانات.

وقد تمكنت من حشد المجتمع الدولي حول مخاطر دفع الفدية حيث شاطرت إدارة أوباما قناعة الجزائر حول تجريم دفع الفدية، أين صرحت "سوزان رايس" ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة خلال إجتماع مجلس الأمن المخصص للسلم والأمن في إفريقيا قائلة " سنبقى منشغلين كثيرا بجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتابعيهم الذين يستغلون عمليات الإختطاف من أجل تمويل الإرهاب".

كما صادق مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة في أكتوبر 2012 على لائحة حول الأثر السلبي لإختطاف الرهائن من قبل الإرهابيين على حقوق الإنسان.

وقد دعم الإتحاد الأوروبي مقارنة الجزائر في مجال تجريم دفع الفدية، حيث أدان بشدة إختطاف الأشخاص من طرف الجماعات الإرهابية وإطلاق سراحهم مقابل مبالغ مالية، ضمن لائحة تمت المصادقة عليها في لكسمبورغ عقب إجتماع لوزراء الشؤون الخارجية للإتحاد الأوروبي تكريسا لمبادرة الجزائر والإشادة بقرارات مجلس الأمن في هذا الموضوع، كما عبر الإتحاد عن التزامه السياسي وتعزيز اللوائح الصادرة عن مجلس الأمن، داعيا كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى منع الإرهابيين من الإستفادة من فديات بشكل مباشر أو غير مباشر.

وقد تبنى وزراء الخارجية العرب في دورتهم العادية رقم (134) بالقاهرة ضمن بند الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، إقتراح الجزائر القاضي برفض كل أشكال الإبتزاز من قبل الجماعات الإرهابية بالتهديد أو قتل الرهائن أو طلب فدية لتمويل جرائمها الإرهابية. كما لقي مقترح الجزائر حول تجريم دفع الفدية للإرهابيين تأييد مجموعة الدول الثمانية الكبرى، حيث أعلن رئيس الوزراء البريطاني دافيد كاميرون أن المجموعة وافقت على بحث صيغة دولية لمنع دفع الفدية للجماعات الإرهابية من أجل تحرير الرهائن المختطفين حول العالم، خاصة بعد حادثة تيفنتورين، وذلك في القمة المنعقدة بإيرلندا الشمالية.

وبذلك نرى أن المجهودات التي تبذلها الجزائر وفق مقاربتها الأمنية إنقسمت بين الداخل من أجل حماية البلاد وتأمين حدودها، والخارج من خلال مكافحتها لإسماص صوتها من خطر الإرهاب باعتبارها ظاهرة عابرة للحدود والوطن لا يبد من العمل والتنسيق من أجل مكافحته وتجفيف مصادر تمويله على رأسها تجريم دفع الفدية.

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي الخيار الدبلوماسي هو الحل:

إتبعته الجزائر السبل الدبلوماسية في تعاملاتها مع محيطها الإقليمي والدولي حيث تعارض بشكل قاطع الحل العسكري للأزمات الإقليمية و الدولية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فسياستها تقوم على مبدأ حسن الجوار كما تركز على سياسة الفعل عن طريق الحل السلمي للنزاعات في إطار الشرعية الدولية ومبدأ الوساطة والنوايا الحسنة.

فالأزمة المالية إنعكست سلبا على الأمن الوطني الجزائري لذلك عكفت الدبلوماسية الجزائرية على معالجتها بطرق سلمية تتماشى وعقيدتها الأمنية، خلال مراحل الأزمات المتعددة من الصراع المزمع في شمال البلاد، وقد عملت على إيجاد إتفاقية سلام بين طرفي الصراع خلال أزمة 1991 الذي إنتهى بالتوقيع الرسمي للإتفاق سلام بين الطرفين في 26 مارس 1996، ثم أزمة 2006 أين بذلت مجهودات حثيثة للم شمل الماليين.

1- الدبلوماسية الجزائرية بعد إندلاع الأزمة:

تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائما وفق هذا الإطار في حالات الإستقرار وحالة التأزم في العلاقات مع الجوار، كما ترى أن جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا تلتزم التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية كحل أكثر كفاءة وأقوى فاعلية.¹

لذلك عارضت كل تدخل أجنبي مهما كانت الذرائع مفضلة لغة الحوار لإيجاد حل سلمي مع ضرورة عودة الشرعية الدستورية بعد الإنقلاب العسكري، كما أكدت على ضرورة الفصل بين العنصر السياسي الطارقي ذي المطالب السياسية الواضحة، الذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل لأزمة شمال مالي، والعنصر الإرهابي المتمثل في القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد، كما حاولت أن تفصل حركة أنصار الدين وقائدها إباد آغ غالي عن الحركات الإرهابية وإقحامها في المفاوضات القائمة لإيجاد حل سلمي .

¹ بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 06.

وقد رأى العديد من المحللين أن الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تسير في الإتجاه الصحيح في البداية، لم تعد كذلك فيما بعد إثر تزايد ضغط التنظيمات الإرهابية المتحالفة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد وإتجاهها نحو السيطرة على الجنوب بعدما بسطت سيطرتها على الشمال، أدى ذلك إلى زوال كل مبررات الحل السلمي والوساطة الإقليمية أو الدولية، كما أن حركة أنصار الدين كانت تحارب على جبهتين على طاولة المفاوضات بالجزائر من جهة وخوضها لمعارك طاحنة إلى جانب القاعدة وحركة الجهاد والتوحيد ضد الجيش المالي من جهة أخرى، كل ذلك سرّع من التدخل العسكري الفرنسي الذي طلبته الحكومة المالية.¹

2 - الدبلوماسية الجزائرية بعد التدخل الفرنسي:

إتسم الموقف الجزائري منذ البداية بالتناقض على إعتبار أن عقيدة عدم التدخل الأجنبي في المنطقة من شأنه أن يقابل بعمل دبلوماسي جزائري ينهي الأزمة في مالي، لكن ذلك لم يحدث بل كانت الأحداث تتسارع على الأرض نظرا لضعف قدرات الجيش المالي وبقاء الجزائر على شكل المتفرج عاجزة عن إيجاد حل لأزمة تعتبر أكبر المتضررين منها وبالتالي فتح المجال للتدخل الأجنبي.

أما نقطة التناقض الأخرى فتتمثل في مبدأ عدم التدخل والمشاركة في العمل العسكري في شمال مالي، ثم السماح لطائرات التحالف بإستخدام الأجواء الإقليمية بالإضافة إلى الإشتراك في العمل التكتيكي والإستخباراتي، و هو تناقض في الموقف قد يكون نتيجة للضغط الغربي على الجزائر إلا أنها أصبحت طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة بالدرجة الأولى من طرف التنظيمات الإرهابية، وتعتبر حادثة تيقنتورين أكبر دليل على خطورة الفعل المتبنى.

و بعد سيطرة قوات التحالف الدولي على شمال مالي تحت القيادة الإفريقية تلقت القيادة السياسية الجزائرية طلبا من الرئاسة المالية، بعد تجلي الرؤية بعدم فاعلية التدخل العسكري في إيجاد حل لأزمة الطوارق بالرغم من تراجع ضغط التنظيمات الإرهابية، سارعت القيادتان الجزائرية والمالية إلى تشكيل إطار للعمل والتعاون المشترك لإيجاد حل سياسي للأزمة، حيث تم تشكيل اللجنة الإستراتيجية الجزائرية -المالية في الجزائر بحضور العديد من الأطراف كوساطاء من أجل الدخول في المفاوضات لإنهاء الأزمة.

¹ عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS)، فيفري 2013 ، ص 05.

اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية- المالية:

تشكلت اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية - المالية في بداية سنة 2014 ،حيث عملت الجزائر في الجلسات الأولى لهذه اللجنة على محاولة تقريب الرؤى بين الحركات الطوارقية شمال مالي، وقد إعتبرت هذه اللقاءات ضرورية لوضع نقاط للتفاهم للدخول في المفاوضات بين الأطراف المتصارعة، في جوان 2014 إجتمعت بالجزائر الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسية، من جل توسيع المحادثات بين أطراف النزاع في إطار مجهودات المجموعة الدولية ودول جوار مالي لإيجاد حل نهائي للأزمة، لتوقع بذلك كل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد والحركة العربية للأزواد على إعلان الجزائر حيث أكدوا على إرادتهم في إرساء السلام والدخول في الحوار مع مختلف الأطراف.

كما تم الإتفاق بين الحركة العربية الأزوادية والتنسيقية من أجل شعب الأزواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، حيث تم التوقيع على وثيقة تلاحم شعب مالي وسلامة وحدته الوطنية وهي النقطة التي ثمنها مجلس الأمن من خلال الوثيقة رقم (2164) مشيدا بمجهودات الجزائر في ذلك.

و كانت الجزائر الراعي الأول للمفاوضات على رأس وفد الوساطة المتمثل في دول جوار مالي كل وهي (موريتانيا، تشاد، بوركينا فاسو والنيجر) بالإضافة إلى ممثلين للإتحاد الإفريقي والإيكواس والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبعثة الدولية و في جويلية 2014 تم التوقيع على خارطة طريق للمفاوضات في إطار اتفاق الجزائر. وإستأنف الحوار في الدورة الثالثة للجنة الجزائرية المالية في أكتوبر 2014 بين الحكومة المالية والحركات المسلحة في شمال البلاد، ليتواصل في الدورة الرابعة أين تم التوصل إلى وثيقة تفاوضية تحمل في طياتها عناصر اتفاق السلام تحت إشراف فريق الوساطة الدولية بقيادة الجزائر.

وقد إنعقدت جولة محادثات في 15 ماي 2015 حيث تم التوقيع الرسمي على إتفاق السلام من طرف الحكومة المالية وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة في حين رفضت التنسيقية من أجل شعب الأزواد التوقيع مفضلة المزيد من الوقت لتوسيع الحوار والمشاورات قصد نيل أكبر قدر لحقوق الشعب الأزوادي.

وبعد ذلك قامت تنسيقية شعب ازواد بعد محادثات مطولة بتوقيع اتفاق السلام في 20 ماي 2015 ، إتفاق من شأنه ينهي الصراع الدامي في شمال مالي، وتقوم بذلك لجنة دولية لمتابعة تطبيق إتفاق السلام محل اللجنة الإستراتيجية الجزائرية – المالية بهدف المتابعة والسهر على ترسيخ السلام والحرص على عدم إختراق بنوده من قبل الأطراف المتصارعة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية الجزائرية كانت مقيدة وفق عقيدتها الأمنية حيث عملت منذ بداية التحولات الإقليمية التي مست الدول المجاورة على إتباع سياسات داخلية وأخرى خارجية، ففي الداخل عملت على تدعيم الحدود الجنوبية بقوات وقواعد عسكرية جديدة على طول الحدود للحد من تحرك الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والتهريب عبر الحدود، كما عملت من جهة أخرى على تطوير الصناعة العسكرية الداخلية من خلال إبرام صفقات مع العديد من الشركاء الدوليين، بهدف عصرنه وتطوير الجيش الوطني الشعبي وتزويده بوسائل حديثة تتماشى والتحولات الجديدة.

وقد عملت الجزائر على إبرام صفقات تسلح ضخمة لصالح المؤسسة العسكرية، في محاولة منها لتغطية العجز في هذا الجانب نتيجة للحظر الذي كان مفروضاً عليها أثناء العشرية السوداء، أما الإستراتيجية الخارجية التي إتبعنها قامت أساساً على مبادئ سياستها الخارجية بتفضيلها منذ البداية للحل السلمي للأزمة، نظراً لتجربتها ودرائتها في هذا الشأن ومعرفتها بطبيعة الصراعات في إفريقيا، كما تزعمت المفاوضات مع فريق الوساطة الدولية من خلال اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية – المالية لتقوم بمفاوضات مارطونية للتنسيق بين الرؤى و المطالب بين أطراف النزاع، ليتكلم ذلك بتوقيع اتفاق سلام أنهى أكثر من ثلاث سنوات من الإقتتال بين الأطراف المالية، وتعمل في نفس الوقت على الصعيد الدولي في هيئة الأمم المتحدة من أجل إستصدار قرار أممي يجرم دفع الفدية باعتبارها مصدر تمويل للتنظيمات الإرهابية، ويرجح أن هذه الأخيرة إستفادت أكثر من 200 مليون أورو من أموال الفدية مقابل تحرير الرهائن، و ذلك ما نجحت فيه من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2133) .

المبحث الثاني: الإستراتيجيات الإقليمية:

شكّلت التهديدات الجديدة المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى الهاجس الأكبر لدول المنطقة والقوى الكبرى، فمن منطلق إفريقيا للإفريقيين وإيمان قادتها بأن المشاكل التي تعيشها إفريقيا والنزاعات المتعددة التي تعاني منها تقع مسؤولية معالجتها على عاتقهم، بحكم إنتمائهم ودرابتهم الجيدة بدواليب السلطة وإحتياجات شعوب المنطقة وحقوقهم.

وقد أدى توسع نشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وانتقاله إلى المستوى الإقليمي وإندلاع الأزمة المالية التي جاءت كنتيجة للتغيرات البنوية التي مست العديد من الأنظمة العربية على رأسها الأزمة الليبية، وإنتشار عصابات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها والتحالفات التي أقامتها مع التنظيمات الإرهابية في شمال مالي والساحل الإفريقي، كلها تهديدات أدت إلى تحرك جماعي على المستوى الإقليمي وتعتبر لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) آلية أسسها قادة أربع دول منها الجزائر، بهدف خلق تعاون إقليمي في المجال الأمني والحد من نشاط التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة في المنطقة، كما تسمح بتبادل المعلومات الإستخباراتية وتفعيل القوة المشتركة إذا تعرض أمن الدول الأعضاء إلى تهديد مباشر من تلك التنظيمات.

كما عملت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) بإعتبارها منظمة يقع أغلب دول أعضائها ضمن منطقة الساحل على فرض عقوبات ضد الانقلابيين لإعادة الحكم المدني، كما قامت بعمل دبلوماسي حثيث من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة قبل أن تقدم قرار إلى مجلس الأمن تطلب من خلاله التدخل العسكري في شمال مالي بناءً على طلب الرئيس المالي، بعد إستنفاد كل الحلول وسيطرة الجماعات الإرهابية المساندة للحركة الوطنية لتحرير ازواد على شمال مالي وزحفها بإتجاه العاصمة في الجنوب، فضلاً على دور الوساطة الذي قامت به من خلال اللجنة الإستراتيجية الجزائرية - المالية بقيادة الجزائر.

ونجد من جهة أخرى الإتحاد الإفريقي بإعتباره منظمة من شأنها العمل على تنمية وتطوير إفريقيا والسعي إلى إنهاء الصراعات والأزمات التي تعاني منها القارة، حيث نحاول التطرق إلى الدور الذي لعبه الإتحاد في حل الأزمة المالية، وهل حقق المبادئ و الأهداف التي تأسس من أجلها في مجال إنهاء الصراعات الداخلية و البيئية.

المطلب الأول: لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC):

سعت الجزائر منذ سنة 2007 بعد إتساع نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال وإنصهارها ضمن تنظيم القاعدة العالمي، لتصبح أحد فروعها في شمال إفريقيا تحت إسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى إيجاد آليات إقليمية لمواجهة هذا التنظيم وفروعه بعد إتساع نشاطه ليأخذ الطابع الإقليمي.

في الإجتماع الأول لقيادة الأركان لكل من الجزائر مالي موريتانيا والنيجر في 2009 بمدينة تمنراست الجزائرية المنضوي تحت إسم "دول الميدان"، تم الإتفاق على تشكيل لجنة لقيادة الأركان العملياتية المشتركة حيث تم الإعلان الرسمي عن تشكيلها في 21 أفريل 2010 وتعتبر مدينة تمنراست مقراً لها.¹

وهي مبادرة تهدف من خلالها الجزائر إلى معالجة المسائل الأمنية في إطارها الإقليمي و إبعاد أي محاولات للتدخل الأجنبي في المنطقة من طرف فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتضم لجنة قيادة الأركان المشتركة قيادة لأركان الجيش تتولى إدارة المهام التاكتيكية والإمكانيات العسكرية للدول الأعضاء، إلى جانب مهمة تبادل المعلومات الإستخباراتية في مجال مكافحة الإرهاب مختلف الجماعات الجهادية المسلحة المنتشرة في المنطقة بالإعتماد على وحدة المراقبة والإستطلاع المعرفة إختصاراً بـ (UFL) ويتواجد مقرها بالجزائر .

وتضم اللجنة إلى جانب قيادة أركان الجيش أربعة خلايا تتعلق أساساً بخلية العمليات و خلية الإستعلامات التي تضم مصالح الإستعلامات للدول الأربعة ومهمتها توفير المعلومات المتعلقة بمختلف التنظيمات الإرهابية بالإضافة إلى خلية الدعم والإسناد و خلية الإتصالات، و الهدف الأساسي للجنة قيادة الأركان المشتركة هو تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي قوامها آلاف الجنود، حيث قدر عددهم سنة 2011 ما بين (25000 و75000 جندي) ليتضاعف ذلك العدد إلى حوالي 150 ألف جندي مطلع 2013 من بينهم حوالي 5 آلاف من مقاتلي الطوارق² من طوارق مالي والنيجر والجزائر بإعتبارهم أهل المنطقة وأكثرهم دراية بالبيئة الصحراوية.

¹ Séraphin Moundounga, « L'Union européenne et la paix en Afrique subsaharienne », (thèse doctorale en science juridiques, université de grenoble), 2012, P699.

² Laurence aida ammour, " l'Algérie et les crises régionales: entre vellétés hégémoniques sur soi", groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité(GRIPS) .

وتتضمن أجنحة العمل المشترك سلسلة من الترتيبات الفنية العسكرية، والتعاون في مختلف المجالات العسكرية وتسيير الدوريات في المناطق الحدودية المشتركة لمراقبة تحرك التنظيمات الإرهابية، ومراقبة الحركة على الحدود بين هذه الدول من خلال تكثيف الطلعات الجوية وتوجيه ضربات إستباقية ضد تلك الجماعات، كما تتضمن خطة العمل تكثيف وتنسيق العمل الإستخباراتي والمعلوماتي لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وشبكات تهريب السلاح وخطف السياح الأجانب في المنطقة، ويرجع السبب من تلك الإجراءات هو تخوف قادة الدول الأربعة من تحول منطقة الصحراء الكبرى إلى ملاذ آمن آخر لتنظيم القاعدة على غرار اليمن والصومال.

وتعتبر هذه المبادرة خطوة إستباقية لمنع أي تدخل أجنبي في المنطقة الشيء الذي ترفضه الدول الأربعة على رأسهم الجزائر التي رفضت رفضاً قاطعاً إقامة قواعد عسكرية على أراضيها أو في المنطقة ككل، لتضع بذلك هذه الدول أمام مسؤولياتها الأمنية دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي في شؤونها الداخلية، ذلك ما يفسر الخطوة التي قامت بها الجزائر بتحسين علاقاتها مع موريتانيا بعد مرحلة من الفتر في العلاقات بينهما، وتجاوزها للخلافات مع مالي بعد أن قامت هذه الأخيرة بإطلاق سراح عدد من عناصر القاعدة ومبادلتهم بالرهينة الفرنسي "بيير كامات".

1 - دور لجنة الأركان العملياتية المشتركة في مواجهة تهديد الجماعات الإرهابية شمال مالي:

إعتبرت لجنة الأركان العملياتية المشتركة مبادرة للتعاون الأمني المشترك بين الدول الأربعة المنفتحة على منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وما تحويه من تهديدات مختلفة، ففي البداية نالت المبادرة دعم كبير من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي إعتبرت المبادرة على أنها خطوة مؤسسة لتعاون إقليمي قد يحول دون تحول منطقة الساحل الإفريقي إلى أفغانستان جديدة، وهي المبادرة التي إعتبرتها كتوجه يتمشى وسياستها في الحرب على الإرهاب غير أن واقع الأمر يقر غير ذلك، فالمبادرة بقيت رهينة حسابات سياسية وأمنية جعلتها هيكلًا بدون روح حيث تعاني من الضعف منذ البداية، ويرى العديد من المختصين أن غياب المغرب وليبيا والتشاد عن المبادرة من شأنه يعيق التعاون الأمني الإقليمي في مواجهة التهديد الإرهابي للقاعدة وفروعها و عصابات الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها، كما أن المشاكل الإقليمية كمشكلة الصحراء الغربية وقضية الحدود المغلقة بين المغرب والجزائر منذ سنة 1994، حال دون تشكل آلية إقليمية للتعاون في المجال الأمني بين مختلف دول المغرب العربي والساحل الإفريقي، فمركب الأمن الإقليمي يهدف أساساً إلى التعاون الأمني لمواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة.

كما أن التباين بين الدول الأربعة المشكلة للمبادرة في المجال الإقتصادي والعسكري أدى إلى غياب الشريك القوي للجزائر، حيث تعاني كلها من الهشاشة والضعف في الإمكانيات والوسائل المادية والعسكرية لمواجهة وملاحقة الجماعات الإرهابية المختلفة المنتشرة في المنطقة، الأمر الذي صعب من مهمة الجزائر بسبب غياب دول قوية يمكن التنسيق معها، من جهة أخرى نجد ان الدول الأعضاء في المبادرة كمالي وموريتانيا والنيجر كلها تعاني من الضعف في مؤسساتها العسكرية والإستخباراتية، ما صعب من مهمة تبادل المعلومات التي تعتبر ضرورية في مجال تعقب ومكافحة الجماعات الإرهابية.

كما أن العمالة لفرنسا التي تميز معظم الدول الإفريقية منها الأعضاء في لجنة قيادة الأركان المشتركة حال دون التبادل السريع والفعال للمعلومات السرية وعدم إيصالها للدول الأعضاء في المبادرة من طرف الجزائر، بسبب تسريبها إلى الدول الغربية على رأسها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية نظير المساعدات التي تحصل عليها من طرف هذه الأخيرة.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن مبادرة لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة بقيت هيكل بدون روح و لم يكن لها أي دور في مواجهة التهديدات الإرهابية التي أثرت على أمن الدول الأعضاء، حيث بقيت قراراتها مجرد أرشيف وإجتماعاتها مجرد بروتوكولات رسمية لا غير.

المطلب الثاني: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) :

تعتبر الجماعة الإقتصادية لغرب إفريقيا (إيكواس) بمثابة آلية مؤسساتية لدعم جهود التعاون الإقليمي بين دول المنطقة، وقد تأسست المجموعة رسميا سنة 1975 من خلال معاهدة لاغوس بنيجيريا، و التي عدلت فيما بعد في كوتونو سنة 1993 بهدف دعم التكامل بين الدول الأعضاء في المنظمة في العديد من المجالات الصناعية الزراعية الإتصالات الطاقة والنقل وكذا تطوير المنظومة الإجتماعية لدول المنطقة .

وتضم الجماعة خمسة عشرة (15) دولة هي : بنين بوركينا فاسو توغو سيراليون السنغال نيجيريا النيجر مالي ليبيريا غينيا بيساو غانا غامبيا كوت ديفوار وجمهورية الرأس الأخضر، وقد سبق أن عرفت دول المنطقة محاولات للتعاون في المجال الإقتصادي والمالي، حيث أسست الإتحاد النقدي لغرب إفريقيا يضم سبعة دول سنة 1962 و يضم بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، وقد إنبثق عنه بنك التنمية لغرب إفريقيا سنة 1983 ليتم دمجها فيما بعد ضمن أجهزة المجموعة سنة 1993 بعد إنخفاض قيمة الفرنك الإفريقي لدول الجماعة.

كما أسست الدول السبعة المشكلة للإتحاد النقدي كمحالة أخرى للإتحاد الجمركي والإقتصادي لدول غرب إفريقيا سنة 1966 بهدف تطوير العلاقات التجارية، غير أن كل المحاولات فشلت في إيجاد آلية للتعاون بين دول المنطقة ذلك ما سرع قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) .

1 - أهداف ومبادئ الجماعة:

أ_ الأهداف:

- يبلغ حجم إقتصاد الجماعة حوالي 78 مليار دولار كما يبلغ تعداد سكانها حوالي 240 مليون نسمة، لذلك سعى قادة دولها للبحث عن سبل للتعاون من خلال:
- التنسيق بين السياسات الصناعية والزراعية لدول الجماعة .
 - إنشاء صندوق للتنمية والتعاون الإقتصادي .
 - تشجيع العلاقات وتعزيز تبادل المعلومات .
 - تعزيز التنمية المناطقية بين دول الجماعة خاصة الساحلية والجزرية منها .
 - وضع قوانين لتشجيع الإستثمار بين الدول الأعضاء .
 - تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاع الخاص وباقي القطاعات في المجال الإقتصادي.
 - إنشاء وحدة إقتصادية من خلال إعتداد سياسات مشتركة في المجال الإقتصادي والمالي.
 - بالإضافة إلى تحرير عمليات تنقل الأشخاص والسلع والخدمات، وإعتداد تعريفية جمركية مشتركة وتحرير التجارة لإقامة سوق مشتركة بين دول أعضاء الجماعة.

ب_ المبادئ:

- من بين المبادئ التي تأسست لأجلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نجد:
- ضرورة العدل والإنصاف في توزيع تكاليف وفوائد عملية التعاون والتكامل الإقتصادي بين دول الجماعة .
 - تعزيز مبادئ الحكم الراشد والديمقراطية لدى دول المنظمة .
 - ضرورة الإعتراف والإحترام لجميع المبادئ التي تقوم عليها الجماعة .

- تعزيز حماية حقوق الإنسان والمواطن وفقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان .
 - التسوية السلمية للنزاعات بين أعضاء الجماعة .
 - الحفاظ على الأمن والسلم والإستقرار من خلال بناء علاقات حسن الجوار.
- وغيرها من المبادئ التي تصب في مجملها في تعزيز التعاون والعمل على إنهاء الأزمات والنزاعات بين دول أعضاء الجماعة وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

ج _ مؤسسات ووكالات الجماعة:

1 - المؤسسات :

تضم الجماعة في بنائها الهيكلي مجموعة من المؤسسات تتقاسم الأدوار والإختصاصات بينها وهي:

هيئة رؤساء الدول والحكومات:

وتعتبر أعلى سلطة مهمتها الرقابة والتوجيه العام للجماعة بهدف تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها، و تجتمع مرة في السنة في دورتها العادية كما يمكن أن تجتمع في دورات إستثنائية بناء على طلب أحد الأعضاء.

مجلس الوزراء:

ويضم كل وزراء خارجية الدول الأعضاء ومن مهامه تقديم توصيات إلى هيئة رؤساء الدول والحكومات و إصدار توجيهات، إعتقاد النظام الأساسي للموظفين، ويجتمع مرتين في السنة كما يمكن أن ينعقد في دورة إستثنائية بطلب من أحد الأعضاء.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي:

دوره إستشاري ويضم مختلف ممثلي النشاطات الإقتصادية والإجتماعية لدول المجموعة

البرلمان : ويعتبر مؤسسة جديدة تم إستحداثها بين مؤسسات الجماعة.

محكمة العدل : تعتبر من بين المؤسسات المستحدثة في الجماعة تهدف إلى الفصل في مختلف القضايا التي تعرض عليها، كما تقدم إستشارات قانونية لباقي المؤسسات التابعة للدول الأعضاء وتمارس مهامها بإستقلالية عنها.

الأمانة التنفيذية:

- وهي بمثابة الجهاز الإداري للجماعة ومن مهامها نجد:
- التنسيق بين المشاريع والبرامج التابعة للجماعة .
- ضمان سير وتطبيق أحكام المعاهدات والبروتوكولات.

بنك الإستثمار والتنمية:

يعتبر مؤسسة مالية مستحدثة سنة 2003 و يهدف إلى المساهمة في عمليات التنمية من خلال تمويل مختلف البرامج في شتى المجالات.

2 - الوكالات:

تضم الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا العديد من الوكالات المتخصصة في العديد من المجالات منها:

- منظمة الصحة لغرب إفريقيا .
- الوكالة النقدية لغرب إفريقيا .
- مركز الشباب والرياضة والتنمية .
- وحدة ترشيد الموارد المائية .
- مركز الجماعة للتنمية بين الجنسين .
- مجمع الطاقة لمنظمة غرب إفريقيا .
- فريق عمل ما بين الحكومات لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في غرب إفريقيا.

أ_ آلية حفظ السلم والأمن في الإيكواس:

يتميز إقليم غرب إفريقيا بعدم الإستقرار وسيادة الإضطرابات والنزاعات الداخلية والبيئية حيث ولد ذلك تحدي لجماعة الإيكواس، فالتعاون الإقتصادي من شأنه يعود بالفائدة على الدول كما يحتاج بالضرورة إلى بيئة مستقرة، لذلك من الضروري وضع آليات لحفظ السلم والأمن والإستقرار بهدف منع الإعتداء وإستخدام القوة بين الدول الأعضاء حيث عمد قادة الجماعة إلى وضع آلية للأمن الجماعي سنة 1999 أطلق عليها

إسم آلية منع الصراع وحفظ السلم والأمن بهدف:

- منع وإدارة وحل النزاعات الداخلية وفق المادة 46 من البروتوكول المؤسس .
 - دعم التعاون بين الدول الأعضاء في مجال منع الصراع الإنذار المبكر حفظ السلم و محاربة الإرهاب عبر التراب الوطني وغيرها من المجالات.
 - دعم السلام والأمن والإستقرار داخل الجماعة.
- وتضم آلية منع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلم والأمن مجموعة من المؤسسات هي:
- هيئة رؤساء الدول والحكومات:**

وهي أعلى سلطة تقوم بمهام الرقابة والتوجيه كما أسلفنا الذكر.

مجلس الوساطة والأمن:

يتشكل أساسا من تسعة دول أعضاء في الجماعة و من مهامه إصدار القرارات اللازمة في مختلف القضايا المتعلقة بالسلم والأمن داخل الجماعة، كما يقوم بتنفيذ كل السياسات الهادفة إلى منع النزاعات وحلها وحفظ السلم والأمن، إضافة إلى إصدار القرارات المتعلقة بالتدخل ونشر القوات العسكرية والموفقة على سلطاتها وصلاحياتها.

السكرتارية التنفيذية:

يرأسها السكرتير التنفيذي يملك صلاحيات واسعة في مجال الأعمال التي من شأنها تمنع النزاعات وإدارتها وحفظ السلم والأمن.

لجنة الدفاع والأمن:

تتكون أساسا من وزارة للدفاع والداخلية وخبراء من الوزارات الخارجية للدول الأعضاء، و من مهامها تشكيل وتفويض قوات حفظ السلم وتحديد صلاحياتها بالإضافة إلى تعيين قائد قوات حفظ السلم.

مجلس الشيوخ:

يتكون من مختلف شرائح المجتمع من قادة سياسيين وزعماء دينيين وغيرهم، حيث ينوبون عن الجماعة في شكل وسطاء ومصلحين في النزاعات الداخلية والبيئية.

مجموعة الإيكواس لمراقبة وقف إطلاق النار:

تتشكل من وحدات عسكرية متعددة المهام لمراقبة وقف إطلاق النار وحفظ السلام والتدخل عند حدوث كوارث إنسانية، وفرض العقوبات على أطراف النزاع بالإضافة إلى إمكانية الإنتشار الوقائي ومحاربة أنشطة الجريمة المنظمة، كما نص البروتوكول المتعلق بآلية منع النزاعات وإدارتها و حلها وحفظ السلم و الأمن لسنة 1999 على إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر يحوي مركز للمراقبة ونقاط للمراقبة.

وحدد البروتوكول الحالات التي تستخدم فيها آلية منع النزاعات وهي بالأساس:

- حالة وقوع عدوان على إحدى الدول الأعضاء .
 - حالة وجود نزاع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء .
 - حالات الصراع الداخلي المفضي إلى كارثة إنسانية .
 - حالات تهديد أمن المنطقة .
 - حالات إنتهاك صريح لحقوق الإنسان .
 - إسقاط حكومة ما مُنتخبة ديموقراطياً .
- كما وقعت الجماعة على بروتوكول متضمن للديمقراطية والحكم الرشيد، حيث يعتبر مكملاً لبروتوكول آلية منع النزاعات بإعتبارها عنصر هام في حفظ السلم والأمن في المنطقة.

2 - دور جماعة الإيكواس في حل الأزمة المالية:

لعبت جماعة الإيكواس دوراً مهماً في إيجاد حل للأزمة المالية منذ المراحل الأولى من إندلاع الصراع المسلح بين الطوارق والحكومة المالية، وكرد فعل على الإنقلاب العسكري الذي قاده مجموعة من الضباط قامت الجماعة بفرض عقوبات على الإنقلابيين والضغط عليهم من أجل تسليم السلطة وإعادة الحكم المدني، ومن بين تلك العقوبات حظر السفر وتجميد الأموال وغلق الحدود بين مالي والدول المجاورة المحيطة بها، ومنع الإنقلابيين من استخدام المجال البحري والجوي عبر الدول المجاورة.

ونظراً لطلب الحكومة المالية المؤقتة في سبتمبر 2012 المتضمن طلب المساعدة من الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ، لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية وقمع تمرد الطوارق في شمال البلاد، إستجابت هذه لأخيرة طلب الحكومة المالية من خلال نقطتين أساسيتين:

- تكليف الرئيس البوركينابي (بليزكومباوري) بالتفاوض مع حركة أنصار الدين لقطع علاقاتها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر كمرحلة أولية، ثم من خلال محادثات السلام التي جرت في نوفمبر 2012 بـ "واقادوقو".

- الضغط من طرف إيكواس دبلوماسياً من أجل تدخل عسكري في حال فشل المفاوضات، وأحالت بذلك طلب الحكومة المالية إلى مجلس الأمن الدولي من أجل مساعدتها في مواجهة التنظيمات الإرهابية وقمع التمرد الطوارقي.

وبذلك أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم (2071) في 12 أكتوبر 2012 الذي يفوض لمجموعة إيكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري في شمال مالي في غضون 45 يوماً، وهو ما تم بوضع خطة أولية تقضي بنشر حوالي 4000 جندي لاستعادة شمال مالي من أيادي الجماعات الإرهابية.

كما اجتمع ممثلوا إيكواس يوم 11 نوفمبر 2012 في العاصمة "أبوجا"، أين تم الاتفاق على تشكيل قوات (الأفيسما) بعثة الإتحاد الإفريقي لدعم مالي، بتأييد من مجلس الأمن والسلم التابع للإتحاد الإفريقي وقدمت الخطة فيما بعد لمجلس الأمن الدولي.

وقد سمح مجلس الأمن الدولي في القرار رقم (2085) الصادر في 20 ديسمبر 2012 بنشر قوات (AFISMA) في مالي لفترة مدتها عام واحد، وحث الحكومة الإنتقالية في مالي على وضع خطة عمل للتفاوض مع مختلف الأطراف في شمال البلاد المتمثلة في الحركات الطوارقية الانفصالية منها التي قطعت علاقاتها بالتنظيمات الإرهابية المسلحة.

كما واصلت إيكواس من جهة مفاوضاتها مع المتمردين الطوارق من أجل قطع علاقاتهم بتنظيم القاعدة والتنظيمات الإرهابية الأخرى والدخول في مفاوضات مع الحكومة المالية، وإستناداً لطلب الحكومة المالية المؤقتة للمساعدة، وبناءً على قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2085) لنشر قوات (AFISMA) في شمال مالي، نشرت فرنسا قواتها ضمن عملية عسكرية أطلقت عليها اسم (القط المتوحش) في 11 جانفي 2013، بهدف وقف زحف التنظيمات الإرهابية إتجاه العاصمة "باماكو"، وأعلنت بذلك التدخل إلى جانب القوات الإفريقية لدول غرب إفريقيا.

و بالرغم من الدور النشط الذي قامت به جماعة إيكواس لإيجاد حل للأزمة المالية إلا أن ذلك لم يكن بالشكل الكافي الذي يتماشى و مبادئ وأهداف آلية منع النزاعات التي تمس أحد الدول الأعضاء، فالبرغم من تسارع الأحداث شمال مالي لم يكن جهاز الإنذار المبكر يقوم بالدور المنوط به، كما لم تكن قوات التدخل السريع للإيكواس في مستوى الإسم الذي تحمله، فقد وقع القادة الأفارقة لجماعة الإيكواس، في إختلافات كبيرة وبطء

في رد الفعل، ذلك ما يفسر التدخل الفرنسي المقرون بلغة المصالح لتكن بذلك القوات الإفريقية سوى قوات دعم للقوات الخاصة الفرنسية، ما يدعم بشكل أو بآخر فرضية عدم قدرة القادة الأفارقة على تحمل مسؤولياتهم إتجاه قارتهم وبلدانهم وشعوبهم .
كما شكل تعيين الرئيس البوركينابي من طرف قادة مجموعة إيكواس القادم إلى السلطة عن طريق إنقلاب عسكري، كوسيط لحل الأزمة المالية الناجمة هي الأخرى ولو جزئياً عن إنقلاب عسكري مظهر من مظاهر فشل جماعة الإيكواس، ذلك ما تداركه القادة الأفارقة ليعاد تعيين الرئيس البورندي (بيير بوييا) كوسيط في الأزمة ثم رئيساً لبعثة (AFISMA) فيما بعد¹.

من جهة أخرى و عوضاً عن فرض عقوبات على الإنقلابيين في مالي حاول بعض قادة الإيكواس إعطاء الحصانة للإنقلابيين بزعامة (أما دو سانوغو) ومنحهم الدعم العسكري بإعتبارهم قادة للجيش المالي دون اللجوء لأي تدخل عسكري أجنبي دولي أو إفريقي، وهو أمر يتعارض مع مختلف القوانين الدولية والقارية المنادية بالديمقراطية والحكم الصالح ومحاربة الإنقلابات بمختلف أشكالها، بحيث لا يمكن إعطاء الشرعية للقادة الذين وصلوا إلى الحكم عن طريق إنقلابات عسكرية ما يمثل مظهر من مظاهر فشل جماعة الإيكواس في التعامل مع الأزمة المالية.

المطلب الثالث: الإتحاد الإفريقي (UE) :

يقع القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي في ديباجة ثلاثة وثلاثون (33) مادة، ظهر إلى الوجود في قمة لوزاكا المنعقدة في جويلية 2001،² حيث قام على هيكل منظمة الوحدة الإفريقية، وقد تنوعت الأهداف التي من أجلها تأسس المجلس كما جاء في ميثاقه التأسيسي، وهذه الأهداف منها ما له صلة مباشرة بالمجال الإقتصادي ومنها ما له صلة بمجالات أخرى سياسية، أمنية، ثقافية.. إلخ، وقد حددت المادة الخامسة (05) من معاهدة الإتحاد أجهزة الإتحاد الإفريقي كما يلي:³

¹ مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم لمالي... التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.

² جمال عبد الناصر مانع، "التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006)، ص 307.

³ نفس المرجع، ص 311.

مؤتمر الإتحاد : وهو بمثابة الجهاز الأعلى ورئاسة المؤتمر، يتألف من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المتعمدين، وتدوم رئاسته مدة سنة واحدة من خلال المشاورات بين الدول الأعضاء.

المجلس التنفيذي : يتألف أساسا من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو أي سلطات تعينها حكومات هذه الدول، وقد حددت إختصاصاته في المادة (13) من معاهدة الإنشاء حيث ينسق ويتخذ القرارات بشأن السياسات ذات الشأن المشترك بالنسبة للدول الأعضاء في شتى الميادين.

برلمان عموم إفريقيا: ويعتبر كضمان لمشاركة جميع شعوب إفريقيا في تنمية وتكامل القارة في شتى المجالات، ومن مهامه تقديم توصيات تتعلق بتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية وتقوية الحكم الراشد وإحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

محكمة العدل الإفريقية: تعتبر الأداة القضائية للحسم في النزاعات الحدودية التي تنشأ بين الدول الأعضاء كما تختص بالنزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان، هذا بعد دمجها في المحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان عام 2004.

اللجنة: وهي بمثابة أمانة الإتحاد الإفريقي .

لجنة الممثلين الدائمين: تتألف من الممثلين الدائمين وغيرهم من مفوضي الدول الأعضاء.

المجلس الإقتصادي والإجتماعي: حددت مهامه في المادة (22) من القانون التأسيسي للإتحاد، حيث يعد بمثابة هيئة إستشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية والإجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد، كما يقوم المؤتمر بتحديد مهامه وسلطاته وتشكيله وتنظيمه¹.

المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي ذكرت في المادة (19) من القانون التأسيسي وهي :

- المصرف المركزي الإفريقي
- صندوق النقد الإفريقي .
- المصرف الإفريقي للإستثمار.

¹ جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 316.

اللجان الفنية المتخصصة : وتتكون من سبع لجان منها لجنة الإقتصاد الريفي، لجنة التجارة، لجنة الشؤون المالية والنقدية، لجنة النقل والمواصلات، لجنة التجارة والجمارك، لجنة الصناعة ولجنة الطاقة والموارد الطبيعية، وتتألف هذه اللجان من الوزراء والإطارات المسؤولة عن القطاع المعني.¹

مجلس السلم والأمن الإفريقي : نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس على طبيعته، بإعتباره جهاز دائم لصنع القرارات فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد الإفريقي ، حيث يكون ترتيبا من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة في الأوقات المناسبة لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا، ويتشكل مجلس السلم والأمن من 15 عضوا يتم إنتخابهم على أساس الحقوق المتساوية 10 منهم يتم إنتخابهم سنتين و05 يتم إنتخابهم لفترة ثلاثة سنوات لضمان الإستمرارية، كما يؤخذ بعين الإعتبار مبدأ التمثيل الإقليمي العادل والتناوب.²

1 - أهداف ومبادئ مجلس السلم والأمن الإفريقي :

لقد حددت المادة الثالثة (03) من بروتوكول المجلس أهدافه التي أسس من أجلها، ويمكن أن نلخصها كالتالي:

- تعزيز الأمن والسلام والإستقرار في إفريقيا
- ترقب ومنع النزاعات بين أعضاء الإتحاد، والعمل على إحلال السلم في حالة وقوعها
- وضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد الإفريقي
- مكافحة الإرهاب الدولي بكافة جوانبه وشتى أنواعه
- أما المبادئ التي يقوم عليها بروتوكول المجلس فهي المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- التسوية السلمية للنزاعات والخلافات بين الدول الأعضاء أو داخلها .
- الإستجابة المبكرة للأزمات والنزاعات للحيلولة دون تفاقمها .

¹ محمد هيبه علي أخطيبة، " دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011، ص 632.

² جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق، ص 317.

- إحترام سيادة ووحدة أراضي الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .
- إحترام الحدود الموروثة عند نيل الإستقلال .
- حق الإتحاد في التدخل في أية دولة عضو في الأوضاع الخطيرة كجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية طبقا للمادة الرابعة من القانون التأسيسي للإتحاد¹.

2- مهام المجلس:

- لقد أقرت المادة الرابعة (04) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي مهام مجلس السلم والأمن الإفريقي في المجالات التالية:
- تعزيز السلم والأمن في إفريقيا
 - الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر للأزمات والخلافات
 - صنع السلام ودعمه والتدخل وفقا لما جاءت به المادة الرابعة
- ويقوم المجلس بالتعاون مع رئيس المفوضية بـ:**
- إقرار طرق التدخل في أي دولة عضو أثناء الأزمات والخلافات.
 - فرض عقوبات عندما يحدث تغير غير دستوري للحكومات في أي دولة عضو .
 - مكافحة الإرهاب الدولي بمختلف صفاته وأشكاله.

3 - آليات المجلس:

- نصّت المواد (11)، (12)، (13) و(21) من بروتوكول المجلس على أربع آليات تعتبر جزءاً من الهيكل التنظيمي للمجلس وهي على النحو التالي:²
- هيئة الحكماء:** تتكون من خمسة (05) شخصيات يقوم بإختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، و يعينون لمدة ثلاث 03 سنوات حيث تقوم الهيئة بتقديم النصح إلى المجلس و رئيس المفوضية في المسائل المختلفة المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن.

¹ محمد هبية علي أخطيبة، مرجع سابق، ص 633.

² نفس المرجع، ص 635

نظام الإنذار المبكر: يتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد وتعرف بفرقة الأوضاع التي تتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية كإيكواس والسادك، ويتكون النظام من 21 عضوا بالإضافة إلى رئيس الجهاز.

القوة الإفريقية الجاهزة: وهي عبارة عن آلية لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول الإفريقية والحيلولة دون تفاقمها عند وقوعها، بالإضافة إلى ردع العدوان الخارجي عن القارة لمنع تدويل الصراعات الإفريقية، وتتكون القوة من فرق جاهزة تضم عناصر عسكرية ومدنية، كما تضم أيضا لجنة أركان الحرب وتتجلى مسؤوليتها في تقديم المشورة وتقديم المساعدة للمجلس فيما يخص المسائل المتعلقة بالإحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز السلم والأمن .

صندوق السلم: أنشأ خصيصا لضمان التمويل باعتبارها نقطة مهمة في إستقلالية المجلس و ممارسته لعمله، حيث بالإمكان أن تتأثر قرارات المجلس بضغط الممولين كالأمم المتحدة والقطاع الخاص وغيرهم.

دور الإتحاد الإفريقي في حل الأزمة المالية:

لقد كانت ردة فعل الإتحاد الإفريقي إتجاه الأزمة المالية سريعة حيث إتخذ قاداته إجراءات ردعية ضد الانقلابيين، من خلال تجريم الانقلاب العسكري الذي قاده أمادو سانغو و تجميد عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد، وبعد تفاقم الأزمة وسيطرة الجماعات الطوارقية الداعية للإنفصال والجماعات الإرهابية المسلحة على شمال مالي وبداية زحفها نحو الجنوب بإتجاه العاصمة باماكو، شدد القادة الأفارقة على ضرورة إحترام الوحدة الترابية المالية كما دعوا الفصائل الطوارقية إلى الحوار والحل السلمي للأزمة والتخلي عن المطالب الانفصالية بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد إستقلال الإقليم، كما طالبوا من جميع الحركات الطوارقية المسلحة التي تتبنى مطالب سياسة بقطع علاقاتها مع الحركات الإرهابية المنتشرة في المنطقة على رأسها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مع ضرورة تسريع الحوار السياسي الداخلي وإجراء إنتخابات من أجل عودة المؤسسات الدستورية، وهو الموقف الذي عبرت عنه رئيسة المفوضية الإفريقية "نيكوسازانا لاميسي زوما" بقولها " أن الوضع في مالي معقد جدا وسلامة البلاد الترابية أصبحت مهددة بعد الانقلاب العسكري وينبغي تنظيم إنتخابات حتى يتاح للحكومة بسط سلطتها وشرعيتها الضروريتين".

وقد إقترح قادة الإتحاد الإفريقي خارطة طريق تفيد بوضوح ضرورة إتباع طريقتين في نفس الوقت، الأول هو الخيار العسكري لمواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية والثاني هو الخيار الدبلوماسي عن طريق المفاوضات من أجل إيجاد حل سلمي للأزمة، وفي القمة العادية العشرون للإتحاد الإفريقي المنعقدة في أديس أبابا في جانفي 2013 خصص مؤتمر القمة لجمع الدعم الدولي لمالي، تحت القيادة الإفريقية (الأفيسما AFISMA) تعبئة

الموارد لدعم الجهود المشتركة لكل من قوات الجيش والأمن الماليين وقوات دول غرب إفريقيا (الإيكواس)، ليصدر مجلس الأمن الدولي بعدها القرار (2085) القاضي بإنشاء الأفييسما¹.

وقد تم جمع ما يناهز قيمته 455 مليون دولار إضافة للمساعدات العينية المتمثلة في الدعم اللوجستي .

التدريب الأسلحة والوقود، وقد كانت حصة الدول الإفريقية ما قيمته 23 مليون دولار (10 مليون دولار من جنوب إفريقيا ، إثيوبيا بـ 05 مليون دولار، نيجيريا بـ 05 مليون دولار و غانا بـ 03 مليون دولار).²

كما تعهدت العديد من الدول الإفريقية بزيادة مساهمتها بالقوات العسكرية بما فيها نيجيريا غانا تشاد بنين بورندي وسيراليون، ليصل مجمل عدد القوات العسكرية إلى حوالي ثمانية آلاف (8000 جندي) بالإضافة إلى القوات الجوية الضرورية للعمليات العسكرية التي قدرت بـ 280 عنصراً وأربع فرق للدعم اللوجستي وطائرات للإستطلاع، غير أن التعهدات بقيت عند حدود نصف الموارد المالية المطلوبة لتمويل البعثة.

بالرغم من الجهود التي بذلها القادة الأفارقة من أجل إيجاد حل للأزمة المالية، إلا أن التدخل الفرنسي أثبت مرة أخرى عدم جاهزية القارة الإفريقية لتحمل المسؤولية فيما يخص تنفيذ القرارات التي تهدف لإيجاد حلول للنزاعات الإفريقية، فالضعف الذي يميز القارة الإفريقية يتعارض أساساً مع ميثاق الإتحاد الإفريقي الرامية إلى فرض السلام ونبذ العنف والإنقلابات العسكرية، كل ذلك أدى إلى التدخل العسكري الخارجي في الأزمة الليبية ليتكرر السيناريو مع الأزمة المالية، حيث بقيت القوات الإفريقية التابعة للإتحاد الإفريقي بعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسه تقوم بالمناورات و التدريبات العسكرية دون جدوى، و اقتصر دورها أثناء التدخل في الأزمة المالية مجرد قوى مساندة للقوات الفرنسية، ما يؤكد ضعف أنظمة الإنذار المبكر الخاصة بالإتحاد الإفريقي وأنظمة الإستجابة لها، كما يدل على غياب القيادة الإفريقية الصلبة وعدم جاهزية القوات الإفريقية وعدم قدرتها على الإنتشار السريع في الوقت المناسب أثناء الأزمات.

¹ مهاري تادلي مارو، مرجع سابق، ص 112.

² نفس المرجع، ص 114 .

ويتمثل مظهر الفشل الآخر في الموقف المتخاذل من قبل قادة الإتحاد ضد منفذي الانقلاب العسكري في مالي سنة 2012 عكس تدخلهم الصارم ضد الانقلابيين في غينيا أين فرضت عليهم عقوبات وكل من ساندتهم من المدنيين والعسكريين، من بينها حظر السفر وتجميد الأموال وغير ذلك من التدابير التي يحث عليها ميثاق الديمقراطية والانتخابات والحكام الخاص بالإتحاد الإفريقي ، ليكتفى بالرفض للتغيير غير الدستوري للحكومة المالية والإستيلاء على السلطة بالقوة، كما طالب بالحل الكلي للجنة الوطنية لإنقاذ الديمقراطية التي شكلها الانقلابيون ومعاقبة الأفراد المتورطين في فرض إرادتهم على الحكومة المالية وهو نوع من الإزدواجية في قرارات الإتحاد.

خاتمة

خاتمة:

ختاماً يمكن القول أن التحولات الهيكلية التي مست العديد من الأنظمة في الوطن العربي وشمال إفريقيا ، وسقوط النظام التونسي نتيجة الإحتجاجات الشعبية إندلعت أعمال عنف مسلح في ليبيا لإسقاط نظام القذافي، وذلك ما تم بعد التدخل العسكري لحلف الناتو حيث شهدت الساحة الليبية إنتشاراً واسعاً لمختلف أنواع الأسلحة نتيجة للدعم الذي قدمته الدول الغربية للمعارضة الشعبية ما أدى إلى فوضى إنتشار السلاح في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

وقد أثرت الأزمة الليبية بشكل مباشر في إندلاع فصل آخر من فصول الصراع المسلح الدائر بين حكومات مالي المتعاقبة على الحكم وقبائل الطوارق في شمال البلاد، حيث عادت كتائب كاملة من هذه القبائل كانت تنشط ضمن صفوف مليشيا القذافي، أغلبهم من الذين فروا بإتجاه ليبيا من موجات الجفاف التي ضربت المنطقة خلال السبعينيات والإضطهاد الذي تعرضوا له من قبل حكومات مالي وجيشها خلال فصول الصراع المسلح، كما لعبت المتغيرات الداخلية في مالي دور كبير في إندلاع الفصل الرابع من الصراع بإعتبار مالي دولة فاشلة بكل المقاييس و تعاني من أزمة هوية وغياب للعدالة التوزيعية، كما تعاني من أزمة مشاركة سياسية وغياب الحكم الراشد ما أدى إلى إنعدام التنمية في مختلف الجوانب، وبذلك إجتمعت تلك المتغيرات وأدت إلى إندلاع أزمة أخرى في صراع مزمن بعد أزمت 1963 و 1991 و 2006.

وتتمركز في شمال مالي العديد من الحركات الطوارقية المسلحة تتبنى مطالب سياسية تهدف إلى إستعادة حقوق مجتمع الطوارق المهضومة وتحقيق الإستقلال عن مالي، منها الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة الشعبية لتحرير أزواد و الحركة العربية المسلحة بالإضافة إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد والجيش الثوري لتحرير أزواد ،وقد أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن إستقلال الإقليم في أبريل 2012.

ونظراً لحالة الفوضى والأمن المنتشرة في شمال مالي أوجدت العديد من التنظيمات الإرهابية موطناً لها في الإقليم، كتنظيم أنصار الدين و حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يقوده عبد المالك دروكدال و المنبثق عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال مطلع 2007 ،وقد توسع نشاط هذا التنظيم ليأخذ الطابع الإقليمي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى نتيجة للضربات المركزة التي تلقاها من طرف قوات الأمن والجيش الجزائري طيلة سنوات العشرية السوداء التي مرت بها البلاد.

وما زاد من خطورة التهديدات الإرهابية في شمال مالي التحالفات التي أقامتتها مختلف التنظيمات الإرهابية مع عصابات الجريمة المنظمة في المنطقة من مهربين وتجار السلاح والمخدرات، وتعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المسالك الجديدة للتهريب لدى تجار أمريكا اللاتينية حيث يطلق عليه إسم "طريق الأمل" الذي يمر عبر شمال مالي ودول شمال إفريقيا لتسويق الكوكايين والهيروين باتجاه أوروبا والشرق الأوسط، وقد تم خلق هذا المسلك بعد التضيق الذي شهدته عصابات التهريب عبر الحدود الأوروبية الغربية، وتندرج هذه العملية ضمن إستراتيجية إقتصاد الحرب لدى التنظيمات الإرهابية بهدف ضمان التمويل اللازم لتجنيد المقاتلين وشراء الأسلحة وتنفيذ العمليات الإرهابية ضد الجزائر ودول المنطقة.

كما إعتبرت منطقة شمال مالي سوق مفتوحة لتهريب الأسلحة والإتجار بها نتيجة الإنعكاسات السلبية للأزمة الليبية، حيث إستفادت مختلف التنظيمات الإرهابية من كميات ضخمة من الأسلحة النوعية المتطورة، وذلك ما أكدته نوعية الأسلحة المحتجزة من طرف القوات الخاصة الجزائرية لدى عناصر كتيبة المثلثون التي نفذت الهجوم الإرهابي المسلح ضد القاعدة الغازية "تيفنتورين"، بالإضافة إلى مختلف أنواع الأسلحة المحتجزة من طرف فرق حرس الحدود الجزائرية وقوات الجيش الوطني الشعبي على طول الحدود الجنوبية مع مالي وليبيا، وهي أسلحة جديدة ومتطورة رفعت من القدرات القتالية لمختلف التنظيمات الإرهابية وساعدتها على تنفيذ هجماتها الإرهابية ضد الجزائر ومصالحها الخاصة.

وقد جندت الجزائر كل الإمكانيات من أجل مواجهة مختلف التهديدات الإرهابية المتأتية من شمال مالي، من خلال إستراتيجية موسعة تقوم على عدة سياسات تهدف إلى تأمين الوطن وحماية حدوده و مصالحه الحيوية، حيث قامت كخطوة أولى بعملية عسكرية الحدود الجنوبية للبلاد عن طريق خلق قطاعات عملياتية جديدة في الناحيتين الرابعة والسادسة، نظراً لتربعهما على مساحة شاسعة صعبت من عمليات المراقبة والإستطلاع لفرق حرس الحدود والجيش الوطني، وقد قامت بإنجاز العشرات من الثكنات العسكرية ومراكز للمراقبة المتقدمة والإستطلاع وتهيئة مهابط للطائرات في إطار مخطط أمني دفاعي على طول الحدود بين مالي وليبيا والنيجر، وبهدف ضمن تواجد عسكري كثيف عمدت القيادة العسكرية مطلع 2011 على تدعيم مختلف الوحدات المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية جديدة من مختلف القوات البرية والجوية و فرق الدرك الوطني ووحدات من القوات الخاصة، حيث قامت بتثبيت أزيد من 07 آلاف دركي حارس حدود في حوالي ثلاثون قاعدة جديدة وقرابة 20 ألف عنصر من قوات الجيش الوطني الشعبي على مختلف النقاط الحدودية، ليتم تدعيم هذه الوحدات مطلع 2012 بقاعدة جوية تستخدم كغطاء جوي لمختلف الوحدات في عملياتها الميدانية بالإضافة إلى مهام المراقبة والإستطلاع فضلاً عن تزودها بأنظمة إلكترونية .

أما على المستوى الخارجي عملت الجزائر منذ إندلاع أزمة شمال مالي على تدعيم الحلول الدبلوماسية والعمل السياسي في الإطار الإقليمي ضمن الإتحاد الإفريقي وجماعة الإيكواس بهدف إيجاد حل نهائي للفرقاء الماليين، لذلك عارضت أي تدخل عسكري أجنبي في الأزمة لتعارضه والمبادئ التقليدية لسياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية، وبقيت الجزائر متمسكة بالجانب الدبلوماسي حتى بعد التدخل الفرنسي الممزوج بلغة المصالح، حيث ترأست فريق الوساطة الدولي في إطار اللجنة الإستراتيجية الثنائية الجزائرية - المالية حيث تكللت المفاوضات بتوقيع إتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة.

من جهة أخرى بذلت الجزائر مجهودات حثيثة لإقناع الشركاء الدوليين من أجل إستصدار قرار أممي لمجلس الأمن الدولي يهدف إلى تجريم عملية دفع الفدية للتنظيمات الإرهابية مقابل تحرير الرهائن بإعتبارها أهم مصادر التمويل لتلك الجماعات، و ذلك ما نجحت فيه من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2133) الذي يعتبر عملية دفع الفدية عمل محرم دولياً. ولم يقتصر دور الجزائر في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية في شمال مالي على العمل الإنفرادي فحسب بل سخرت كل إمكانياتها للتعاون المشترك في طابعه الإقليمي، نظرا لطبيعة التهديدات وخطورتها حيث تتطلب تعاون أمني في إطار مقاربة الأمن الموسع ومركب الأمن الإقليمي، لذلك عملت على إنشاء لجنة قيادة الأركان المشتركة (CEMOC) مطلع 2010 كآلية إقليمية للعمل المشترك تضم إلى جانب الجزائر كل من مالي موريتانيا والنيجر، وتقوم هذه اللجنة بأدوار الإستعلام والإتصال والدعم بين الدول الأعضاء كما سعى قادتها إلى تشكيل قوة عسكرية للتدخل الإقليمي السريع لمواجهة تمدد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إلى منطقة الساحل والصحراء الكبرى ومحاولة منع التدخل الخارجي في المنطقة بغية وضع القادة الأفارقة أمام مسؤولياتهم القارية، غير أن لجنة قيادة الأركان المشتركة أثبتت عدم فاعليتها للعديد من المشاكل على رأسها التباين العسكري بين الدول الأعضاء، وعدم وضوح كيفية تمويل وتفعيل قوة التدخل السريع الإقليمية ذلك ما يفسر غياب أي دور لها خلال الأزمة المالية.

أما الدور الذي لعبته الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) كان مخالفا لتوجهات ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الراضة لأي تدخل أجنبي في المنطقة، وبالرغم من الضغط الجزائري لتجنب أي تدخل عسكري خارجي أحالت الجماعة طلب الحكومة المالية للمساعدة العسكرية على مجلس الأمن الدولي أين صدر بعد ذلك القرار رقم (2071) الذي يخول لمجموعة إيكواس والإتحاد الإفريقي بوضع خطة للتدخل العسكري خلال 45 يوماً.

كما حاول القادة الأفارقة خلال الدورات العادية والإستثنائية للإتحاد الإفريقي مند إنبثاقه عن منظمة الوحدة الإفريقية في 2001 لإيجاد آلية لمنع النزاعات وتسويتها في إفريقيا و مواجهة مختلف التهديدات الجديدة في منطقة الساحل على رأسها ظاهرة الإرهاب ويعتبر مجلس السلم والأمن الإفريقي ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة في الأوقات المناسبة لأوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا حسب نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من بروتوكول المجلس، لذلك سارع قادة الإتحاد كرده فعل منهم إتجاه الأزمة المالية بفرض إجراءات ردعية ضد قادة الإنقلاب العسكري و تجميد عضوية مالي في مؤسسات الإتحاد.

كما لعب الإتحاد دور فعال في وضع خارطة طريق للتدخل العسكري الإفريقي حسب نص قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2085) في قمته العشرون المنعقدة في أديس أبابا في جانفي 2013 ، حيث خصصت القمة لجمع الدعم الدولي لمالي تحت القيادة الإفريقية وتعبئة الموارد لإعادة تشكيل قوات الأمن والجيش الماليين، إلا أن التماطل الذي ميّز تحرك القادة الأفارقة في التعامل مع الأزمة المالية فتح المجال أمام التدخل الفرنسي الذي يثبت مرة أخرى عدم جاهزية القارة الإفريقية لتحمل مسؤولياتها فيما يخص إيجاد حلول للمشاكل والصراعات الإفريقية، لتبقى بذلك القوات الإفريقية الجاهزة التابعة لمجلس أمن الإتحاد الإفريقي بعد أكثر من عشرة سنوات من تأسيسه مجرد قوات تقوم بالمناورات والتدريبات العسكرية دون الفعالية المطلوبة ويقتصر دورها على مساندة القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية شمال مالي شأنها شأن قوات جماعة الإيكواس.

ويمكن القول أن حالات الفوضى والصراع التي تعيشها منطقة شمال مالي بسبب الصراع المزمع بين قبائل الطوارق والسلطة الحاكمة في مالي، جعلها ملاذ أمن لمختلف التنظيمات الإرهابية والجماعات المتشددة، حيث إعتبرت هذه التنظيمات تهديد مباشر للأمن الوطني الجزائري من الجانب الأمني و الجانبين الإقتصادي والإجتماعي، وذلك من خلال التفجيرات والإغتيالات والإختطافات التي إستهدفت مواطنيها وقواتها الأمنية ومصالحها الحيوية .

إلى جانب التحالفات التي أقامتها مع عصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والأسلحة وقد نجحت في إيجاد إتفاق سلام بين الأطراف المتصارعة في مالي وفقا لإستراتيجيتها القائمة على أولوية الحل السلمي للنزاعات الداخلية والبيئية في إطارها الإقليمي، وتركيزها على المقاربة التنموية لإيجاد حلول جذرية للأزمة ومعارضتها لأي تدخل عسكري أجنبي، كما أنها بقيت محافظة على المبادئ التقليدية الموجهة لعقيدتها الأمنية بالرغم من التحولات الجديدة التي مست شكل و طبيعة المخاطر و التهديدات،

كما أن الإستراتيجيات الإقليمية المتبعة إتجاه الأزمة المالية كان لها دور فعال في شقه العسكري حيث مكن من إسترجاع شمال مالي من قبضة التنظيمات الإرهابية غير أنها لم تستطع تحقيق حل نهائي معمق للأزمة وفق الرؤية الجزائرية، الشيء الذي أدى بالجزائر إلى فرض مقاربتها الدبلوماسية وتزعمها لفريق الوساطة الدولي نظراً لدرابيتها الواسعة بطبيعة الصراعات في القارة الإفريقية.

وقد كان إتباع النهج العسكري لقمع العمليات الإرهابية عدم نجاعته، ولعل خير مثال على ذلك الجزائر، التي تعد الآن دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب بشهادة دولية، بعد النجاح النسبي الذي حققته ، حيث عمدت الجزائر طيلة عقد من الزمن إلى التعامل مع الظاهرة بطريقة عسكرية إستأصالية ، ما زاد من تأزم الوضع الذي جعل البلاد قاب قوسين أو أدنى من تدخل دولي لتسوية الوضع ، لكن التغير الذي حصل في إستراتيجية الجزائر وإنتهاجها طرق سلمية في معالجة الأزمة كانت له نتائج إيجابية أكدت أحقية وأولوية الحلول السلمية على العسكرية.

ويجب التذكير بداية إلى أن الجزائر باعتبارها قوة إقتصادية، بشرية، لها من الإمكانيات ما يؤهلها للعب دور الفاعل الأمني لا المنسق مع قوى إقليمية وأجنبية تريد تحقيق مصالحها على حساب الجزائر ، صحيح أن هناك أخطار مباشرة تترصد بالأمن الجزائري، خاصة في ظل التطورات والإنفلات الأمني الذي تشهده بعض الدول المجاورة للجزائر، لكن هذا لا يعني أن الخطر موجود بالصورة أو الضخامة التي تحاول القوى الغربية تصويره ، بغية تحقيق أهدافها في المنطقة، فهذه الأخيرة تريد من الجزائر أن تلعب دور الدركي في المنطقة لمحاربة الإرهاب، الجريمة، السلاح، وهو ما سيعمل على إستنزاف طاقات الجزائر، ويلهيها بالدرجة الأولى عن التنمية الداخلية، وعليه فالجزائر صراحة مجبرة على حماية وتأمين حدودها من تحركات الجماعات الإرهابية وتجارة السلاح والجريمة المنظمة، لكن لا يجب أن يكون ذلك على حساب المشاريع الأخرى، فالإنفاق العسكري المتزايد أرهق ميزانية الدولة خاصة في السنوات الأخيرة ، كما يتعين على الجزائر في ظل التكاليف اللامتناهي على ثروات المنطقة وتضارب المصالح ، بلورة وصياغة إستراتيجية متكاملة بحسب مواردها وإمكاناتها، كما يتوجب عليها المحافظة على مقاربة مستقلة لعقيدة أمنها القومي، مقاربة تجعلها مستقلة عن المظلات الأجنبية التي تعمل على تطويق الدور الجزائري، وجعله يدور فقط في مدار مصالحها الضيقة، وأخيرا يجب أن تكون إستراتيجية شاملة متكاملة على المستوى المحلي الإقليمي والدولي، والأكثر من ذلك يجب أن تكون إستراتيجية جزائرية بعيون جزائرية، لدرء كل التهديدات والمخاطر الأنية والمحتملة.

قائمة المراجع :

باللغة العربية :

أولا فئة الكتب :

1. أحمد حسين سويدان، الإرهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية ، ط 1)، 2005 .
2. أسامة مصطفى إبراهيم ماضي، جريمة اختطاف الطائرات المدنية في القانون الدولي والفقهاء الإسلاميين (لبنان : منشورات الحلبي الحقوقية)، 2003.
3. أودنيس العكرة، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية (بيروت: دار الطليعة ط 2)، 1993.
4. جمال عبد الناصر مانع، "التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة"، (عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع)، 2006.
5. حسين المحمدي بوادي، العالم بين الإرهاب والديمقراطية (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007.
6. سعيد علي عبيد الجمحي، "تنظيم القاعدة: النشأة... الخلفية الفكرية... الإمتداد"، الطبعة الأولى، (القاهرة: مكتبة مدبولي)، 2008.
7. سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب المضاد، دراسة في مفهوم الإرهاب وأنواعه وأسبابه والكفاح المسلح ضد الاحتلال (بيروت: دار الفكر العربي، ط 1)، 2005.
8. عبد الله سليمان سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجماعية)، (د س ن)، 2002.
9. عبد الفتاح مصطفى الصيفي وآخرون، الجريمة المنظمة والأنماط والاتجاهات (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، 1999.
10. العياشي وقاف، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع)، 2006.

11. فكري عطا الله عبد الله المهدي، الإرهاب الدولي المتفجرات (الكويت: دار الكتاب الحديث)، (د.ن.س)، 2003.
12. محمد بوعشة، إدارة النزاعات الدولية في التصورات السيكلوجية المتضاربة للحكام (الجزائر: عين مليلة، دار الهدى للنشر والتوزيع)، (د.س.ن)، 2006.
13. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي دراسة قانونية نافذة (بيروت: دار العلم للملايين، ط 3)، 1991.
14. محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي (الرياض: منشورات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية)، 2004.
15. منتصر سعيد حمودة، الإرهاب الدولي (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة)، 2006.
16. هاني الخير، أشهر الاغتيالات السياسية في العالم (بيروت: دار أسامة ط 1)، 1998.
17. هبة الله أحمد خميس بسيوني، "الإرهاب الدولي أصوله الفكرية وكيفية مواجهته" الاسكندرية : الدار الجامعية)، 2009.
18. ياسين طاهر الياسري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط 1)، 2011.

ثانيا القواميس والموسوعات :

19. موسوعة السياسة، ج1 (من أ إلى ث)، عبد الوهاب الكيلاني (بيروت: المؤسسة العربية للدارسات والنشر، ط 3)، 1990.
20. موسوعة علم السياسة ، ناظم عبد الواحد الجاسور (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1)، (د.س.ن)، 1994. مونبريال، كلين،

ثالثا: فئة المقالات في الدوريات والمجلات

21. بوازدية جمال، "الساحل: البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي"، مجلة المفكر، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، العدد 09)، 2013.
22. صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، عدد 05)، 2012.
23. محمد هيبية علي أحطبية، " دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في حل النزاعات وتسويتها في إفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، عدد 03، 2011.

رابعا: فئة التقارير

24. أحمد إدريس، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، مركز الدراسات عدد 06، سبتمبر 2001. المتوسطة والدولية
25. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، "حال الأمة 2012 – 2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 414، 2013.
26. بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات، 3 يونيو، 2012.
27. جامعة الدول العربية، مجلس وزراء الداخلية و العدل العرب ، الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، القاهرة.
28. الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 2013.
29. عبد الله ممدو باه، "آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات، ط 29، اغسطس 2012.

30. عبد النور بن عنتر، "الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي"، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2013.
31. مهاري تادلي مارو، "بعثة الدعم لمالي...التدخل العسكري أولاً والعمل السياسي ثانياً"، مركز الجزيرة للدراسات، مارس 2013.
32. يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي: من إصلاح المؤسسات إلى مقارنة جديدة للأمن"، (المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد 416، 2013).

خامسا: فئة الدراسات غير المنشورة

33. إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية و الإعلام)، 2011.

سادسا: فئة الملتقيات العلمية

34. بقدي فاطمة، "المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لإحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.
35. جمال علي زهران، "التحرير والمقاومة في مواجهة الإرهاب"، الملتقى الدولي الأول حول: إشكالية التحرر والتحديات الدولية الراهنة، (الأوراسي 6-7-8 فيفري)، 2005.
36. عمراني كربوسة، زروال سهام، "الجزائريين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي"، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول: "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، (الجزائر: جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية)، 2013.

سابعاً: فئة المقالات من الروابط الإلكترونية

37. حسين سيتو، " ضاهرة الإرهاب "، في (10 ديسمبر 2013) :
www.pydrojava.net/ara/index.php?option=com
38. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "أزمة مالي والتدخل الخارجي"، موقع
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 فبراير 2013. متوفر في:
<http://www.dohainstitute.org>
39. محمود محمد أبو المعالي، "إمارة أزواد السلفية... هل أزفت ساعة الميلاد؟"، موقع
الجزيرة للدراسات، متوفر في :
<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/3/28/%D8>
40. بورعة علي جهاد، "الجزائر بين توجه إستراتيجي و عقيدة امنية"، متوفر في:
http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123
41. مليكة. خ، "الإستراتيجية الأمنية للجزائر تعزز المقاربة التنموية، موقع جريدة المساء"،
متوفر في:
:http
[//www.elmassa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9.html](http://www.elmassa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%88%D9%8A%D8%A9.html)
42. بهاء الدين م، و إيمان.ع، "قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة افضطرابات الأمنية على
الحدود"، موقع جريدة البلاد، متوفر في:
. www.elbilad.net/article/detail?id=16425.

43. حكيم. م، "الجزائر الأولى إفريقيا و 11 عالمياً في إستيراد الأسلحة: الجيش الوطني يواكب التحوّلات الأمنية والتزاماته في المنطقة"، موقع جريدة الموعد، متوفر في :

www.elmaouid.com/index-php/national/42689-armements-algerie

بالغة الأجنبية :

a- Dictionnaire ? Dictionary

Fread Nicolas, "strategy definitions and meanings" in : www 44. nikolos.usOxford world four dictionary (chaina: Oxford university press), 2006.

Gére françois,dictionnaire de la pensée starligique (paris : la rousse 45. bordas \her 2000).

b- Livres , books

Mahdi Tage , Sécurité et stabilité dans le Sahel, Africain,academic 46. Research (Rome december), 2006.

Mhand berkouk, "An etymo-epistemological Analysis" in: 47. (wafula Orumu and Anneli Botha) Terrorism in Africa,building bridges and over coming the gaps(prited by business print centre), 2006

Mohamed fall ould bah, « économie politique des conflits au nord-48. mali », rapport sur la paix et la sécurité dans l'espce CEDEAO, institut d'études de sécurité (IES), n°=02, Avril 2013.

Moris Eris et Al ,terrorism :threat and response (hound mills 49. :MCmilan press), 1987.

c- Les rapports, Les revues, les liens :

Bakary sambe et autres, « crise malienne: origines, 50. développements et répercussions, dans la sous-région », disponible sur: http://www.kas.de/wf/doc/kas_33096-1522-3-pdf?121213171402.

Bendjamin roger, « mail : le mujao suspecté d’ avoir commis un 51. massacre à tamkoutat», jeune afrique, disponible sur: <http://www.jeuneafrique.com/165682/politique/mali-le-mujao-52-suspect-d-avoir-commis-unmassacre-tamkoutat/> transnational terrorism, security and rule of law, “Concepts of 53. terrorism: analysis of decline, trends and risk” in : www.transnationalterrorism.eu.pdf.

United States Institute of peace "Teaching Guide International 54. and responses" in : www.usip.org. Terrorisme : definition causes

D-Articles et rapports

Djallil lounnas, « Al Qaida au maghreb islamique et la crise 55. été, 2012. malienne », sécurité globale, n°= 22,

Laurence aida ammour, « évolution de la politique de défense 56. algérienne », centre français de recherche sur le renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013.

Luis simon et autres, «une stratégie cohérente de l’UE pour le 57. sahel», parlement européen (PE), mai ,2012.

Mamadou Lamine dombia, « la crise au Mali : Recueil de 58. contributions », société malienne des sciences appliquées (SMSA), Décembre 2012.

Séraphin Moundounga, « L’Union européenne et la paix en 59. Afrique subsaharienne », (thèse doctorale en science juridiques, université de grenoble), 2012.

Simon pierre, « Les relations entre le maghreb et le sahel et les 60. siècle », (Paris: institut de relations ¹enjeux stratégiques du XXI^o internationales et stratégiques), 2010.

فهرس الموضوعات

خطة الدراسة

مقدمة

11-1

- 52-12..... الفصل الأول : ضاهرة الإرهاب وتطورها في إفريقيا
- المبحث الأول : في مفهوم الظاهرة الإرهابية وتطورها..... 13
- المطلب الأول : مفهوم الإرهاب 17-13
- المطلب الثاني : أسباب الضاهرة الإرهابية 22-14
- المطلب الثالث : أشكال الإرهاب وتطوره 27-22
- المبحث الثاني : الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي تكامل الأدوار..... 28
- المطلب الأول : أنطولوجيا الجماعات الإرهابية في افريقيا..... 35-29
- المطلب الثاني : الطوارق و أزمة الصراع المتجدد..... 47-35
- المطلب الثالث : إنعكاسات التدخل العسكري في ليبيا على الأزمة المالية..... 52-47

- 86-52..... الفصل الثاني : الإستراتيجيات الجزائرية والإقليمية في مكافحة الارهاب في افريقيا
- المبحث الأول : الإستراتيجية الجزائرية 54-53
- المطلب الأول : المقاربة الأمنية الجزائرية..... 59-54
- المطلب الثاني : السياسة الأمنية الداخلية لمواجهة التهديدات الإرهابية..... 65-59
- المطلب الثالث : أزمة شمال مالي الخيار الدبلوماسي هو الحل..... 69 -66
- المبحث الثاني : الإستراتيجيات الإقليمية..... 70
- المطلب الأول : لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة
- المطلب الثاني : المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا
- المطلب الثالث : الإتحاد الإفريقي

91-87..... خاتمة

97-92..... قائمة المراجع باللغة العربية

99-97..... قائمة المراجع باللغة الأجنبية

100..... الفهرس